صندوق الإستثمار الفلسطينى
التقرير السنوى ٢٠٠٣

المحتويات

- البيان التأسيسي - المرسوم الرئاسي ١
- كلمة رئيس مجلس الإدارة ٣
  وزير المالية الدكتور سلام فياض
- كلمة المدير التنفيذي والمدير العام ٤
  محمد رشيد
- مجلس الإدارة : صندوق الاستثمار الفلسطيني ٥
- الرؤيا والرسالة ٧
- المضي قدما : ٩
  كلمة رئيس لجنة الاستثمار
  وزير الاقتصاد الوطني ماهر المصري
- استراتيجية الاستثمار لعام ٢٠٠٤ ..... ١٠
- رؤية القطاع الخاص: ١٢
  كلمة عضو مجلس الإدارة سامر خوري
- لمحة عامة عن الاقتصاد الفلسطيني ١٥
- اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والمسؤوليات المنوطة بها ٢٣
- البيانات المالية المدققة للعام ٢٠٠٣
- التقرير المالي ٢٥
- إيضاحات حول البيانات المالية ٤١
- قائمة الأصول والاستثمارات ٤٥
- تقرير شركة ستاندرد أند بورز ٤٧
- تقرير المجلس الديموقراطي ٥١

إهداء إلى سيادة الرئيس ياسر عرفات

يهدي صندوق الاستثمار الفلسطيني بكل فخر تقريره السنوي لعام ٢٠٠٣ إلى فخامة الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية و قائد الشعب الفلسطيني. الذي مكنتنا رؤيته الواضحة والحكيمة، وتصميمه ، على خدمة الشعب الفلسطيني، و الوقوف في وجه الصعوبات من إخراج هذا التقرير.نحن في صندوق الاستثمار الفلسطيني مدينون له، لكل الدعم الذي قدمه لنا خلال مسيرة عمل الصندوق من اليوم الأول لتشكيله.

منظمة التحرير الفلسطينية
السلطة الوطنية الفلسطينية
مكتب الرئيس

PALESTINE LIBERATION ORGANIZATION
Palestine National Authority
Office of the President

قرار رقم ( ) لسنة 2002

إن رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

وبناءً على الصلاحيات المخولة له
وتحقيقاً لمقتضيات المصلحة العامة
يقرر مايلي:-

مـادة(1): يشـكل مجلـس إدارة صـندوق الاستثمار الفلسطيني على النحو التالي:-

1- السيد د. سلام فياض	رئيساً لمجلس الإدارة	- وزير المالية.
2- السيد صبيح المصري	نائباً للرئيس	- ممثلاً للقطاع الخاص.
3- السيد ماهر المصري	عضواً	- وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة.
4- السيد محمد رشيد	عضواً	- مديراً عاماً للصندوق.
5- السيد سامر خوري	عضواً	- ممثلاً للقطاع الخاص.
6- السيد طلال ناصرالدين	عضواً	- ممثلاً للقطاع الخاص.
7- السيد عزام الشوا	عضواً	- ممثلاً للقطاع الخاص.

مـادة (2): علـى جمـيع الجهـات المختصـة، كـل فـيما يخصـه، تنفـيذ هـذا القـرار ويعمـل بـه مـن تـاريخ صـدوره، وينشـر فـي الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2002/8/14م.

ياسـر عرفـات
رئيس دولـة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"تأسيس صندوق الاستثمار الفلسطيني يشكل معلما هاما على درب ترسيخ ثقة الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي بالنظام المالي الفلسطيني"

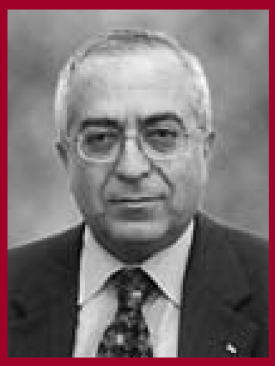

لم تكن السنوات الاولى التي اعقبت تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية سهلة. فمنذ البداية، واجهت السلطة صعوبات جمة في التعامل مع متطلبات البناء المؤسسي وتحسين الاوضاع الاقتصادية والمعيشية والمفاوضات السياسية في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي. وقد ادت هذه الصعوبات الى تدهورفي الاداء الاقتصادي وتعثر في عملية البناء المؤسسي على نحو ادى الى اضعاف الثقة بالنظام المالي الفلسطيني.

ومن هنا فقد جاء بدء العمل على انشاء صندوق الاستثمار الفلسطيني في عام ٢٠٠٠، ومن ثم تأسيسه رسميا في عام ٢٠٠٢، ضمن مجموعة من الاجراءات الاصلاحية الهامة الاخرى في المجال المالي، كمؤشر قوي على عزم السلطة الوطنية على بذل كل جهد ممكن من اجل تحسين سوية اداء المؤسسات على نحوييعث على الثقة بمستقبل اداء الاقتصاد الفلسطيني وسلامة ادارته. وقدأنشئت محفظة صندوق الاستثمار الفلسطيني من خلال تحويل وتجميع كافة الأصول التجارية والمقتنيات الاستثمارية التي كانت تديرها السلطة الفلسطينية في السابق إلى الصندوق، ليديرها و يصبح مسؤولا عنها بالكامل، وذلك حسب الشروط والمعايير التي أصدرتها وزارة المالية الفلسطينية. ويتناول التقرير السنوي الأول للعام ٢٠٠٣ لصندوق الاستثمار الفلسطيني الحسابات الكاملة وتقييم كافة الأصول المملوكة للسلطة الفلسطينية.

بصفتي رئيس مجلس إدارة الصندوق، فإن مسئوليتي ومسئولية زملائي في المجلس هي التأكد من أن المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير شاملة ودقيقة. إن نشر التقارير المالية والمصادقة على التقارير المرفقه والمعده من قبل ستاندرد أند بورز، والمجلس الديموقراطي، وشركة المحاسبة وتدقيق الحسابات الدولية إرنست آند يونغ، لإنجاز يشكل مصدر فخر لمجلس الإدارة.

إن التقرير السنوي الصادر عن الصندوق لعام ٢٠٠٣ يمثل حلقة هامة من سلسلة الإنجازات الهامة على طريق ترسيخ الثقة بالنظام المالي الفلسطيني وبادارة الاقتصاد، ويساهم في ذلك الى حد بعيد إعادة الهيكلة في وزارات السلطة ومؤسساتها والحوار المتواصل بين القطاعين العام والخاص حول شتى الامور ذات الاهتمام من قبل القطاع الخاص.

بالنيابة عن مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، أود أن أقدم شكري الجزيل إلى سيادة الرئيس ياسر عرفات و زملائي في السلطة الوطنية الفلسطينية، لدعمهم المتواصل لعملنا. وأود أن أشكر أيضا زملائي في مجلس إدارة الصندوق لدعمهم وعلى ما بذلوه من جهد في سبيل انجاح هذا المشروع.

د. سلام فياض
رئيس مجلس إدارة الصندوق
وزير المالية
١-٨-٢٠٠٤

تقرير المدير التنفيذي والمدير العام

"هذا التقرير يتحدث بلغة الأرقام، و يحمل كل الحقائق البينة و الموثقة
التي توضح لكافة المهتمين السبل الأنجع والأسلم لإدارة العمل العام"

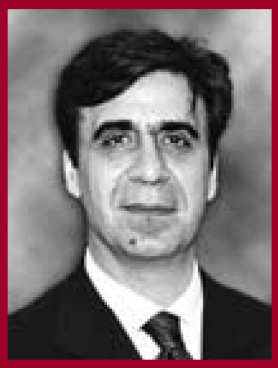

التزام نحو الإصلاح / منهجية الشفافية والإفصاح

إن النتائج التي تحققت عام ٢٠٠٣ والتي يتناولها هذا التقرير على الرغم من أهميتها وقيمتها الكبيرة، ليست الإنجاز الوحيد لعام ٢٠٠٣، بل إن ذلك يتجسد برأينا في تبني واعتماد الصندوق أساليب ووسائل جديدة ضمن منهجية الشفافية والإفصاح، و التي تعكس بدورها روح وسياسات أجندة الإصلاح التي أقرت في المجلس التشريعي عام ٢٠٠٢ حسب وثيقة الإصلاح و خاصة الشق المتعلق بالمال العام من هذه الوثيقة.

و فيما يستحيل إرضاء كل الأطراف بشكل كامل، إلا أن تبني نهج شفاف في العمل يبقي الرأي العام الفلسطيني وجميع المؤسسات الفلسطينية، خاصة المجلس التشريعي بصفته ممثلا للشعب عبر النواب المختلفين على إطلاع بكيفية سير الأمور بات أمرا بديهيا، بل هو واجب محتم على أية جهة قيادية تنفيذية. وان كانت المسؤولية تكبر وتتعاظم عندما يتعلق الموضوع بإدارة المال العام من قبل أي جهة رسمية من القطاع العام.

إن تجربة العامين المنصرمين، والتي انطلقت بعيد توقيع سيادة الرئيس ياسر عرفات على المرسوم التأسيسي لصندوق الاستثمار الفلسطيني، في شهر آب ٢٠٠٢، بينت لنا الخلل الذي حدث بين أعوام ١٩٩٤ و٢٠٠٢، حيث أن عدم اعتمادنا مبادىء الشفافية والإفصاح، شكل قاعدة للخلط في نظر الكثيرين بين عدم الشفافية و الفساد.

كذلك تعلمنا من تجربتنا على مدى عامين، إن الطريق الجديد الذي سلكناه يعطي فرصة أكبر للمجتمع والمؤسسات للحكم على الأفراد وأجهزة العمل على أساس عطائهم، وإنجازاتهم، بناء على معطيات حقيقية، وليس على أساس الشائعات أو الانطباعات المغلوطة والمواقف الشخصية.هذا المنهج وكما يعكسه هنا هذا التقرير يتحدث بلغة الأرقام، ويحمل كل الحقائق البينة والموثقة التي توضح لكافة المهتمين السبل الأنجع والأسلم لإدارة أي عمل عام.

الإصلاح عمل منهجي و مؤسساتي

وان كان قد نتج عن منهجية عملنا السابقة بعض الأخطاء، فإننا بعون الله تمكنا من تقييم المرحلة السابقة، حرصا منا على تصحيحها، وضمان عدم الوقوع فيها بأي حال من الأحوال، وذلك ضمن معالجة جذرية وواضحة للملأ، لكي نمهد الطريق أمام نموذج مستمر من العمل الصائب الممنهج للأجيال والإدارات القادمة. وان كان متاحا لي تقديم نصيحة واحدة في ضوء التجربة، أقول إنه ليس هنالك خطأ غير قابل للعلاج، بل ربما كنا نحتاج إلى مزيد من الإرادة و الشجاعة لمعالجة الأخطاء.

نتائج النصف الثاني من عام ٢٠٠٤

تدل مؤشرات الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٤ بصورة غير قابلة للشك، إن الصندوق وبمشيئة الله بصدد تحقيق نتائج قريبة و ربما أفضل من نتائج عام ٢٠٠٣، بحيث يبدو أن عام ٢٠٠٤ الذي يحمل في طياته الكثير من الدلالات سيكون عام مزدهرا، باعتباره العام الثاني للصندوق بمجلس إدارته الجديد و نظام عمله الداخلي، وآلياته المدروسة والمحددة.

المناخ الاقتصادي العالمي

إن الحفاظ على محفظة استثماريه تحقق أرباحا دائمة مهمة عصيبة في أفضل الظروف الاقتصادية، وما من شك أنها أصعب في ظل الظروف الحالية. لقد ساد الاقتصاد العالمي مناخ من الذبذبة أثر على الأسواق المالية منذ العام ٢٠٠١، وما زال مخيما حتى يومنا هذا. ويعاني كبار وصغار المستثمرين على حد سواء من اجل التكيف مع النتائج السلبية التي تعانيها الأسواق نظرا لما عانته الشركات في الولايات المتحدة خلال سنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٣، والحرب في العراق، والجدل الدولي المضني حول الصراع في الشرق الأوسط.

أهداف الصندوق ودوره

يسعى صندوق الاستثمار الفلسطيني لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين ورفع مستوى معيشة المواطن العادي من خلال الاستثمار الفعال في الفرص القابلة للحياة في كافة القطاعات الاقتصادية وفي مشاريع تحسين البنية التحتية. وتمثل محفظة الصندوق مجمل الأصول التي تمتلكها السلطة الوطنية الفلسطينية لصالح الشعب الفلسطيني. وقد تم تفويض مجلس إدارة الصندوق بصلاحية، ومسئولية حصرية، لإدارة هذه الأصول بطريقة حكيمة.

إدارة المخاطر

إن الخطر أمر لابد منه في عملية الاستثمار. ولذا يعمل القائمون على إدارة الأموال على رصد مستوى المخاطرة في استثماراتهم التي تتعرض للزيادة والنقصان متأثرة بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كافة أنحاء العالم. فيما يتم قياس الخسائر على المدى القصير مقارنة بالمكاسب على المدى البعيد، ويتم اتخاذ القرارات فيما يتعلق بمتابعة المسيرة أو تغيير الاستراتيجية أو التخلص من الأصول غير المجدية على أساس أفضل المعلومات المالية المتوفرة.

إن الظروف الاقتصادية والأجواء الايجابية التي كانت سائدة عند تأسيس صندوق الاستثمار عام٢٠٠٢ تغيرت بشكل دراماتيكي(واضح للعيان) وتختلف عن الظروف التي نواجهها اليوم. وبالرغم من ذلك نستطيع أن نلمس بوضوح دور الصندوق، ومهمته وأثر سياسة الاستثمار الحكيمة و الفاعلة و الخبرات الجماعية لمجلس إدارة الصندوق والالتزام الكبير الذي يظهره فريق الإدارة تجاه السياسات و الآليات المتبناة، الأمر الذي ينتج عنه أداء قوي لمحفظة الصندوق، ويبقي الباب مفتوحا أمام الاستثمارات النامية أو ذات الأداء المتعثر لتتعافى مع الوقت.

مجلس الإدارة

يضم مجلس إدارة الصندوق مجموعة من الأفراد يملكون ثروة من الخبرات، مدعمة بالتزام أكيد و عميق بتحقيق التقدم الاقتصادي للشعب الفلسطيني. إن كل عضو في مجلس إدارة الصندوق يساهم بمجموعة فريدة من نوعها من المهارات والمؤهلات في مهمة وضع استراتيجية الاستثمار في الصندوق. وتشمل خبرات القائمين و العاملين في الصندوق إدارة الشركات الكبرى، الأعمال المصرفية التجارية، الاستثمار المؤسسي، والعمل الحكومي على مستوى وزاري. كما أن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم على مستوى عال من الدراية و الإلمام بالاعتبارات السياسية، والقانونية والاقتصادية الداخلية لواقع الحياة الفلسطينية.

التقرير السنوي ٢٠٠٣

لقد كان التقرير السنوي للصندوق الصادر عام ٢٠٠٣ أول تقرير عام عن إنجازات استراتيجية الاستثمار التي وضعها مجلس الإدارة. لقد أفضى أسلوب عملنا الحريص والمنهجي إلى تحقيق نسبة أرباح وهامش من الخسائر أثنت عليها الهيئات الخارجية للرقابة على الاستثمار وهي على السواء كل من ستاندر أند بورز، المجلس الديموقراطي، وشركة المحاسبة وتدقيق الحسابات الدولية إرنست آند يونغ.

بصفتي المدير التنفيذي والمدير العام للصندوق، فإنه لمن دواعي فخري واعتزازي أن أقدم إلى الشعب الفلسطيني سجل الأداء و الإنجازات هذا. وسوف نستمر في تحمل مسئولياتنا بصفتنا الجماعية والفردية إلى أقصى طاقاتنا.

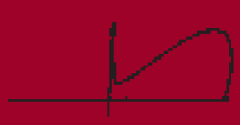

محمد رشيد
المدير التنفيذي والمدير العام
١-٨-٢٠٠٤

صندوق الاستثمار الفلسطيني
مجلس الإدارة

د. سلام فياض

وزير المالية الفلسطيني
رئيـــس مجلـس الإدارة

صبيح المصري

نائب رئيس مجلس الإدارة

ماهر المصري

وزيـر الاقتصـاد الوطنـي الفلسطينـي
عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني

د. سلام فياض

عين د. فياض رئيسا لمجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني عام ٢٠٠٢. كما أنه يرأس لجنة تدقيق الحسابات في الصندوق ويتولى حاليا حقيبة المالية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.

عمل د. فياض في السابق كممثل مقيم لدى صندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما شغل منصب المدير الإقليمي للبنك العربي المحدود في فلسطين لفترة قصيرة عام ٢٠٠٢، وذلك قبيل تعيينه وزيرا للمالية في السلطة الوطنية الفلسطينية. و كان د. فياض قد أدى في مرحلة سابقة مهاما بحثية في جامعة تكساس في أوستن وفي جامعة اليرموك في الأردن. وعمل كذلك كأخصائي متميز في البنك الفيدرالي الاحتياطي في سانت لويس.

حصل د. فياض على درجة البكالوريوس في العلوم من الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٧٥، وعلى درجة الماجستير في إدارة الأعمال في جامعة سانت إدوارد عام ١٩٨٠- ومن ثم على إجازة الدكتورة في الاقتصاد من جامعة تكساس/ أوستن عام ١٩٨٦.

صبيح المصري

عين صبيح المصري نائبا لرئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني عام ٢٠٠٢. وهو يرأس لجنة الترشيحات كما يعمل ضمن لجنة الاستثمار في الصندوق.

نائب رئيس مجلس الإدارة المصري، هو رجل أعمال له احترامه وسمعته على المستوى الدولي، وقد أسس ويدير حاليا شركات استثمارية ومؤسسات اقتصادية مالية تعمل في فلسطين ومختلف أنحاء المنطقة. ينتمي إلى مؤسسات عدة تتبع القطاع الخاص في فلسطين والخارج من بينها شركة التوريدات والتجارة العربية (أسترا)، و(زارا) للاستثمار، وبنك القاهرة – عمان، وشركة رم الزراعية.

وكان للمصري دور نشط في تأسيس شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو) ويعمل حاليا في مجلس إدارتها. كما أنه يرأس مجلس إدارة الاتصالات الفلسطينية (بال تل)، وأسس سوق فلسطين للأوراق المالية في نابلس ويتولى حاليا رئاسة مجلس إدارته. وهو عضو كذلك في مجلس إدارة البنك العربي المحدود. و تتنوع اهتمامات المصري في مجال الأعمال بين عدد من القطاعات الاقتصادية بما فيها الزراعة، والفندقة والسياحة، والتجارة والتصنيع، والمقاولات العامة والبناء.

ماهر المصري

عين معالي الوزير ماهر المصري عضوا في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني عام ٢٠٠٢ ويرأس لجنة الاستثمار فيه. كما أنه يشغل منصب وزير الاقتصاد الوطني في السلطة الوطنية الفلسطينية.

يشجع الوزير المصري تعزيز الحوار البناء بين القطاعين العام والخاص في فلسطين، وقد بادر المصري لتكريس هذا الاهتمام بتأسيس عدد من المؤسسات التجارية والملتقيات الصناعية الفلسطينية التي لها تأثير وثقل في الاقتصاد الفلسطيني كالمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، و مركز التجارة الفلسطيني (بال ترايد)، والاتحاد الفلسطيني لتكنولوجيا المعلومات (بيتا). ويرأس الوزير المصري كذلك مجلس إدارة الهيئة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار،وهيئة المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية ،والمؤسسة المصرفية الفلسطينية وهي بنك تنموي يهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي في فلسطين.

وقد حصل المصري على درجة البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان.

محمد رشيد

المدير التنفيذي والمدير العام

سامر خوري

عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني

طلال ناصر الدين

عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني

جودت خضري

عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني

محمد رشيد

عين محمد رشيد في منصب المدير التنفيذي والمدير العام لصندوق الاستثمار الفلسطيني عام ٢٠٠٢. ويشارك كذلك كعضو في لجنة تدقيق الحسابات، ولجنة الاستثمار، ولجنة فض النزاعات، ولجنة الترشيحات.

ويقوم رشيد بدور حلقة الوصل بين فريق إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني ومجلس إدارته. وتضم مسئولياته الرقابة على عمليات إدارة المشاريع في الصندوق في كافة المجالات الاستثمارية له.

وقد شغل رشيد في السابق منصب المدير العام ورئيس مجلس الإدارة للشركة الفلسطينية للخدمات التجارية، وهي الشركة التي سبقت إنشاء صندوق الاستثمار الفلسطيني.وكانت للشركة العديد من الاستثمارات المتنوعة والتي تشمل عددا واسعا من القطاعات الاقتصادية كالفندقة / السياحة، التأمين، البناء، العقارات، مرافق الطاقة، الاتصالات، المنتجات الاستهلاكية، الطيران، وإدارة منشآت الطيران. وقد ساهمت أصول واستثمارات الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية في إرساء القواعد و الأسس لإنشاء وتكوين شراكات اقتصادية مجدية بين القطاعين العام والخاص الفلسطينيين ومجتمع الاستثمارات الدولي.

سامر خوري

عين سامر خوري عضوا في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني عام ٢٠٠٢. ويعمل حاليا في لجنتي التدقيق والترشيحات.

عمل خوري كنائب الرئيس التنفيذي للعمليات في مجموعة شركة المقاولين المتحدين. وضمت مسئولياته الرقابة على عمليات التسويق والإدارة في المجموعة في كل مشاريعها في كافة أنحاء العالم. وتعتبر شركة المقاولين المتحدين من كبرى شركات الإنشاءات الدولية وتعمل في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا والولايات المتحدة.

ما بين الأعوام ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٠، أدار خوري عمليات المجموعة في الكويت وحقق دخلا يزيد عن ٥٠ مليون دولار سنويا وكان يستخدم أكثر من ١٠٠٠ موظف دائم. وقد أدت شركة المقاولين المتحدين دورا هاما في تطوير البنية التحتية الفلسطينية. وتشمل مجالات الاستثمار الرئيسية للشركة، تشييد محطة كهرباء غزة والتنقيب عن احتياطي الغاز الطبيعي في المناطق الساحلية في غزة (وهو استثمار مشترك مع شركة بريتش غاز البريطانية المتعددة الجنسيات)، إضافة إلى عدد من مبادرات تنمية الإسكان في غزة، وتنمية قطاع الفندقة والسياحة في بيت لحم.

طلال ناصر الدين

عين طلال ناصر الدين عضوا في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني عام ٢٠٠٢. وهو يترأس حاليا لجنة فض النزاعات كما يعمل كعضو في لجنتي الاستثمار والترشيحات.

يترأس ناصر الدين حاليا مجلس إدارة مجموعة بير زيت للصناعات الدوائية، وهي أكبر شركة مصنعة للمواد الدوائية في فلسطين ويعمل كمدير تنفيذي عام لها. كما أنه عضو في اتحاد الصناعات، وهو عبارة عن اتحاد تجاري وطني يضم الشركات الفلسطينية الصناعية والمصنعة.

كما ينتمي ناصر الدين لجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين وهو عضو فاعل في المجلس التنسيقي لمؤسسات للقطاع الخاص الفلسطيني الذي يعمل على تشجيع الحوار الاقتصادي البناء بين القطاعين العام والخاص.

جودت خضري

عين جودت خضري عضوا في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني عام ٢٠٠٣.* وهو حاليا عضو في لجان تدقيق الحسابات، والاستثمار، وفض النزاعات والترشيحات.

منذ عام ١٩٨٧، عمل خضري كرئيس مجلس إدارة شركة السقا وخضري للمقاولات، وهي واحدة من كبرى شركات المقاولات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ساهمت شركة المقاولات الخاصة به في تطوير مشاريع تنمية البنية التحتية في فلسطين، بما في ذلك شركة كهرباء غزة، ومشاريع قطاع السياحة ضمن برنامج بيت لحم ٢٠٠٠ التي مولتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومبادرة تحسين شارع صلاح الدين في غزة.

كما يترأس خضري مجلس إدارة صناعات النصر لتصنيع الحديد المسلح للبناء وهي شركة حاصلة على شهادة الجودة العالمية ISO 9002.

* استبدل السيد خضري، عضو مجلس إدارة الصندوق السابق السيد عزام الشوا الذي استقال من مجلس الإدارة، عقب تعيينه في السلطة الوطنية الفلسطينية.

صندوق الاستثمار الفلسطيني

يحفز صندوق الاستثمار الفلسطيني النمو المستقر للاقتصاد الفلسطيني عن طريق تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار المحلي و الأجنبي، و تشجيع تنمية البنية التحتية اللازمة لتحقيق الازدهار الاقتصادي المستدام في فلسطين. فيما يتولى صندوق الاستثمار الفلسطيني ويقدر كبير من المسؤولية و المهنية إدارة أصول ومقتنيات السلطة الوطنية الفلسطينية .

رسالة ومهمة الصندوق

إن الهدف العام لصندوق الاستثمار الفلسطيني هو المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، ورفع مستوى معيشة المواطن الفلسطيني من خـلال المشاركة الفاعلة في كافة القطاعـات الاقتصـادية و التنمـوية و مشاريع تطوير وتحسين البنية التحتية في فلسطين.

الخلفية

لقد أنشئ صندوق الاستثمار الفلسطيني في ١٤ تشرين أول ٢٠٠٠ بمرسوم رئاسي أصدره سيادة الرئيس ياسر عرفات، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، تم بموجبة تشكيل هيئة مستقلة لإدارة أموال السلطة الوطنية الفلسطينية والأصول التجارية التابعة لها والمملوكة أصـلا من قـبل الشعب الفلسطيني. هذا و يتكون مجلس إدارة الصندوق من سبعة أعضاء يرأسهم د. سلام فياض، وزير المالية الفلسطيني.

و قد تم بناء على ذلك تحويل ونقل كافة الأصول الاستثمارية والمقتنيات التجارية التي تمتلكها السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل قانوني إلى الصندوق الذي يتولى إدارتها و الإشراف عليها. وقد اضطلع الصندوق و كجزء من مسئولياته بالعمل على إعداد ونشر سجل عام شامل لكافة الأصول والاستثمارات التي تملكها السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بالتعاون مع ستاندرد آند بورز العالمية، المجلس الديموقراطي، وشركة المحاسبة وتدقيق الحسابات الدولية إرنست آند يونغ. وقد أنشأ الصندوق موقعا على الإنترنت (www.palestineinvestmentfund.com) يتيح للجمهور بشكل عام الإطلاع على تقارير تقييم الأصول و الشفافية التي تم الانتهاء من اعدادها.

كما يقدم الموقع معلومات مفصلة حول هيكلية الصندوق وممارسات الإدارة بما فيها النظام الداخلي والسياسات والإجراءات ومنهجية تشخيص مستوى الشفافية ويتضمن كذلك السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة السبعة وسجلات من البيانات الصحفية والتغطية الإعلامية للصندوق.

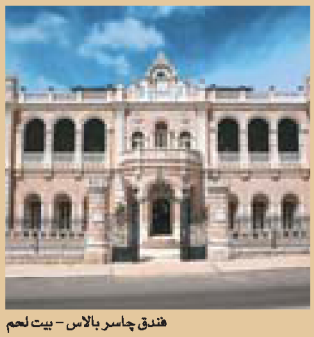
فندق جاسر بالاس – بيت لحم

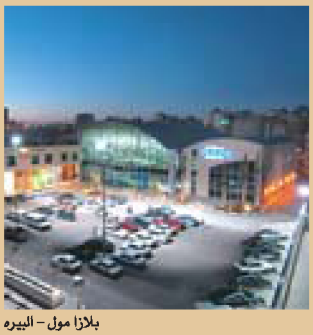
بلازا مول – البيره

انتركونتيننتال – اريحا

فندق جراند بارك – رام الله

غاز طبيعى – غزة

محطة كهرباء غزة

اوراسكوم تيلكوم

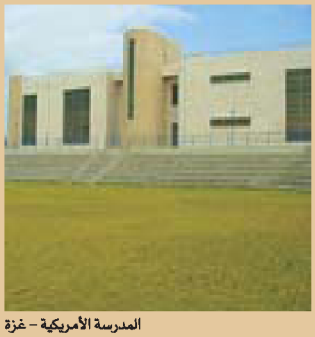

المدرسة الأمريكية – غزة

مبنى الإتصالات الفلسطينية – نابلس

الـمـــضي قـــدمـا

كلمة رئيس لجنة الاستثمار معالي وزير الاقتصاد الوطني

"إن أهداف الصندوق طموحة للغاية ولكنها بالتأكيد قابلة للتحقيق"

على الرغم من حالة التراجـع الاقتصـادي قصيرة المـدى الناتجة عن التباطؤ الذي لـحق بالاقتصـاد المحلي والعالـمي مؤخـرا، وبرغم نـدرة فرص الاستثمار الأولية، إلا أن صندوق الاستثمار الفلسطيني قد وضع نصب عينيه التزامه بالتنمية الاجتماعية والاقتصـادية ورفـع مستوى معيشـة المواطنين الفلسطينيين. إن أهدافنا طموحة للغاية ولكنها بالتأكيد قابلة للتحقيق.

لقد قبل مجلس إدارة الصندوق تحديا كبيرا. وإننا ننوي أن نفي بهـذا الالتزام لنكون على قدر التحدي في تـأديتنا لمهمتنا بتحفيز الوضع الاقتصادي في بلد يعاني من حالة شلل طويلة فرضها عليه الاحتلال الإسرائيلي. لذا فإن صندوق الاستثمار الفلسطيني يتبع معايير محددة فيما يتعلق باختيار وإدارة استثماراته، وهيكليته الإدارية، ومنهجية تقييم أداء موجداته، وفي التعامل مع سياسة تضارب المصالح. بحيث تتطـابق هذه المعايير مع مثيلاتها العالمية، وتشـكل أساسا ينوي الصندوق الارتكاز عليه لإدراك رؤيته المتعلقة بتسهيل النمو الاقتصادي وتحسين حياة شعبنا.

وفي الوقت الذي نبحث فيه عن فرص استثمارية تساعدنا في تحقيق أهدافنا، فإن صندوق الاستثمـار الفلسطيني يلتزم بتطبيق معـايير رصينـة في إدارة مشاريعه الحالية التي حققت أرباحا جيدة، وأثبتت استدامتها حتى في بيئة اقتصادية صعبة للغاية. فيما تحمينا استثماراتنا المتنوعة محليا، وإقليميا ودوليا من التـراجع الاقتصـادي على المدى الطويـل، ويعتبر هذا ترجمة لمساعي الصندوق الهادفة إلى المحافظة على توازن رابح بين المخاطرة التي يمكن إدارتها ومعدل فائـدة معقـول على كل استثمـار. وقد تم بالفعل تحـديد فرص استثمارية جديدة ستساهم في استقرار نمونا الاقتصادي أخذا بعين الاعتبار النمو في محفظة الصندوق.

وتركز استراتيجية الصندوق الاستثمارية على مشاريع متنوعة في مجـالات مختلفة وان كانت أساسية كالتعليم، والصحة، والبحث الفني والعلمي، ومشاريع تطوير البنية التحتية وذلك بالتزامن مع بذل الطاقات لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة. ويلتزم الصندوق بأن لا يستثمر في المشاريع الصغيرة أو مشاريع الشركات الصغيرة، و أن لا ينافس القطاع الخاص في فلسطين في أي مجـال اقتصادي اعتاد القطاع الخاص على أداء دور فعال فيه. وأن يستمر الصندوق بتشجيع الحوار الاقتصادي البناء بين القطاعين العام والخاص الفلسطينيين، والعمل على إزالة أي نوع من التضـارب الوظيفي أو المنافسة غير المجـدية.

ويبذل الصندوق المساعي لمساعدة القطاع الخاص، و التخفيف من مخاطر الاستثمار وتحفيز التنمية الاقتصادية عموما مع تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في فلسطين، وذلك عن طريق نسج و تقوية أواصر الشراكة مع القطاع الخاص الذي يعمل على تحسين كمية ونوعية خدماته ومنتجاته، و ينتظر منه الاستمرار في هذا النهج و بذل المزيد من الجهد في هذا الإطار. إضافة إلى تعزيز العمل المشترك في خضم مشاريع التنمية الاقتصادية الكبيرة الحجم والتي قد تكون أكبر من طاقة القطاع الخاص إذا لم تتم بهذه الطريقة، وذلك يرجع أساسا إلى ضرورة توفير رأسمال مبدئي عالي أو وجود عوامل مخاطرة كبيرة في الاستثمار تستوجب وجود شريك متمرس و قادر على تحمل عملية المد و الجزر التي تحدث أثناء بناء أي استثمار أو المحافظة علية.

كما من شأن استراتيجية الاستثمار، التي تعمل على خلق الاعتماد الذاتي في الاقتصاد من خلال تشجيع النشاط التجاري، أن تساعدنا في تعزيز ثقة القطاع الخاص في مستقبل الاقتصاد الفلسطيني وبالتالي زيادة الاستثمار عن طريق إعطاء دفعة لسوق العمل مع زيادة الإنتاجية القطاعية.

إنني، نيابة عن مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني، وبصفتي رئيس لجنة الاستثمار، أؤكد على التزامنا بتنمية القطاع الخاص الفلسطيني. وقد مكنتنا الثقة و الدعم التي أولانا إياها هذا القطاع من تطوير استراتيجيات نمو بعيدة المدى للاقتصاد بشكل عام.

وإننا نتطلع لشراكة ناجحة ومنتجة تمتد لعدة سنوات قادمة.

ماهر المصري
رئيس لجنة الاستثمار
وزير الاقتصاد الوطني
١-٨-٢٠٠٤

استراتيجية الاستثمار
بداية من كانون الثاني ٢٠٠٤

المقدمة ومبادئ الاستثمار:

تعكس صياغة إستراتيجية الاستثمار الجهد المشترك بين إدارة الصندوق ولجنة الاستثمار المنبثقة عن مجلس الإدارة. استراتيجية الاستثمار تمثل خطة استثمار سيتم وضعها واقرارها من مجلس الإدارة ويتم تنفيذها من قبل الإدارة بحسب القواعد والنظم المقرة من قبل الصندوق وبموافقة لجنة الاستثمار.

ترتكز إستراتجية الاستثمار على الآتي:

١. المبادئ التي تم صياغتها من قبل لجنة الاستثمار وإدارة الصندوق.

٢. الالتزام الكامل بجميع ما نص عليه دليل السياســات والإجراءات.

٣. جداول توزيع الأصول والتي سيتم استخدامها في المستقبل كأساس للمقارنة في الوقت الذي يتم به مراجعة وتطوير استراتيجية الاستثمـار.

٤. عمليـات الاستثمـارات الحـالية والمستقـبلية والتي نفذت ويستـمر تنفيذهـا من قبل إدارة الصنـدوق وذلك لتطبيق لاستراتيجية الاستثمـار.

تم في اجتماع لجنة الاستثمار الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٤ في القاهرة وضع المبادئ والخطوط العريضة لاستراتيجية الاستثمار على المدى القريب، والتي تستند إلى النظام الداخلي ودليل السياسات والإجراءات للصندوق.

الرؤية والأهداف:

ترتكز استراتيجية الاستثمار على صياغة رؤية واضحة لصندوق الاستثمار تكون المبرر المنطقي لوجوده ويلتزم بها العاملون في الصندوق. ويعتبـر الهـدف العـام للصنـدوق المسـاهمة في التنمية الاقتصاديـة والاجتمـاعية ورفـع مستوى المعيشة للمـواطن الفلسطيني من خلال المشاركة في المجالات الاقتصادية التنموية ومشاريع البنية التحتية استنادا إلى الأسس الآتية:

١. عدم منافسة القطاع الخاص في فلسطين في القطاعات والاستثمارات التي تعتبر تقليديا من صلب عمله وضمن قدراته المالية.

٢. الانسحاب التدريجي من المشاريع التي ينطبق عليها البند (١) أعلاه ضمن مفهوم الخصخصة ومن خلال خطة عمل مبرمـجة.

٣. عدم الاستثمار في المشاريع الدقيقة (Micro) أو الصغيرة.

استراتيجية الاستثمار
بداية من كانون الثاني ٢٠٠٤

٤. الاستثمار بعد دراسة الجدوى في المشاريع المتوسطة والكبيرة والمشاريع التي يتردد القطاع الخاص بالدخول فيها لضخامتها أو ارتفاع درجة مخاطرتها وذلك لتحفيزه على المشاركة.

٥. الاستثمار في المشاريع التي تهدف أساسا إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في فلسطين كالمشاريع الصحية والتعليمية.

٦. الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في فلسطين بعد دراسة الجدوى وأخذ دور ريادي فيها لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة.

٧. الامتناع عن تملك استثمار بشكل كامل.

٨. الاستثمار في أسواق خارجية وقطاعات صاعدة لتنمية موارد الصندوق المالية على أن تكون نسبة التوزيع في الوقت الحالي متساوية تقريبا داخل فلسطين وخارجها.

٩. مراقبة ومتابعة القطاعات التي تشهد تطورا ونموا سريعا في دول الاقتصاد النامي لتحديد فرص الاستفادة والاستثمار فيها.

١٠. عمل الدراسات المهنية المعمقة للأسواق المستهدفة لتقليل مخاطر الاستثمار التي تشمل الوضع الاقتصادي والمالي والتشغيلي ونسب التضخم وأسعار العملة وغيرها.

١١. رصد ميزانية لمؤسسات الأبحاث العلمية والتقنية في فلسطين لخدمة التنمية الاقتصادية.

١٢. التقيد بنسب توزيع الأصول كما وردت في دليل السياسات والإجراءات.

١٣. مراقبة وتقييم إستراتيجية الاستثمار بشكل دوري بين لجنة الاستثمار ومجلس الإدارة وإدارة الصندوق.

١٤. عدم المشاركة في الإدارة التنفيذية للمشاريع.

١٥. دعم الشركات المتعثرة.

١٦. المساهمة في دعم قطاع الإسكان.

رؤية القطاع الخاص

"ندرك أن دور الصندوق سيتعاظم في المرحلة المقبلة وأن مسؤولياته ستتضاعف أمام الاقتصاد الفلسطيني و أمام القطاع الخاص الفلسطيني و الشعب الفلسطيني أجمع"

قد لا يكون عام ٢٠٠٣ من أفضل أعوام التقدم و النجاح الاقتصادي بشكل عام إلا أنه لم يكن من أسوأ الأعوام أيضا، فبالرغم من الخسارة التي لحقت ببعض القطاعات الاقتصادية نتيجة للأوضاع الراهنة المحلية منها والاقليميه إلا أن هنالك عددا ملحوظا من قصص النجاح التي سجلتها شركات القطاع الخاص الفلسطيني التي أحرزت نجاحا متميزا و إن كان بدرجات متفاوتة. في ظل هذه الظروف عمل صندوق الاستثمار الفلسطيني وواصل نشاطاته الاستثمارية في مجال المساهمة في تنمية الموارد المالية للشعب الفلسطيني ملتزما بسياسته المحافظة و الدقيقة التي رسمها لنفسه والتي تركز على تقليل المخاطر ومحاولة تعظيم العوائد، من خلال التركيز على الأصول الجيدة لدعم و تنمية القطاعات التي تم الاستثمار فيها، و تقديم الدعم للاقتصاد الفلسطيني من خلال لعب دور مساند لرأس المال الفلسطيني والقطاع الخاص في تحمل مخاطر الاستثمار في ظروف غير مستقره، و رفد عدد من المشاريع الحيوية التي تحتاج إلى مساهمة و دعم من القطاع العام إلى أن تنضج و تستطيع الاستمرار بنجاح وثبات بشكل منفرد.

و حيث أنني ألمس التزاما حقيقيا من قبل الصندوق نحو مستقبل اقتصادي أفضل لفلسطين، نأمل أن يشكل الصندوق بالفعل رافعة تنموية و اقتصادية من خلال العمل المشترك مع القطاع الخاص و الحكومة الفلسطينية على توفير قاعدة صلبه للاستثمار في السوق الفلسطينية. إن صندوق الاستثمار الفلسطيني ليهدف أيضا إلى مواجهة التبعات السلبية لتراجع الوضع السياسي، و تبني سياسات محفزة و مشجعة للاستثمارات، و تحقيق الخصخصة، وتعزيز التزام الحكومة الفلسطينية باقتصاد السوق لتمكين القطاع الخاص من القيام بدور ريادي كمحرك للاقتصاد الفلسطيني، خاصة بعد أن أثبتت مؤسسات القطاع الخاص قدرتها على تحمل جزء كبير وهام من المسؤولية الوطنية الاقتصادية.

ندرك أن دور الصندوق سيتعاظم في المرحلة المقبلة وأن مسؤولياته ستتضاعف أمام الاقتصاد الفلسطيني وأمام القطاع الخاص الفلسطيني والشعب الفلسطيني أجمع، فهنالك العديد من المشاريع التي لم تدخل حيز التنفيذ والتي تحتاج إلى الدعم والرعاية، فيما يتطلب التقدم و النمو في بعض المجالات بناء و صقل قدرات ومؤهلات القطاع الخاص، ويفرض الواقع الاقتصادي خاصة في المناطق التي تحكم إسرائيل إغلاقها وتضيق عليها، خلق مئات الآلاف من فرص العمل للسكان.

نتطلع أن يفي صندوق الاستثمار الفلسطيني بالتزاماته بتعاون جميع الأطراف بعضها مع بعض تحت عنوان واحد، هو مستقبل أفضل للفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني، تجمعه شراكة متينة بين القطاعين العام والخاص الذي يتوقع منه في المقابل أن يضع الثقة و رؤوس الأموال والخبرات في فلسطين، وأن يتحلى بالشجاعة ويتسلح بالمهنية و المثابرة، وأن لا يسمح للظروف الراهنة بتكبيله أو الحد من آفاقه للإسهام في إعادة تنشيط الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

باسم صندوق الاستثمار الفلسطيني أود أن أوجه امتناني و شكري العميقين لسيادة الرئيس ياسر عرفات، ولجميع الأخوة في السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أني أقدر وأثمن التضحيات التي قدمها زملائي أعضاء مجلس إدارة الصندوق ببذل الجهد و الوقت، كما أني أوجه شكري أيضا إلى إدارة الصندوق لمهنيتهم وإخلاصهم العاليين.

وإننا بالتأكيد نتطلع إلى المزيد من الإنجازات و النجاحات.

سامر خوري
عضو مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني
١-٨- ٢٠٠٤

المهن الحرفية

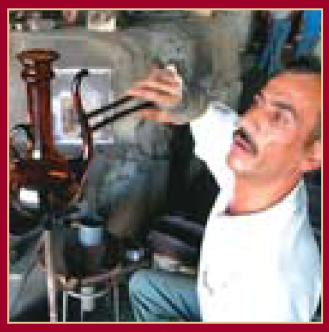

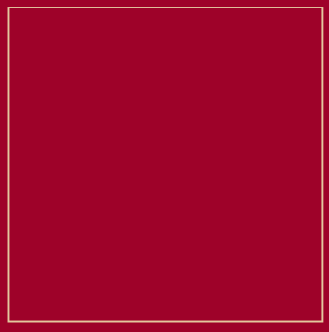

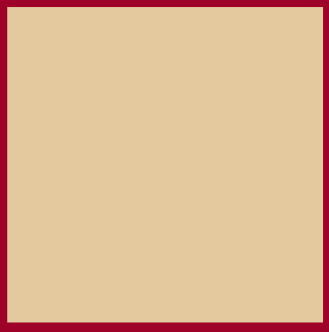

البنية الأساسية

السياحة

لمحة عامة عن الاقتصاد الفلسطيني

التعليم

الصناعة

القوى العاملة

الزراعة

السكان

لمحة عامة عن الاقتصاد الفلسطيني

في أعقاب ثلاث سنوات من الأداء السلبي للاقتصاد الفلسطيني تشير بيانات حديثة إلى بوادر انتعاش اقتصادي طفيف. وقد تعزز هذا الاستنتاج من خلال النمو في قطاع البناء في مستهل العام ٢٠٠٣[١] إلى جانب الزيادة المطردة في فرص العمل الجديدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠٠٣.[٢] ولكن من ناحية أخرى فإن البيانات المتوفرة حول التجارة الخارجية تدلل على وجود تراجع متواصل.[٣] زد على ذلك أن آخر مسح حول الثقة التجارية والاقتصادية لشهر نيسان من العام ٢٠٠٤[٤] يظهر أن الأوساط التجارية والاقتصادية لا تتوقع أن يطرأ تحسن ملموس على حجم المبيعات والاستثمارات. وهذه الإشارات المتناقضة عن أداء الاقتصاد تعكس أنواع الصعوبات والعقبات التي تواجه تطور الاقتصاد الفلسطيني، التي هي عقبات من صنع البشر يصعب التنبؤ بها ولها آثار تدميرية على الاقتصاد.

السكان والخدمات الاجتماعية

السكان

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك القدس الشرقية ٣,٧ مليون نسمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، يقطن منهم ٢,٣٥٦ مليون نسمة منهم في الضفة الغربية بينما يقطن ١,٣٦٥ مليون نسمة في قطاع غزة. وتمتاز فلسطين بمعدل نمو سكاني مرتفع جداً إذ بلغ أكثر من ٤,٥٪ خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣. وكنتيجة لهذا النمو المرتفع فإن أكثر من ٥٠٪ من السكان هم تحت سن ١٨ سنة، ويتجاوز معدل الإعالة الستة أشخاص. وبينما تشير هذه الاتجاهات إلى أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي ونشيط إلا أنها يمكن أن تترك أثراً سلبياً على نوعية الحياة لمجمل السكان.

وتشير آخر الإحصائيات المتوفرة حول الفقر في فلسطين إلى وجود تحسن في نوعية الحياة، إذ انخفضت نسبة من هم تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى ٣٥,٥٪ في شهر كانون أول ٢٠٠٣. وتبلغ نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر في قطاع غزة ٤٤,٧٪ بينما تصل إلى ٣٠,٩٪ في الضفة الغربية.

سمات القوى العاملة

بلغ عدد القوى العاملة الفلسطينية في الربع الأول من العام ٢٠٠٤ قرابة ٨١٦ ألف عامل مقارنة بـ ٧٣٥ ألف عامل في الربع الثالث من العام ٢٠٠٣، ويصل معدل المشاركة إلى ٤٠,١٪ من إجمالي عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فما فوق. وهذا المعدل لا يزال أقل من مستوى المشاركة في فترة ما قبل شهر أيلول ٢٠٠٠. وبالنسبة لمعدل الإعالة فإن مسح القوى العاملة ولدورة كانون ثاني - آذار ٢٠٠٤، يشير إلى زيادة كبيرة من ٤,٨ في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ إلى ٦,٣ في الربع الأول من العام ٢٠٠٤.

وبالرغم من زيادة الضغوط على الخدمات الاجتماعية نتيجة للنمو السكاني العالي تظل فلسطين تتميز بقواها العاملة عالية المهارة والذي يبرز بوضوح من خلال المستوى الدراسي للعاملين الفلسطينيين. فقد اظهر مسح القوى العاملة الأخير أن نسبة العاملين الذين أكملوا ١٣ سنة أو أكثر من الدراسة قد زادت من ٢١,٢٪ في العام ١٩٩٨ إلى ٣١٪ في العام ٢٠٠٢، بينما انخفضت نسبة الذين لم يلتحقوا بالمدارس من ٣,٨٪ إلى ١,٢ خلال نفس الفترة.

أظهرت هيكلية القوى العاملة الفلسطينية حسب نوع المهنة إن ٤,٥٪ هم مشرعون أو موظفو إدارة عليا، و٢٣,٧٪ أخصائيون و فنيون، و١٨,٧٪ يعملون في الخدمات وتجارة التجزئة وباعة في الأسواق، و١٢,٨٪ عمال زراعيون مهرة، و١٧,٥٪ عمال حرفيون وعمال بالتجارة المرتبطة بالحرف، و٨,٦٪ يعملون في تشغيل الآلات وتجميعها. أما نسبة العاملين في المهن الأولية فتصل إلى ١٤,٢٪.

كما أشارت بيانات التوظيف الأخيرة إلى وجود نمو مطرد في فرص العمل الجديدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ٢٠٠٣. إذ أن عدد المستخدمين في الضفة الغربية قد انخفض من ٣٥٢ ألف عامل في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٧ ألف عامل (أدنى مستوى) في الربع الثاني من العام ٢٠٠٢، ثم عاد وارتفع إلى ٣٨٧ ألف عامل في الربع الرابع من العام ٢٠٠٣.

وبالمثل، فان عدد المستخدمين في قطاع غزة الذي انخفض من ١٦٣ ألف في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ إلى ١١١ ألف (أدنى مستوى) في الربع الثالث من العام ٢٠٠٢، ارتفع إلى ١٨٠ ألف في الربع الثالث من العام ٢٠٠٣ (أعلى مستوى) وعاد فانخفض قليلاً إلى ١٧٣ ألف نتيجة لازدياد التوتر السياسي في الربع الرابع في قطاع غزة. وقد تركز عدد كبير من فرص العمل الجديدة في القطاع الزراعي (٢٤ ألف فرصة عمل في الضفة الغربية و١٧ ألف في قطاع غزة والتي قد تتـأثر بالعوامـل الموسميـة. كما تمكن قطاع الإنشاءات من خلق ٢١ ألف فرصة عمل في الضفة الغربية و١١ ألف في قطاع غزة، بينما تمكن القطاع التجاري من خلق ١٧ ألف فرصة عمل في الضفة الغربية و ١١ ألف في قطاع غزة، وتمكن قطاع الخدمات من خلق ١٠ آلاف فرصة عمل في الضفة الغربية و١٤ ألف في قطاع غزة، في حين تمكن القطاع الصناعي من خلق ٩ آلاف فرصة عمل في الضفة الغربية و٤ آلاف في قطاع غزة.

توزيع المستخدمين من سن ١٥ سنة فما فوق حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل في الربع الأول من العام ٢٠٠٤[5] (بالنسب السنوية)

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستوطنات	النسبة المئوية من المجموع
الزراعة	١٥,٦	١٤,٨	٧,٣	١٤,٦
الصناعة	١٤,٢	١١,٠	١٦,٧	١٣,٥
الإنشاءات	٨,٥	٩,٣	٤٦,٤	١٢,٢
التجارة	٢٢,٣	١٤,٦	١٥,١	١٩,٤
المواصلات	٦,٣	٤,٧	٢,٩	٥,٥
الخدمات والفروع الأخرى	٣٣,١	٤٥,٦	١١,٦	٣٤,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المستخدمون الفلسطينيون في الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي في الربع الأول من العام ٢٠٠٤[6]

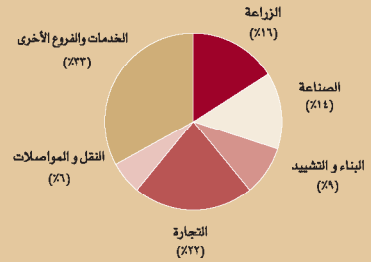

المستخدمون الفلسطينيون في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي في الربع الأول من العام ٢٠٠٤[7]

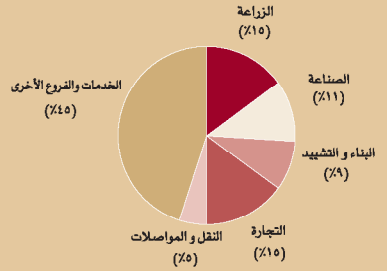

١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تغييرات تراخيص البناء في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام ١٩٩٦ حتى الربع الرابع من العام ٢٠٠٣.
٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، دورة كانون ثاني آذار ٢٠٠٤.
٣ تقرير البنك الدولي لشهر آذار ٢٠٠٤.
٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح حول إدراك أصحاب/ مدراء المنشآت الاقتصادية لأبعاد الأوضاع الاقتصادية آذار ٢٠٠٤.
٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تصريح صحفي حول نتائج مسح القوى العاملة للربع الأول من العام ٢٠٠٤. رام الله، فلسطين ٢٠٠٤.
٦ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تصريح صحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، الربع الأول من العام ٢٠٠٤. رام الله، فلسطين ٢٠٠٤.

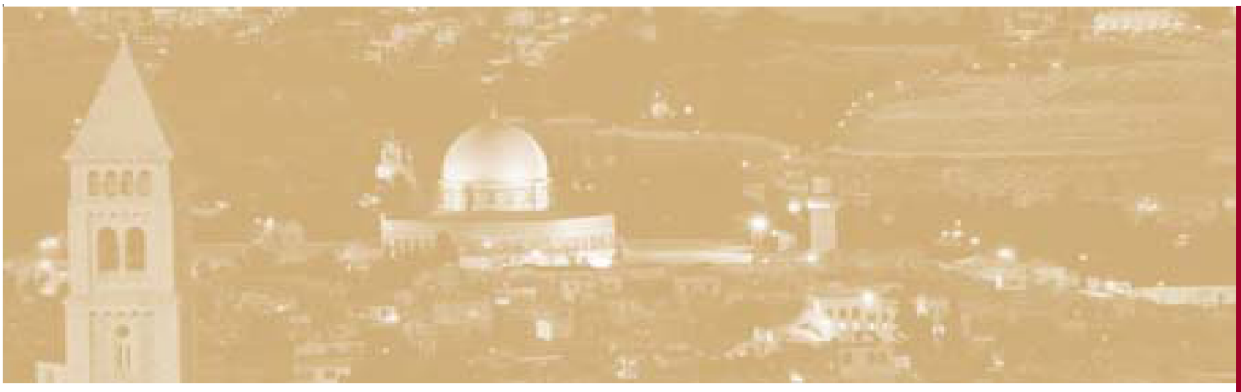

المستخدمون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي في الربع الأول من العام ٢٠٠٤[٨]

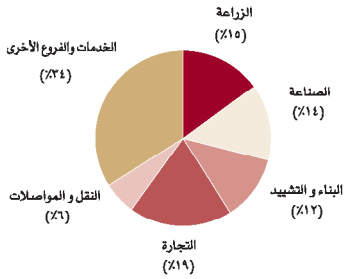

وبخصوص عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل فقد بلغ ١٤٦ ألف في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ ثم انخفض إلى ٤٣ ألف في الربع الرابع من العام ٢٠٠٠ واستقر عند ٦٠ ألف تقريباً حتى نهاية العام ٢٠٠٣.

وقد أدت الزيادات الملموسة في أعداد المستخدمين محلياً من تقليص معدل البطالة من ٣١,٤٪ في بداية العام ٢٠٠٣ إلى ٢٠,٧٪ بحلول نهاية ذلك العام. وفي غزة وصل معدل البطالة في الربع الرابع من العام ٢٠٠٣ إلى ٣١,٩٪، أي أعلى بقليل مما كان في بداية العام المذكور.

التعليم

يقدر الفلسطينيون التعليم عاليا، وهم يصرفون جزءاً كبيراً نسبياً من دخلهم عليه. ولم تسنح الفرصة للفلسطينيين لتطوير نظامهم التعليمي العام إلا بعد عام ١٩٩٤، بعيد إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد وصل عدد الطلاب في مرحلة التعليم الأساسي (صفر-١٢ سنة) للعام الأكاديمي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ١,٠٢٤,٢٨٥ طالباً وطالبة نصفهم من الذكور والنصف الآخر من الإناث. أما عدد طلاب المستوى الجامعي في العام الأكاديمي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ فقد بلغ ٩٥,٨٤٦ طالباً وطالبة، ٥٠,٦٪ منهم ذكور و٤٩,٤٪ إناث، في حين أن أعداد الطلبة في كليات المجتمع لا تزال أدنى من احتياجات السوق المحلي بل وأدنى من مستويات مثيلاتها في الدول المجاورة، إذ أن هناك اقل من ٧,٥٦٥ طالباً وطالبة في هذا المستوى، ٤٣٪ منهم ذكور و٥٧٪ إناث.

القطاع الصحي

تعتبر نفقات القطاع الصحي الفلسطيني مرتفعة إلى حد ما، وتمثل ٨-١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغة الأرقام تبلغ هذه النفقات سنويا ٢٢٠-٢٧٠ مليون دولاراً أمريكياً. وقد تم صرف حوالي ٩٠-١٠٠ مليون دولاراً أمريكياً سنوياً من خلال موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية منذ العام ١٩٩٥، بينما اقتسمت النفقات المتبقية كل من وكالة الغوث (الأونروا) والمنظمات غير الحكومية الأجنبية والفلسطينية.

يوفر القطاع الصحي الحكومي الرعاية الصحية الأولية للفلسطينيين كافة بينما توفر الرعاية الصحية الثانوية والثلاثية إلى مشتركي التأمين الصحي الحكومي من خلال تسعة مستشفيات في الضفة الغربية وخمسة مستشفيات في قطاع غزة. أما اللاجئون فيتلقون الرعاية الصحية الأولية من وكالة الغوث (الاونروا). وتشكل المنظمات غير الحكومية والأهلية رافداً هاماً للخدمات الصحية حيث تدير عيادات طبية غير ربحية في المناطق الريفية، في حين يعني القطاع الخاص بصفة رئيسة بتوفير الخدمات الصحية الثانوية وجانب محدود جداً من الخدمات الصحية الثلاثية في المدن الرئيسة.

تطوير البنية التحتية المادية

كانت البنية التحتية الفلسطينية تعاني من قصور متراكم في الاستثمار (أقل من ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والحد الأدنى من الصيانة حتى قبل اتفاقية أوسلو. وكمحصلة لذلك فقد تسببت البنية التحتية الرديئة والخدمات العامة المحدودة بجعل الاقتصاد الفلسطيني الأدنى تنافسية في المنطقة. وبعد العام ١٩٩٤ ركزت السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة جهودها لتطوير البنية التحتية وصرفت ما معدله ٢٥٠ مليون دولاراً أمريكياً سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ لتطوير وتنمية البنية التحتية المادية والاجتماعية، الأمر الذي شجع القطاع الخاص على المشاركة في تطوير وتنمية البنية التحتية أيضا، ليستثمر في الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوليد الطاقة الكهربائية وفي التعليم العالي. وتتضمن الفقرات التالية معلومات موجزة حول المجالات التنموية والتطويرية الرئيسة للبنية التحتية.

شبكات الطرق

يبلغ طول شبكة الطرق الفلسطينية ٤٩٠٠ كم تغطي مساحة مقدارها ٦٠٠٠ كلم٢ تقريباً، منها ٢٥٠٠ كم عبارة عن طرق خارجية تربط المدن الرئيسة ببعضها البعض كما تربطها بالمعابر الحدودية.

وتتألف الطرق الرئيسة في الغالب من مسارين باستثناء الطرق القصيرة ذات المسارات الأربعة المحيطة بالقدس. ويتراوح عرض الطرق الرئيسة بين ٤ - ٨ أمتار، في حين يتراوح عرض الطرق الإقليمية بين ٣ - ٦ أمتار. أما عرض الطرق المحلية فيبلغ ٣ أمتار. يصل طول الطرق المعبدة لكل ١٠٠ شخص إلى ٨٠ متراً فقط مقارنة بـ ٢٦٦ متراً في إسرقبل الجمهور على ذلك فقد تدهورت حالة شبكة الطرق إلى حد كبير نتيجة للتدمير والتخريب الذي ألحقه الجيش الإسرائيلي بتلك الشبكة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة مما سيضطر السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة إلى تخصيص موارد مالية ضخمة لإصلاحها وتوسيعها.

الكهرباء

تأسست شركة الكهرباء الفلسطينية كشركة مساهمة عامة، وتم طرح أسهمها للاكتتاب من قبل الجمهور في عام ٢٠٠١. وقد بدأ تشغيل مولدها التوربيني الثنائي الأول، بقدرة توليد تبلغ ١٤٠ ميغاواط، حيث بدأ الإنتاج في العام ٢٠٠٢ منهياً بذلك أكثر من ٣٥ سنة من الاحتكار الإسرائيلي لتزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالطاقة الكهربائية. إلا أن هذه المحطة ما زالت تعتمد على استيراد السولار والغاز من إسرائيل، مما يؤثر على تكاليف الإنتاج، وديمومة التشغيل وتنافسيته. كما تشكل هذه المحطة خطوة أولى على طريق معالجة المشاكل التي تعترض سبيل توريد الطاقة الكهربائية لقطاع غزة، الذي يعاني من تعطل متكرر وفلطية ضعيفة، إلى جانب التسرب ونسبة التقاعد المرتفع بسبب الشبكة المهترئة. ولا تزال أكثر من ١٥٠ قرية في الضفة الغربية تستخدم مولدات الديزل الصغيرة. كما أن استهلاك الطاقة الكهربائية للفرد الواحد ما يزال أدنى بكثير من المتوسط للدول المماثلة من حيث مستوى الدخل وأقل من مثيله في الدول المجاورة.

قطاع المياه

تقدر مصادر المياه الفلسطينية المتجددة بـ ٦٠٠-٧٥٠ مليون م٣/السنة. وتتحكم السلطات الإسرائيلية باستخدام الفلسطينيين لمياههم وهي تخصص أقل من ١٥٠ مليون متر مكعب لاستخدام الفلسطينيين بينما تقوم بضخ أغلبية الكمية المتبقية للاستخدام الإسرائيلي. ويقدر الاستهلاك اليومي للفرد الواحد بـ ٩٠ لتراً في حين أن كمية المياه المنتجة للفرد الواحد تقدر بـ ١٤٥ لتراً يومياً. وتدلل هذه الحقيقة على مستوى تسرب وفاقد عالٍ بسبب رداءة شبكة توريد المياه بسبب قدمها.

وتمثل هذه القيود المفروضة على تزويد المياه، انتهاكاً لحقوق الإنسان وللحقوق الاقتصادية الفلسطينية، ولا تأخذ في الحسبان الحد الأدنى من متطلبات النمو السكاني أو الاحتياجات الزراعية والصناعية للشعب الفلسطيني. ولا تسمح السلطات الإسرائيلية لأكثر من مائة قرية في الضفة الغربية بالوصول إلى مصادر المياه من خلال الشبكة القطرية مجبرة إياهم على الاعتماد على مياه الينابيع وآبار جمع المياه. علاوة على ذلك، يعاني قطاع غزة من نقص خطير في المياه، ومن تردي نوعية المياه بسبب تغلغل مياه البحر ونضوب أحواض المياه الجوفية.

ولا بد من ملاحظة أنه إذا ما حلت قضية المياه وفقاً للقانون الدولي وتمكن الفلسطينيون من السيطرة على مصادرهم المائية. فسيكون لديهم فائض من المياه يمكن أن يؤدي إلى إحداث تحسن ملموس في كمية المياه ونوعيتها من أجل الاستخدام المنزلي وغيره من الاستعمالات الأخرى.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

حتى منتصف التسعينات كانت الأراضي الفلسطينية متخلفة عن كافة الدول المجاورة فيما يتعلق بالبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي أعقاب اتفاقية أوسلو تم تأسيس شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية الفلسطينية (بال- تل) كشركة مساهمة عامة في عام ١٩٩٥، وقامت هذه الشركة بزيادة عدد خطوط الهاتف زيادة كبيرة، كما لعبت دوراً رئيسياً في إعداد البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية الفلسطينية توطئة لدمجها بالشبكات الدولية وفقاً للمعايير الدولية.

كذلك تم تأسيس شركة (بال- سل) كشركة مساهمة محدودة للهواتف المحمولة (الخلوية)، حيث نمت وتوسعت بسرعة ملحوظة مما مكنها من التغلب على المنافسة الشديدة مع الشركات الإسرائيلية. وقامت السلطات الإسرائيلية على مدار السنتين الماضيتين باحتجاز معدات وأجهزة الكترونية مستوردة لحساب الشركة في الموانئ الإسرائيلية لعدة أشهر، الأمر الذي أعاق جهود الشركة في توسيع الشبكة، وقلص من قدرتها على الحفاظ على خدماتها.

المطار والميناء

تم إنشاء مطار غزة الدولي وجرى تشغيله في عام ١٩٩٨ بعد تأخير طويل بسبب الاعتراضات والمماطلات الإسرائيلية. وقام هذا المطار بتسيير عدد محدود من الرحلات إلى عمان ولارنكا والقاهرة، غير أن الجيش الإسرائيلي قام بعد انطلاق انتفاضة أيلول عام ٢٠٠٠ بإغلاق المطار وإلحاق أضرار بالطائرات المملوكة من قبل الخطوط الجوية الفلسطينية وتجريف مدرج المطار. ومع ذلك، يمكن إصلاح المطار وتشغيله في غضون بضعة أشهر بعد الانسحاب الإسرائيلي ووضع حد للقيود المفروضة على استخدامه والوصول إليه.

أما بخصوص إنشاء الميناء، فقد كانت السياسة الإسرائيلية مماثلة تماماً لسياستها إزاء إنشاء المطار. فبعد تأخير طويل سمح للسلطة الوطنية الفلسطينية بإنشاء الميناء في جنوب مدينة غزة، وبتمويل من ثلاثة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي: فرنسا، إيطاليا، وهولندا. وقد صمم الميناء للتعامل مع سفن الشحن الضخمة التي تتراوح حمولتها القصوى من ٥٠ إلى ٧٠ ألف طن، مما يمكن الميناء من أن يكون مرفقاً رئيساً لنقل البضائع. وكانت الأعمال الإنشائية قد بدأت في تشرين ثاني ١٩٩٩ وفق خطط لإكمال المرحلة الأولى في العام ٢٠٠١، غير أنه ومنذ شهر أيلول ٢٠٠٠ توقفت الأعمال الإنشائية في هذا المشروع تماماً، ولم تسمح السلطات الإسرائيلية باستئناف العمل فيه.

الأداء الاقتصادي

نتيجة للثلاث سنوات الأخيرة من القيود الإسرائيلية والعدوان الإسرائيلي تبخر الانتعاش الاقتصادي الذي تحقق خلال العامين ١٩٩٨ و١٩٩٩، مثلما تبخرت معظم المنجزات الاقتصادية التي تراكمت على مدار العقد الماضي. فقد انخفض الناتج القومي الإجمالي من ٥,٠٥٦ مليون دولاراً أمريكياً في عام ١٩٩٩ و٥,٤٥٥ مليون دولاراً أمريكياً في العام ٢٠٠٠ ، إلى ٤٥٢٦ مليون دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠١ و٣٧٦٢ مليون دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٢. بالمقابل ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي من ٤١٩٨ مليون دولار عام ١٩٩٩ إلى ٤٦٣٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠، ثم انخفض إلى ٤٠٣٤ مليون دولار عام ٢٠٠١، واستمر في الانخفاض ليصل إلى ٣٣٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢. وبلغ حجم الهبوط المتراكم للدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد ٣١٪ خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢، بينما بلغ التراجع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ٢٦,٨٪. وكمحصلة لذلك، انخفض الاستهلاك الخاص بمقدار ٦٪ في عام ٢٠٠٠، وبمقدار ١٦٪ في عام ٢٠٠١، وبمقدار ١٥٪ في عام ٢٠٠٢. كما تراجع إجمالي الاستثمارات الثابتة بمقدار ٢٨٪ في عام ٢٠٠٠، و٧٧٪ في عام ٢٠٠١، و٤٤٪ في عام ٢٠٠٢ على التوالي، أما إجمالي الاستثمارات المحلية التي بلغت في عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ نحو ١٦٦٨ مليون دولاراً أمريكياً، و١٤٦٤ مليون دولاراً أمريكياً على التوالي، فقد انخفض إلى ٩٨٤ مليون دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٠، وإلى ٢٠٩ مليون دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠١، وإلى ١١٩ مليون دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٢ بسبب تدهور الاستقرار السياسي. ويتركز نحو ٨٥٪ من الاستثمارات الخاصة في قطاع الإنشاءات، خصوصا في الأبنية المخصصة للأغراض السكنية التي تشكل الجزء الأكبر من الإنشاءات ، ويشير النمو الكبير في قطاع الإنشاءات في عام ٢٠٠٣ والذي أعلنه رسمياً الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يشير إلى بداية انتعاش في نمو الاستثمارات الخاصة.

المالية العامة

كانت الموازنة العامة الفلسطينية متوازنة تقريباً خلال السنة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩، إلا انه ومنذ شهر أيلول ٢٠٠٠ أخذت الإيرادات الفلسطينية تهبط بصورة دراماتيكية، وبالذات نتيجة لقيام السلطات الإسرائيلية باحتجاز الإيرادات الفلسطينية المتأتية من ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية، والتي تجبى بواسطة وزارة المالية الإسرائيلية. وعلاوة على ذلك فقد أدى الحصار الخانق والمحكم وحظر التجول المتكرر وغيرها من الإجراءات الإسرائيلية إلى هبوط حاد في الأنشطة التجارية المحلية وبالتالي هبوط حاد في الضرائب والعائدات الجمركية. كما ازدادت الفجوة بين الإيرادات والمصروفات من الصفر في العام ٢٠٠٠ إلى ٧٤٧ مليون دولاراً أمريكياً في العام ٢٠٠٣، ويتوقع أن تبلغ الفجوة المذكورة حوالي ٨٧٢ مليون دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٤.

وبالرغم من الانخفاض الحاد في الإيرادات العامة فقد تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من الوفاء بالتزاماتها لموظفيها وللموردين على حد سواء. إذ لعبت الموازنة العامة الفلسطينية دوراً هاما في التخفيف من آثار الصعوبات الاقتصادية. وقد تمكنت السلطة الوطنية الفلسطينية من القيام بذلك نتيجة لدعم الدول العربية والدعم الدولي.

الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٤[٩] (بالملايين)

السنة	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الإيرادات	١٦٠٣,٨	١٣٨٦	١٣٠٨	١١٣٣	٥٣١	٨٠٦
المصروفات	١٧٥٨,١	١٣٨٦	١٦٧٩	١٤٧٦	١٢٧٨	١٦٧٨
عجز الموازنة	١٥٤٣٠-	٠	٣٧١-	٣٤٣-	٧٤٧-	٨٧٢-

٧ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تصريح صحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، الربع الأول من العام ٢٠٠٤. رام الله، فلسطين ٢٠٠٤.
٨ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تصريح صحفي حول نتائج مسح القوى العاملة، الربع الأول من العام ٢٠٠٤. رام الله، فلسطين ٢٠٠٤.
٩ وزارة المالية، قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام ٢٠٠٤.
١٠ تستند كافة البيانات والمعلومات حول الزراعة إلى الإحصاءات الزراعية لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آب ٢٠٠٣.

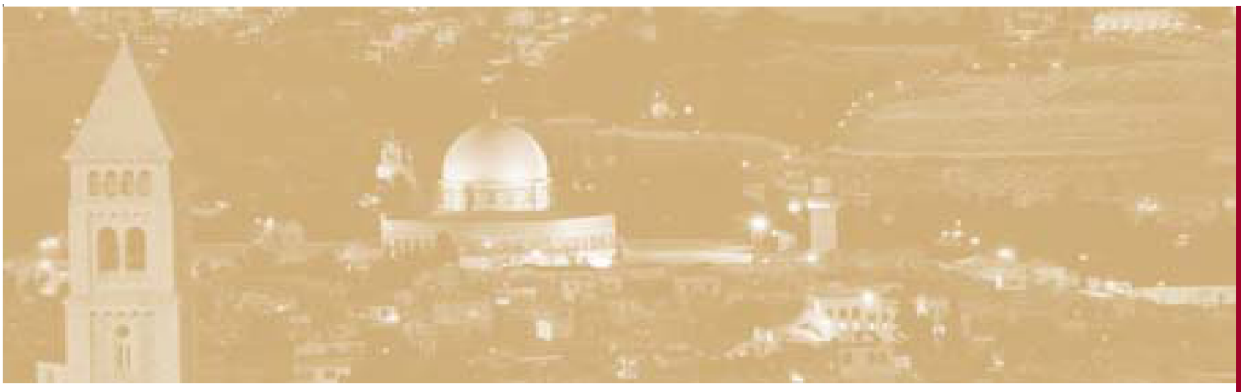

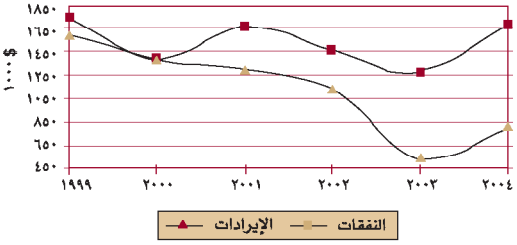

بالإضافة إلى ذلك أطلقت السلطة الوطنية الفلسطينية عملية الإصلاح المالي التي نجحت من خلالها في تحسين إدارة ومراقبة الإيرادات والمصروفات. وقد شجع هذا الإصلاح العديد من الدول المانحة على تعويض وتسديد عجز الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية إضافة إلى انه أدى إلى تخصيص أفضل للمصادر المالية واستخدام أكفأ للمصروفات العامة.

سوق الأوراق المالية (البورصة)

شهد سوق الأوراق المالية الفلسطيني نمواً مطرداً قبل العام ١٩٩٩ لكنه شهد هبوطاً حاداً بعد العام ٢٠٠٠. فقد هبطت قيمة الأسهم الرأسمالية من ٨٤٩ مليون دولاراً أمريكياً في شهر كانون أول ١٩٩٩ إلى ٧١٦ مليون دولاراً أمريكياً في شهر آذار ٢٠٠٤. كما انخفض حجم الأسهم التجارية من ٦٩ مليون دولاراً أمريكياً إلى ١٩ مليون دولاراً أمريكياً في العام ٢٠٠٢، باعتباره العام الأسوأ للاقتصاد كله، قبل أن يرتفع إلى ٤٠ مليون دولاراً أمريكياً في عام ٢٠٠٣. ويرجع هذا الانتعاش الملحوظ في حجم المتاجرة إلى تحسن توقعات رجال الأعمال لتعيين رئيس وزراء جديد، والنهاية السريعة للحرب في العراق في شهر آذار ٢٠٠٣، وعملية نقل وتوحيد أصول السلطة الوطنية تحت إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني.

البنية الاقتصادية

شهد الاقتصاد الفلسطيني تطورات هامة على صعيد تنويع قطاعاته خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ ولكن بنيته ما تزال تقليدية، وهذا يتضح من خلال مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني التي هي على النحو التالي: يشغل القطاع الزراعي ١٦٪ من القوى العاملة وينتج ٨٪، ويشغل قطاع التصنيع ١٢,٤٪ من القوى العاملة وينتج ٢٠٪، أما قطاع الإنشاءات فكان يشغل ٢٠٪ من القوى العاملة في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ غير أن مساهمة هذا القطاع هبطت إلى ١٢٪ في عام ٢٠٠٣، ويشغل قطاع البيع بالجملة والمطاعم والفنادق ٢٠٪، بينما يشغل قطاع الخدمات ٣٤٪، في حين يشغل قطاع النقل والمواصلات ٧٪، وتتضمن الفقرات التالية بيانات ومعلومات موجزة عن أهم القطاعات الاقتصادية:

القطاع الزراعي[١٠]

شكل القطاع الزراعي تاريخيا أهم القطاعات الاقتصادية من حيث الإنتاجية والاستخدام أو التشغيل. إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد هبطت من ٣٠٪ في عام ١٩٩١ إلى حوالي ٢٢٪ في عام ١٩٩٥ إلى ١٠٪ في عام ١٩٩٩. كما هبط الاستخدام (التشغيل) في هذا القطاع من ١٣٪ من القوى العاملة في عام ١٩٩٥ إلى ١٢٪ بحلول عام ٢٠٠١. وفي عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ ازدادت العمالة الزراعية ازدياداً ملحوظاً حيث بلغت ٦٨ ألف عاملاً وعاملة، (١٥٪ من إجمالي الأيدي العاملة) إلا انه من غير المؤكد أن تكون هذه العودة إلى الزراعة عودة مستديمة. ففي ضوء سياسة الإغلاق الإسرائيلية التي حولت ١٤٠ ألف عامل إلى عاطلين عن العمل بين ليلة وضحاها. من المرجح أن يشكل هذا الاتجاه في العودة إلى الزراعة خياراً استراتيجياً، بل ربما يعبر عن مجرد استراتيجية بقاء.

بلغت المساحة المزروعة في عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ حوالي ١٨٥١ ألف دونما يقع معظمها (حوالي ٩٠٪) في الضفة الغربية و١٠٪ في قطاع غزة، وقد أشارت الإحصاءات الزراعية لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى أن ١١٨١ ألف دونماً (٦٣٪) من الأراضي المزروعة خصصت لإنتاج الفواكه و٤,٩٪ لإنتاج الخضروات و٨,٢٦٪ للمحاصيل الزراعية الحقلية. وتشكل المساحات المروية ٥,٧١٪ من إجمالي المساحة المزروعة في قطاع غزة و٧٪ من إجمالي المساحة المزروعة في الضفة الغربية.

وفي عام ٢٠٠١ بلغ عدد رؤوس الماشية ١٠٥,٣٠ رأساً من الأبقار و٢٩٣,٧٥٨ رأساً من الخراف والماعز، بينما بلغ عدد الدواجن (الدجاج بصفة رئيسة) ٤٨,٩٠٩,٠٠٠ لإنتاج اللحم، و٢,١٧١,٠٠٠ لإنتاج البيض.

أما قيمة الناتج الزراعي في العام ٢٠٠٠/٢٠٠١ فقد بلغت ٨٥٦ مليون دولار أمريكي. وقد ساهمت الفواكه والخضروات بـ ٥٩,٢٪، في حين كانت مساهمة الإنتاج الحيواني ٤٠,٨٪. ويتم إنتاج أكثر من ثلثي الناتج الزراعي في الضفة الغربية، بينما ينتج قطاع غزة ٢٨,٨٪ فقط حيث تعاني غزة من نقص مزمن في المنتجات الحيوانية، خصوصاً البيض واللحوم البيضاء. وبالرغم من أن قطاع غزة قد أنتج حوالي ٢٦٢٧ طناً من الأسماك في عام ٢٠٠٢، إلا أن هذا اقل من طاقتها الإنتاجية الممكنة في هذا المجال بسبب القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على صيد السمك. وفي عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بلغت القيمة المضافة للقطاع الزراعي ٤٥٨ مليون دولاراً أمريكياً ساهمت الضفة الغربية بـ ٦٤,٢٪ منها بينما ساهم قطاع غزة بـ ٣٥,٨٪.

القطاع الصناعي

تأثرت التنمية الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالسياسات الإسرائيلية، وأحوال السوق. والمناخ الاستثماري غير المواتي الذي ساد خلال فترة ما قبل اتفاقية أوسلو. فقد بقيت مساهمة القطاع الصناعي دون الـ ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال السبعينيات والثمانينيات. كما ظلت هيكلية التصنيع هيكلية تقليدية.

أما بعد اتفاقية اوسلو فقد حدثت تغيرات تقدمية في القطاع الصناعي حيث صار بمقدور رجال الصناعة الفلسطينيين الاستثمار وتحديث مصانعهم وتنويع منتجاتهم الصناعية متحررين من القيود الإسرائيلية، وقد ساهمت السلطة الوطنية الفلسطينية والدول المانحة في تحسين البنية التحتية، بما في ذلك إنشاء مناطق صناعية.

أظهر المسح الصناعي لعام ٢٠٠٢١١ أن هناك ١٤١٧٩ منشأة صناعية تشغل ٦٥٥٢٦ عاملاً، وبلغت قيمتها المضافة ٣٦٧ مليون دولاراً أمريكياً. وتبين وفق التصنيف العام، أن فرع التعدين والمحاجر قام بتشغيل ٣,١٪ من الأيدي العاملة الصناعية وأنتج ٣,٣٪ من المخرجات الصناعية، وقيمة مضافة مقدارها ٤,٩٪. أما قطاع الصناعة التحويلية فقد قام بتشغيل ٩٥,٤٪ من العاملين وبلغت مخرجاته ٩٤,٢٪ وقيمته المضافة ٩٠٪، في حين أن قطاع الغاز والكهرباء والمياه قام بتشغيل ١,٦٪، وبلغت مخرجاته ٢,٥٪، وقيمته المضافة ٥٪.

تشير أحدث البيانات حول هيكلية قطاع الصناعة التحويلية إلى أن فرع النسيج والملبوسات يشغل ٢٣٪ من القوى العاملة الصناعية وينتج ١٢,٤ ٪ من قيمتها المضافة، وان فرع المصنوعات الجلدية يشغل ٧,٨٪ وينتج ٨٪، وان فرع الأخشاب والمصنوعات الخشبية يشغل ٣,١٪ وينتج ٢,١٪، وأن فروع المواد الكيماوية والمصنوعات البلاستيكية والمطاطية يشغل ٤,٣٪ من القوى العاملة وتنتج ٧,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي، وان فرع المصنوعات غير المعدنية يشغل ٢١٪ من القوى العاملة الصناعية وينتج ٢١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي، وان فرع صناعة المعادن الأساسية والمصنوعات المعدنية يشغل ١٢,٥٪ من القوى العاملة وينتج ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي، وان فرع صناعة الأثاث يشغل ٨,٩٪ وينتج ٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي، في حين أن الفروع الصناعية الأخرى تشغل ٤,٥٪ وتنتج ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي.

عدد المنشآت والعاملين والقيمة المضافة حسب الفرع الصناعي في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٢[١٢]

الفرع الصناعي	عدد المنشآت		العاملون		القيمة المضافة	
	العدد	٪	العدد	٪	١٠٠٠ دولار أمريكي	٪
المجموع الكلي	١٤١٧٩	٪١٠٠	٦٥٥٢٦	٪١٠٠	٣٦٧٠٥٠,١	٪١٠٠
التعدين والمحاجر	٣١٢	٪٢	١٩٩٨	٪٣,١	١٨٣٥٢,٣	٪٤,٩
صناعة الأغذية والمشروبات ومنتجات التبغ	١٥٩٨	٪١٢	٧٧٨٠	٪١٢	٧٦٩٥٨,٥	٪٢١
صناعة النسيج والملبوسات	٢١٨٣	٪١٥	١٥٠٤٩	٪٢٣	٤٥٦٣٣,٥	٪١٢,٤
دباغة الجلود وصناعة الحقائب	٧٨٢	٪٦	٥١٤١	٪٨	١٩٨٥٢,٣	٪٥
صناعة الأخشاب ومنتجاتها	٧٩٦	٪٦	٢٠٣٨	٪٣	٧٢٤٩,٦	٪٢,١
صناعة المواد الكيماوية ومنتجاتها , والمطاط والبلاستيك	٣٣٧	٪٢	٢٨٣١	٪٤.٣	٢٨٦١٩,٥	٪٨
صناعة المنتجات غير المعدنية	١٩١٧	٪١٤	١٣٧٤٦	٪٢١	٧٩٦٤٠,٣	٪٢٢
صناعة المعادن الأساسية والمصنوعات المعدنية والآلات والأجهزة	٣٣٣٥	٪٢٤	٨٢٢٠	٪١٣	٣٨٨٩١,٧	٪١١
صناعة الأثاث	٢١٢٦	٪١٥	٥٨٠٩	٪٩	٢٥٠١٨,١	٪٧
فروع أخرى	٧٩٣	٪٦	٢٩١٧	٪٤	٢٦٨٣٤,٢	٪٧

قطاع الإنشاءات

تأثر قطاع الإنشاءات إلى حد كبير بالقيود الإسرائيلية المفروضة على استخدامات الأراضي، ومن تدني الاستثمار في البنية التحتية. وبعد فترة ركود طويلة امتدت من بداية الثمانينات حتى بداية التسعينات شهد هذا القطاع نمواً سريعاً في أعقاب اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٣. فقد زادت مساحة البناء قيد الإنشاء من بضع مئات الآلاف من الأمتار المربعة في الثمانينات إلى أكثر من ٢,٥ مليون متر مربع سنوياً خلال الفترة ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠. ثم بدأت مساحة البناء تنخفض من ٢,٤٥٧ مليون متر مربع في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٣٣ مليون متر مربع في عام ٢٠٠١، وواصلت انخفاضها حتى بلغت ١٠٨٠ مليون متر مربع في عام ٢٠٠٢. في عام ٢٠٠٣ شهدت ارتفاعاً ملحوظاً إذ بلغت ١٨٦٣ متر مربع. وقد أنعكس هذا النمو أيضاً على المؤشرات الأخرى كعدد المباني وتراخيص البناء التي تم إصدارها.

يمثل النمو الكبير الذي شهده قطاع الإنشاءات عام ٢٠٠٣ إشارة قوية لانتعاش اقتصادي. ويستوعب هذا القطاع تاريخياً أكثر من ٨٠٪ من الاستثمارات الخاصة. وعلاوة على ذلك فلهذا القطاع ارتباطات خلفية وأمامية قوية في الاقتصاد. وعليه فإن من شأن نموه أن يحفز النمو في القطاعات الأخرى، إلا أن استدامة هذا النمو ستظل معتمدة على الاستقرار السياسي.

رخص البناء الجديدة فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى ٢٠٠٣

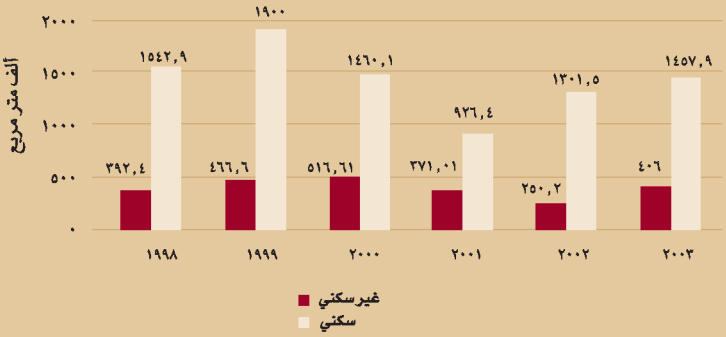

١١ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصناعي لعام ٢٠٠٢، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٤.
١٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٤ (بيانات غير منشورة).

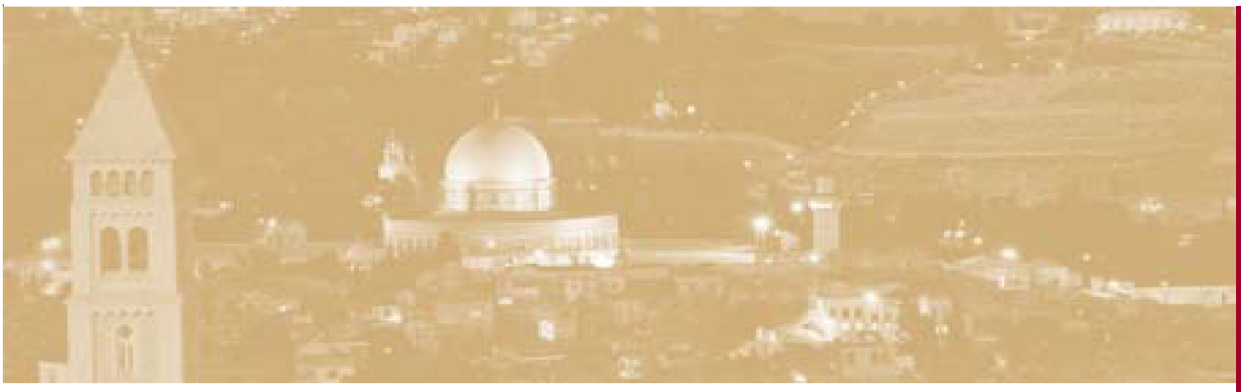

قطاع السياحة

يتمتع القطاع السياحي بإمكانيات كبيرة نظراً لان فلسطين مهد ثلاث ديانات ولأنها غنية بالمعالم التاريخية والأثرية وتتميز بمناخها المعتدل. ومن ناحية ثانية يعتبر قطاع السياحة أكثر القطاعات حساسية للاستقرار السياسي، وعليه فقد كانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة قبيل اتفاقية أوسلو في عام ١٩٩٣. بعد ذلك، نما القطاع السياحي بقوة وشهد نموا كبيرا خصوصاً عشية الألفية الثانية. وشملت الاستثمارات الجديدة استثمارات في الفنادق الجديدة والمطاعم وتأجير السيارات والحافلات السياحية ومحلات التحف والهدايا ومرافق التسلية وغيرها من الخدمات، كانت مرتفعة جداً.

ارتفع عدد الفنادق من حوالي ٣٠ فندقاً تركز معظمها في القدس وبيت لحم، إلى ٧٥ فندقاً موزعة في كافة المدن الفلسطينية الرئيسة. وبحلول عام ٢٠٠٢، انخفض عدد الفنادق العاملة بمقدار ٢١٪ بالمقارنة مع عام ١٩٩٩، وزاد عدد غرف الفنادق من أقل من ١٠٠٠ غرفة بحوالي ٢٠٠٠ سرير إلى ٣٠٥٢ غرفة بـ ٦٥٩٨ سرير، ولأول مرة في تاريخ فلسطين انضمت مجموعات دولية كمجموعة فنادق كونتيننتال إلى المستثمرين الفلسطينيين وقاموا ببناء فنادق سياحية جديدة وعصرية.

وبحلول نهاية عام ٢٠٠٢ كان هناك ٢٦٦ موظفاً يعملون في إدارة الفنادق إلى جانب ٩٣٥ من العاملين الآخرين. وكانت هذه الأرقام أقل بـ ٢٦٪ مما كانت عليه في عام ١٩٩٩، كما انخفض إشغال الفنادق بصورة دراماتيكية بسبب التدهور في الوضع السياسي. إذ هبط الأشغال بمقدار ٢٪ في عام ٢٠٠٠ و٧٤٪ في عام ٢٠٠١ و٨١٪ في عام ٢٠٠٢ بالمقارنة مع عام ١٩٩٩. كما بلغ العدد الإجمالي للزوار في عام ٢٠٠٢ أقل من ١٧٠ ألف زائر يشكل الزوار الفلسطينيون المحليون ٤٠٪ منهم. وتشير بيانات الربع الرابع من عام ٢٠٠٣ إلى حدوث نمو طفيف في نسبة الإشغال مقداره ٨,٢٪.

انعكست آثار الهبوط الحاد في عدد السياح على الأعمال الأخرى ذات الصلة كالفنادق والمحلات والمواصلات، واضطر العديد من الشركات العاملة في القطاع السياحي لوقف أنشطتها. مع ذلك، يظل قطاع السياحة من أهم القطاعات الواعدة، وهو يتمتع بإمكانات كبيرة تجعله عنصراً رئيساً من عناصر خلق الوظائف الجديدة.

القطاع المالي

شهد القطاع المالي نمواً غير مسبوق في قطاعي المصارف والتأمين. فقد زاد عدد المصارف من مصرفين يمتلكان ١٣ فرعاً في عام ١٩٩٣ إلى ٢١ مصرفاً تمتلك ١٢٠ فرعاً في عام ٢٠٠٣. كما ارتفعت الإيداعات الخاصة من أقل من ١٥٠ مليون دولاراً أمريكياً قبيل عام ١٩٩٣ إلى ١٥٠١ مليون دولاراً أمريكياً في شهر كانون أول ١٩٩٦، والى ٣,٥٠٦ مليار دولاراً أمريكياً في شهر أيلول ٢٠٠٠، ومنذ ذلك الحين والإيداعات الخاصة تشهد هبوطاً طفيفاً بسبب تدهور الوضع السياسي إذ بلغ إجمالي الإيداعات الخاصة ٣,٤ مليار دولاراً أمريكياً في شهر حزيران من العام ٢٠٠٢.

قيمة الودائع في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام للسنوات ١٩٩٩-٢٠٠٢

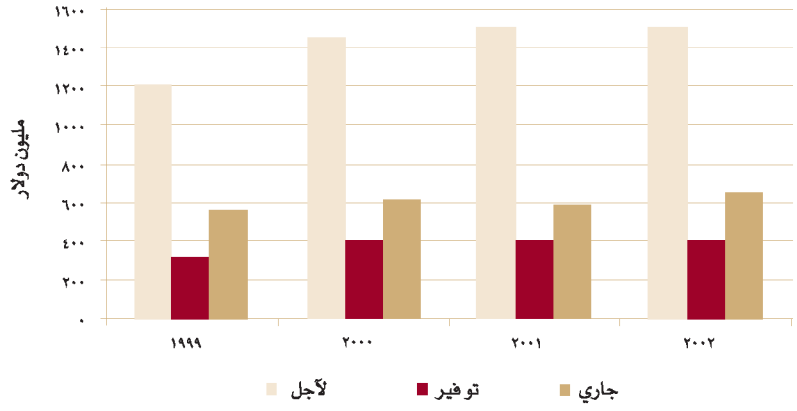

كما شهد الإقراض المصرفي للقطاع الخاص نمواً بطيئاً منذ عام ١٩٩٤ إلى شهر أيلول ٢٠٠٠، بعدها بدأ هذا النمو بالتباطؤ بسبب تردي المناخ الاستثماري وتدهور كافة مجالات النشاط الاقتصادي. إذ ارتفع الإقراض المصرفي من ٥,١٠٠٥ مليون دولاراً أمريكياً في عام ١٩٩٩ إلى ١٣٤٦ مليون دولاراً في عام ٢٠٠٠، غير انه بدأ يشهد هبوطاً تدريجياً إلى ١٢٢١ مليون دولاراً في عام ٢٠٠١ و٩٥٠ مليون دولاراً في عام ٢٠٠٢. في عام ٢٠٠٣ استأنف الإقراض المصرفي اتجاهه الصعودي وارتفع إلى ٩٧٠ مليون دولار بحلول شهر حزيران ٢٠٠٣.

كان الجانب الأكبر من الإقراض المصرفي المقدم إلى القطاع الخاص عبارة عن تسهيلات ائتمانية على المكشوف مع سنة استحقاق واحدة أو اقل (٥٥٪)، وقروض لأجل بـ ٣ سنوات استحقاق أو أقل (٤٥٪)، وأقل من (٣٪) عبارة عن كمبيالات مخصومة. ويفتقر الاقتصاد الفلسطيني إلى توفير القروض طويلة الأجل التي تتيح تمويل الاستثمارات.

كذلك ارتفع عدد شركات التأمين من شركة واحدة إلى تسع شركات منذ عام ١٩٩٣، أربعة منها شركات فلسطينية جديدة، واثنتان عربيتان، والبقية شركات أجنبية افتتحت لها فروعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتستخدم هذه الشركات في الوقت الحاضر ٧١٨ موظفاً وتبلغ قيمتها المضافة ١٥ مليون دولاراً أمريكياً.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

تتمثل إحدى السمات المشجعة للاقتصاد الفلسطيني في نشوء قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي شهد نمواً كبيراً خلال السنوات العشر الأخيرة، خصوصاً بعد خصخصة وتطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. فقد ارتفع عدد شركات تكنولوجيا المعلومات من ٢٥ في عام ١٩٩٤ إلى ٦١ في عام ٢٠٠٠. وتنحصر أنشطة هذه الشركات في إنتاج برامج الحاسوب وتشغيل ومعالجة البيانات وبيع وصيانة أجهزة الحاسوب ومكوناته. وهناك عدد قليل جداً من هذه الشركات منخرط في الأبحاث وفي تطوير أجهزة الحاسوب ومكوناتها بالتعاون مع شركات عالمية.

يقوم هذا القطاع بتشغيل عدة مئات من الموظفين من ذوي المهارات العالية والرواتب المجزية، غير أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال ضئيلة. كما أن طاقة شركات تطوير برامج الحاسوب هذه تتجاوز احتياجات السوق المحلي مما دعاها إلى التوجه إلى الأسواق العربية الواعدة، خصوصاً دول الخليج والمملكة العربية السعودية. وتقوم هذه الشركات منذ عام ٢٠٠٠ بعرض منتجاتها من برامج الحاسوب في العديد من معارض تكنولوجيا المعلومات العالمية مثل كومديكس (COMDEX) وجايتكس (GITEX)، علاوة على ذلك فقد فتحت مكتب تسويق لها في دبي.

ويمكن تحسين إمكانات قطاع تكنولوجيا المعلومات بدرجة كبيرة من خلال المبادرات الجديدة الرامية إلى تطوير وتنمية الموارد البشرية المختصة في مجال تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الفلسطينية والمراكز المختصة بالتدريب على تكنولوجيا المعلومات.

التجارة الخارجية

هبط حجم وقيمة التجارة الخارجية الفلسطينية بمقدار ٥٠٪ تقريباً خلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٢. وانخفضت الصادرات الفلسطينية من ٧٦٣ مليون دولاراً أمريكياً في عام ١٩٩٩ إلى ٣٥٣ مليون دولاراً في عام ٢٠٠٢. كذلك انخفضت الواردات من ٣ ,٧١٢ مليون دولار أمريكي إلى ١ ,٧٣٧ مليون دولار للفترة ذاتها. وتشير البيانات الحديثة لعام ٢٠٠٣ إلى مزيد من التراجع. فقد انخفضت الواردات من إسرائيل في الربع الثالث من عام ٢٠٠٣ إلى ٣٣١ مليون دولار أمريكي، أي أقل بـ ٢٤ ,٦٪ منها في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠. كذلك شهدت الصادرات إلى إسرائيل هبوطاً حاداً بحيث وصلت إلى ٥٠ مليون دولار، أي اقل بـ ٢٨ ,٨٪ مما كانت عليه في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠. يعكس هذا المستوى من الهبوط التدهور الشامل في قطاعي الواردات والصادرات وبالتالي في الاقتصاد ذاته. وإن من يتسبب في مواصلة إعاقة التجارة الخارجية الفلسطينية ليس السياسة التجارية الإسرائيلية فقط، بل أيضاً الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المقيدة للمواصلات البرية والبحرية والجوية. وللأسف فقد حرمت هذه العقبات القطاع الخاص الفلسطيني من إمكانية الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكذا وبعض الدول العربية، ولا تزال البضائع الفلسطينية توجه بصورة رئيسة الأسواق الإسرائيلية التي تستوعب أكثر من ٩٠٪ من الصادرات الفلسطينية، وهي مصدر أكثر من ٨٥٪ من الواردات الفلسطينية.

التجارة الخارجية خلال الفترة من ١٩٩٩ الى ٢٠٠٢

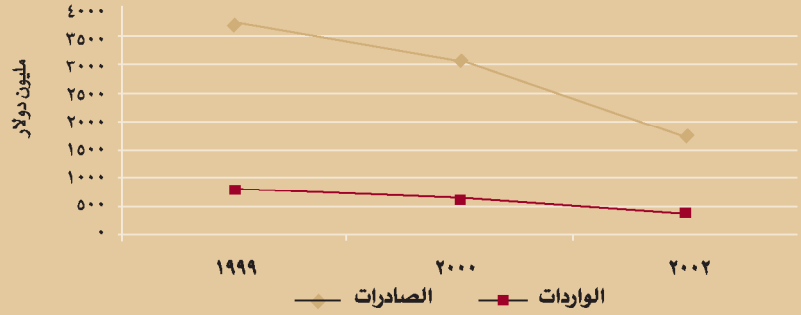

البنية السلعية للتجارة الخارجية

تشير البنية السلعية للتجارة الخارجية الفلسطينية قبل شهر أيلول ٢٠٠٠ إلى أن السلع المصنعة تشكل الفئة الكبرى من الصادرات حيث تمثل ٤٢٪ من إجمالي قيمة الصادرات، وقد احتلت الأغذية والحيوانات الحية ثاني أكبر فئة من الصادرات (١٦٪)، ثم يليها السلع المصنعة المختلفة (١٥ ,٦٪)، فالمشروعات والتبغ والسجائر جنباً إلى جنب مع المواد الكيماوية والمنتجات المرتبطة بها (٦٪ لكل منها)، فالمواد الخام (٤٪)، وقد بلغ إجمالي عائدات الصادرات من الخضروات والفواكه ٣٥ مليون دولار مشكلة حوالي ٨٪ من إجمالي الصادرات، يليها الأثاث (٢٤ مليون دولار)، فالأحذية (١٩ مليون دولار)، المنتجات المعدنية (١٨ مليون دولار). في حين يظل فرع الحجر والرخام أهم الصادرات الفلسطينيين (الذي يدر أكثر من ١٠٠ مليون دولار سنويا).

شكلت السلع المصنعة الفئة الكبرى من الواردات (٢٣٪)، يليها الأغذية والحيوانات الحية (١٩٪)، فالمحروقات والزيوت والشحوم المعدنية (١٧٪)، فالآليات ومعدات النقليات (١٦٪)، وتضم الواردات الرئيسة الأخرى سلعاً مصنعة مختلفة (٧٪) ومواد كيماوية والمنتجات المرتبطة بها (٦٪) والمشروبات والتبغ (٤٪).

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق	لجنة النزاعات	لجنة الاستثمار	لجنة الترشيحات
د. سلام فياض رئيس اللجنة	طلال ناصر الدين رئيس اللجنة	ماهر المصري رئيس اللجنة	صبيح المصري رئيس اللجنة
جودت خضري عضو	محمد رشيد عضو	صبيح المصري عضو	سامر خوري عضو
سامر خوري عضو	جودت خضري عضو	طلال ناصر الدين عضو	طلال ناصر الدين عضو
محمد رشيد عضو		جودت خضري عضو	جودت خضري عضو
		محمد رشيد عضو	محمد رشيد عضو

لجان مجلس إدارة صندوق الإستثمار الفلسطيني ملخص المسئوليات

لجنة تدقيق الحسابات

- تراقب وترصد كافة النواحي المتعلقة بكتابة تقارير المحاسبة والمالية في الصندوق.
- تتخذ الخطوات التي تراها مناسبة أو ضرورية لتحقيق المصداقية في البيانات المالية التي يصدرها الصندوق وتكامل عملية كتابة التقارير المالية فيه.
- تتولى الصلاحية والمسئولية عن اختيار وتقييم واستبدال مدققي الحسابات المستقلين.
- تناقش مع المحاسبين مجال العمل والخطط الخاصة بتدقيق الحسابات بما في ذلك كفاية عدد الموظفين ودفع رواتبهم ومعاشاتهم.
- تراجع مع الإدارة والمحاسبين البيانات المالية السنوية والمرحلية للصندوق.

لجنة فض النزاعات

- تتشاور مع مجلس الإدارة في حال حصول أي نوع من تضارب المصالح وتتصرف بناء على ذلك حسب نصوص النظام الداخلي.
- تراجع التوجهات العامة الاقتصادية والمالية.
- تراجع كافة استثمارات المحفظة.
- تراجع وتعد تقارير لمجلس الإدارة حول أية استثمارات مقترحة للمحفظة بحيث لا يكون للمدير العام أو لأي من طاقم الإدارة في الصندوق مصلحة فيها.

لجنة الاستثمار

- تراجع كافة شركات المحفظة التي يقترح الصندوق الاستثمار فيها.
- تتلقى وتنظر و تشرف على التقارير الصادرة حول الأشخاص الذي يقومون بمراجعات تشخيصية لمستوى الشفافية في الاستثمارات التي يقترحها الصندوق.
- وبموجب إرشادات الاستثمار، تقوم بالمصادقة على الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق وعلى النصوص والشروط الواجب تطبيقها على تلك الاستثمارات.

لجنة الترشيحات

- ترشح أشخاصا لشغل عضوية مجلس الإدارة.

البيانات المالية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣
مع تقرير مدققي الحسابات

تقرير
مدققي الحسابات
شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني
غـزة – فلسطين

لقد دققنا الميزانية العامة الموحدة المرفقة لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة فلسطينية) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣ وبيانات الدخل الموحد، التغيرات في حقوق المساهمين الموحد والتدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي مسؤولية مجلس إدارة الشركة وان مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها . تم تدقيق البيانات المالية للشركة الفلسطينية للخدمات التجارية، مجمع فلسطين العلمي والتقني (المدرسة الأمريكية) وشركة ثراي فتنس للياقة البدنية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣ من قبل مدققي حسابات آخرين. وتبلغ نسبة موجودات هذه الشركات ما نسبته ٥,٢٪ من إجمالي الموجودات في البيانات المالية الموحدة في حين بلغت الإيرادات التشغيلية لتلك الشركات ما نسبته ٥١,٦٪ من الإيرادات التشغيلية في البيانات المالية الموحدة لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣. قام سابا وشركاهم بإصدار تقاريرهم غير المتحفظة حول البيانات المالية لكل من الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية ومجمع فلسطين العلمي والتقني وأصدر طلال ابوغزالة وشركاه تقريرهم غير المتحفظ حول البيانات المالية لشركة ثراي فتنس للياقة البدنية.

لقد جرى تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أية أخطاء جوهرية- وتشتمل إجراءات التدقيق على فحص عينات من المستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية، كما تشتمل على تقييم للأسس المحاسبية المطبقة وللتقديرات الهامة التي أستندت إليها الإدارة وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية-وفي اعتقادنا أن ما قمنا به من تدقيق وتقارير المدققين الآخرين يوفروا أساسا معقولا يمكننا من إبداء الرأي.

في رأينا، بناء على تدقيقنا وتقارير المدققين الآخرين، إن البيانات المالية الموحدة المشار إليها أعلاه تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣ ونتائج أعمالها الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

قد يتحقق على شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني التزامات متعلقة بتصفية بعض الشركات غير العاملة التي تم تحويل ملكيتها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني. هذا وإننا لم نتمكن من تحديد قيمة الالتزامات، إن وجدت، المتعلقة بتصفية هذه الشركات.

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
٣ نيسان ٢٠٠٤

إرنست ديونغ

الميزانية
العامة الموحدة
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣
(بالدولار الأمريكي)

	ايضاحات	(بالدولار الأمريكي)
الموجودات		
نقد في الصندوق ولدى البنوك	٣	٤٣,٧٨٧,٠٠٦
ذمم مدينة	٤	٣٨٫٤٢٣٫٨٩٣
ذمة السلطة الوطنية الفلسطينية		٤,٥٧٣,٧٩٢
استثمارات متاحة للبيع	٥	٢٧٢,٧٣٩,٤٨٠
استثمارات في شركات حليفة		٢٣٧,٦٤٣,٨٥٤
قروض ممنوحة	٦	٣٥,٣٢٥,٠٠٠
استثمارات في عقارات	٧	١٩,٤٠٣,٥٧٠
مشاريع تحت التنفيذ		٣١,١٨٠,٠٠٩
أرصدة مدينة أخرى	٨	٨,٩٧٣,٥٣٥
موجودات ثابتة، بالصافي	٩	٥٥,٦٦٩,٦٥٣
الشهرة، بالصافي	١٠	٥١,٧١١,٥٠٢
مجموع الموجودات		**٧٩٩,٤٣١,٢٩٤**
المطلوبات وحقوق المساهمين		
مطلوبات متداولة -		
بنوك دائنة	١١	٨,٨٥٧,٠٩١
ذمم دائنة		١٥,٧٤٨,٤٤٣
مخصصات وأرصدة دائنة أخرى	١٢	٢٣,٧٩٧,٧٣٢
قروض قصيرة الأجل	١٣	١٧,٦٤٢,٧١٤
التزامات عقود استئجار رأسمالي طويلة الأجل تستحق الدفع خلال عام	١٤	١,٢٢٥,٧١٠
مجموع المطلوبات المتداولة		**٦٧,٢٧١,٦٩٠**
التزامات عقود استئجار رأسمالي طويلة الأجل	١٤	١٩,٣٩٦,٠٧١
مجموع المطلوبات		**٨٦,٦٦٧,٧٦١**
حقوق المساهمين -	**١٥**	
رأس المال المكتتب به		٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠
دفعات على حساب زيادة رأس المال		٧١,٧٤٠,٢٢٧
احتياطي إجباري		٤,٠١٢,٨٦٤
أرباح مقترح توزيعها		٣٥,٠٠٠,٠٠٠
احتياطي فروقات عملة		١,٤٠٨,٥٢٩
التغيير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	١٦	٩٩,٤٨٦,١٣٩
أرباح مدورة		١,١١٥,٧٧٤
مجموع حقوق المساهمين		**٧١٢,٧٦٣,٥٣٣**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		**٧٩٩,٤٣١,٢٩٤**

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى رقم ٢٧ تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

بيان
الدخـل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢
(بالدولار الأمريكي)

	إيضاحات	(بالدولار الأمريكي)
الإيرادات		
إيرادات تشغيلية، بالصافي	١٧	٧,٨٤٩,٣٣٢
أرباح بيع استثمارات		١٩,٣٩١,٣٢٨
عوائد استثمارات في أسهم الشركات		٢,١٦٥,٥٢٦
إيرادات فوائد		٥,٠٢٩,٨٦٦
حصة الشركة من صافي أرباح شركات حليفة		٣٠,٤٩٢,٦٨٨
أرباح فروقات عملة		٢٠,١٢٩,٣٨٧
مجموع الإيرادات		**٨٥,٠٦٨,١٢٨**
المصاريف		
مصاريف إدارية وعمومية	١٨	(١١,٠٧٠,٦٥٩)
إستهلاكات واطفاءات		(١٨,٧٨٦,٠٦٨)
فوائد بنكية		(٢,٧٤٥,١٥٨)
مصاريف استبعاد موجودات		(١,٩٣٦,٥٢٠)
مصاريف أخرى، بالصافي		(٢,٤١٣,٨٣٨)
مجموع المصاريف قبل المخصصات		**(٣٦,٩٥٢,٢٤٣)**
مخصص الانخفاض في قيمة الموجودات		(١,٩٣٠,٠٠٠)
مخصص ذمم ودفعات مشكوك في تحصيلها		(٤,٠٥٧,٢٤٧)
مخصصات أخرى		(٢,٠٠٠,٠٠٠)
صافي ربح السنة		**٤٠,١٢٨,٦٣٨**
		دولار أمريكي
حصة السهم من صافي الربح		٠,٠٧
		عدد الأسهم
المعدل المرجع لعدد الأسهم		**٥٧٤,١٤٠,٢٢٧**

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى رقم ٢٧ تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

بيان التغيرات في

حقوق المساهمين الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣

(بالدولار الأمريكي)

	رأس المال المكتتب به	دفعات على حساب زيادة رأس المال	احتياطي إجباري	أرباح مقترح توزيعها	احتياطي فروقات عملة	التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	أرباح مدورة	المجموع
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٠٣	–	–	–	–	–	–	–	–
رأس المال	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧١,٧٤٠,٢٢٧	–	–	–	–	–	٥٧١,٧٤٠,٢٢٧
صافي ربح السنة	–	–	–	–	–	–	٤٠,١٢٨,٦٣٨	٤٠,١٢٨,٦٣٨
التحويلات	–	–	٤,٠١٢,٨٦٤	–	–	–	(٤,٠١٢,٨٦٤)	–
التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع						٩٩,٤٨٦,١٣٩	–	٩٩,٤٨٦,١٣٩
احتياطي فروقات عملة	–	–	–	–	١,٤٠٨,٥٢٩	–	–	١,٤٠٨,٥٢٩
أرباح مقترح توزيعها	–	–	–	٣٥,٠٠٠,٠٠٠	–	–	(٣٥,٠٠٠,٠٠٠)	–
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣	**٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٧١,٧٤٠,٢٢٧**	**٤,٠١٢,٨٦٤**	**٣٥,٠٠٠,٠٠٠**	**١,٤٠٨,٥٢٩**	**٩٩,٤٨٦,١٣٩**	**١,١١٥,٧٧٤**	**٧١٢,٧٦٣,٥٣٣**

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى رقم ٢٧ تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

قائمة التدفقات

النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣

(بالدولار الأمريكي)

	كانون الأول ٢٠٠٣ (بالدولار الأمريكي)
التدفق النقدي من أنشطة التشغيل	
صافي ربح السنة	٤٠,١٢٨,٦٣٨
تعديلات للبنود التالية	
صافي أعباء التمويل	(٢,٢٩٤,٧٠٨)
حصة الصندوق من صافي أرباح شركات حليفة	(٣٠,٤٩٢,٦٨٨)
أرباح تقييم العملات الأجنبية	(٢٠,٠٨٧,٢٩٥)
عوائد استثمارات في أسهم الشركات	(٢,١٦٥,٥٢٦)
استهلاكات وإطفاءات	١٨,٧٨٦,٠٦٨
صافي أرباح بيع استثمارات متاحة للبيع	(١٩,٣٩١,٢٢٨)
خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات	١,٩٣٠,٠٠٠
مخصصات أخرى	٦,٠٥٧,٢٤٧
الربح التشغيلي قبل التغيرات في رأس المال العامل	**(٧,٥٢٩,٥٩٢)**
الزيادة في ذمم مدينة	(٣٥,٣٩٤,٩٠٧)
وديعة وزارة المالية الفلسطينية	(٣٥,٨١٤,٢٩٠)
الزيادة في أرصدة مدينة أخرى	(٥,٨٩٧,٣٢١)
الزيادة في الذمم الدائنة	٩,٨٤٨,٤٤٣
الزيادة في مخصصات وأرصدة دائنة أخرى	(١٠,٤٩١,٦٢٣)
النقد المستخدم في عمليات التشغيل	**(٨٥,٢٧٩,٢٩٠)**
فوائد مدفوعة	(٢,٤٥٥,٨٠٢)
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التشغيلية	**(٨٧,٧٣٥,٠٩٢)**
التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار	
شراء موجودات ثابتة، بالصافي	(٣٩٠,٥٨٤)
شراء استثمارات عقارية	(٦,١٩٨,١١٤)
شراء موجودات مالية متاحة للبيع	(٥,٩٧٦,٤٩٧)
دفعات على حساب مشاريع تحت التنفيذ	(١٠,٩١٠,٠٠٩)
المتحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع	١٢٣,٣٣٢,٠٢٩
قروض منحها الصندوق	(٣٥,٣٢٥,٠٠٠)
استثمارات في شركات حليفة	(٢٧,٢٦٥,٧٥٠)
عوائد الاستثمارات في أسهم الشركات	٢,١٦٥,٥٢٦
فائدة مقبوضة	١,٩٦٣,٦٥٢
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية	**٣١,٣٩٥,٢٥٣**
التدفق النقدي من أنشطة التمويل	
مدفوعات التزامات عقد تمويلي	(١,٢٨٤,٤١٠)
تسديد قروض	(٢٤,٦٦٦,٥٠٦)
تسهيلات بنكية	٩٠٠,٥٥٣
قروض قصيرة الأجل	١٤,٠٠٠,٠٠٠
صافي التدفق النقدي المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(١١,٠٥٠,٣٦٣)**
صافي النقص في النقد	**(٦٧,٣٩٠,٢٠٢)**
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٧٣,٩٥٤,٣٨٩
احتياطي فروقات عملة	١,٤٠٨,٥٢٩
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	**٧,٩٧٢,٧١٦**

إن الإيضاحات المرفقة من ١ إلى رقم ٣٧ تشكل جزءا من هذه البيانات المالية

إيضاحات حول

البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٢

(بالدولار الأمريكي)

(١) عـام

تأسس صندوق الاستثمار الفلسطيني (شركة مساهمة عامة فلسطينية) في غزة تحت الرقم ٥٦٢٠٠٧١٨ بتاريخ ١٧ آذار ٢٠٠٣ برأسمال قدره ٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار أمريكي إن المساهم الوحيد في الشركة هو السلطة الوطنية الفلسطينية.

تم تأسيس الصندوق كبديل للأنشطة الاستثمارية للسلطة الوطنية الفلسطينية، بناءاً على قرار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في أول تشرين الأول ٢٠٠٠ والذي ينص على تحويل كافة استثمارات السلطة الوطنية الفلسطينية إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني. إن القيمة العادلة للاستثمارات المحولة إلى الصندوق تمثل مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية في رأسمال الشركة. باشرت الشركة أعمالها في أول كانون الثاني ٢٠٠٣.

من الغايات الأساسية لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني القيام بشراء وبيع كافة أنواع الاستثمارات التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية في فلسطين، كما يهدف الصندوق إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار للاقتصاد الفلسطيني.

إن معظم موجودات والتزامات صندوق الاستثمار الفلسطيني (بما فيها الأرصدة النقدية، الاستثمارات، القروض التي منحها الصندوق والقروض طويلة الأجل) لا تزال مسجلة باسم الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية.

بلغ عدد العاملين في شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركاته التابعة ٢٢٣ موظفاً كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣.

تم إقرار البيانات المالية المرفقة من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٣ نيسان ٢٠٠٤.

(٢) ملخص لأهم الأسس المحاسبية

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المتاحة للبيع التي يتم إظهارها بالقيمة العادلة.

إن البيانات المالية الموحدة تتضمن البيانات المالية لصندوق الاستثمار الفلسطيني والشركات التابعة له والمملوكة بالكامل (شركة فلسطين للخدمات التجارية، المدرسة الأمريكية وشركة تراي فتنس للياقة البدنية).

يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة ابتداءاً من تاريخ القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية بالتاريخ الذي يفقد فيه الصندوق هذه القدرة.

يتم إعداد البيانات المالية للصندوق وشركاته التابعة باستخدام نفس الأسس المحاسبية.

وفيما يلي أهم الأسس المحاسبية المتبعة:

٢-١ النقد وما في حكمه -

يمثل النقد وما في حكمه النقد في الصندوق ولدى البنوك والاستثمارات القابلة للتسييل إلى مبالغ محددة وباستحقاقات لا تتجاوز الثلاثة أشهر بحيث لا تتضمن مخاطر التغيير في القيمة.

٢-٢ استثمارات متاحة للبيع -

يتم تصنيف الاستثمارات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الأدوات المالية: التحقق والقياس إلى الفئات التالية: استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، استثمارات محتفظ لها للمتاجرة واستثمارات متاحة للبيع. تصنف الاستثمارات ذات القيمة المحددة لدفعاتها وتواريخ استحقاقها والتي تتوفر لدى الصندوق النية والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق. أما الاستثمارات التي تمتلك لغرض تحقيق أرباح من التغيرات في أسعارها فتصنف كاستثمارات محتفظ بها للمتاجرة في حين أن باقي الاستثمارات تصنف كاستثمارات متاحة للبيع.

- يتم تسجيل الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة والاستثمارات المتوفرة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة واستناداً إلى قيمتها السوقية كما في تاريخ البيانات المالية.
- تقيد الاستثمارات المتاحة للبيع بالكلفة ويعاد تقييمها بالقيمة العادلة، وتقيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة التقييم في حساب مستقل ضمن حقوق المساهمين، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها أو حصول تدني في قيمتها يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل بما في ذلك المبالغ المقيدة سابقاً في حقوق المساهمين والتي تخص هذه الموجودات.

٢-٣ استثمارات في شركات حليفة -

تظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة باستخدام طريقة نسبة الملكية في رأسمال الشركة الحليفة المستثمر بها. الشركات الحليفة هي التي يمتلك الصندوق ما بين ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حق التصويت التي تمارس عليها نفوذاً مؤثراً. تظهر الاستثمارات في الشركات الحليفة ضمن البيانات المالية بالكلفة، إضافة إلى التغيرات في حصة الصندوق من صافي موجودات الشركة الحليفة.
يتم قيد حصة الصندوق من نتائج أعمال الشركات الحليفة في بيان الدخل.

٢-٤ استثمارات في عقارات -

تظهر المباني بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم ومخصص الانخفاض في القيمة. يتم استهلاك المباني باستخدام طريقة القسط الثابت بنسبة ٥٪ سنوياً.
تظهر الاستثمارات بالأراضي بالقيمة العادلة وفقاً لتقارير ستاندرد أند بورز كما في أول كانون الثاني ٢٠٠٣.

٢-٥ الشهرة -

يتم قيد الفرق بين تكلفة الشراء وحصة الصندوق من صافي حقوق مساهمي الشركات الحليفة المستثمر بها كشهرة شراء الاستثمارات. يتم إطفاء هذه الشهرة على مدى ٥ أعوام باستخدام طريقة القسط الثابت. يقوم الصندوق وبشكل دوري بمراجعة قابلية استرداد المبلغ المسجل كشهرة حيث يعتمد في قياس الانخفاض المحتمل في قيمة الشهرة على قابلية استرداد مبلغ الشهرة من التدفقات النقدية المستقبلية. لا يوجد في رأي الإدارة انخفاض في قيمة الشهرة المسجلة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣.

٢-٦ الموجودات الثابتة -

تظهر الموجودات الثابتة بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم ومخصص الانخفاض. يتم استبعاد كلفة الموجودات والاستهلاك المتراكم عند بيع الموجودات الثابتة أو التخلص منها ويتم إثبات أية أرباح أو خسائر في بيان الدخل.
يتم استهلاك الموجودات الثابتة على مدى العمر الإنتاجي باستخدام طريقة القسط الثابت وبنسب استهلاك سنوية تتراوح ما بين ٧٪ إلى ٥٠٪. تتم دراسة انخفاض القيمة الدفترية للموجودات الثابتة عند وجود ظروف أو أحداث تدل على عدم توافر إمكانية استرداد القيمة الدفترية للموجودات الثابتة، في هذه الحالات يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها.

٢-٧ عقود الاستئجار الرأسمالي -

يتم رسملة عقود الاستئجار الرأسمالي الذي ينقل للصندوق كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المستأجر وذلك بقيمة تعادل القيمة العادلة لذلك الأصل أو صافي القيمة الحالية لدفعات الإيجار المستقبلية أيهما أقل عند بداية عقد التأجير. تتكون دفعات الإيجار الرأسمالي من أية مبالغ سداد الرصيد القائم للالتزام بموجب عقد الإيجار الرأسمالي ومصروف الفائدة وذلك للوصول إلى نسبة فائدة ثابتة على الإلتزام المتبقي. يتم قيد مصروف الفائدة في بيان الدخل.

٢-٨ ترجمة البيانات المالية للشركات التابعة-

تحتفظ معظم الشركات التابعة بسجلاتها بالدولار الأمريكي والشيقل الإسرائيلي. يتم تحويل أرصدة الميزانية العامة للشركات التابعة إلى الدولار الأمريكي حسب سعر الصرف السائد في تاريخ الميزانية العامة ماعدا رأس المال الذي يتم تحويله على أساس القيمة التاريخية لرأس المال بالدولار في تاريخ السداد. يتم تحويل بنود بيان الدخل إلى الدولار الأمريكي وفقاً لمعدل سعر الصرف السائد خلال السنة. يتم إدراج الفرق الناتج عن هذا التحويل ضمن بيان حقوق المساهمين.

٢-٩ تحقق الإيراد -

(٢-٩-١) يتم الاعتراف بإيراد بيع البضائع عند انتقال أخطار ومنافع الملكية للغير وتوفر إمكانية تحديد مبلغ الإيراد بشكل موضوعي.
(٢-٩-٢) يتم الاعتراف بإيراد بيع الاستثمارات بالفرق بين القيمة الدفترية وسعر البيع بتاريخ عملية البيع. يتم الاعتراف بأرباح إعادة تقييم الاستثمارات حسب سياسة الاستثمار المشار إليها في البند (٢-٢)، يتم الاعتراف بالأرباح من الشركات الحليفة حسب سياسة الاستثمار المشار إليها من البند (٢-٣).
(٢-٩-٣) يتم الاعتراف بإيراد الفوائد عند استحقاقها.

(٢-٩-٤) يتم الاعتراف بإيراد توزيع الأرباح عندما يثبت حق حامل السهم في استلام الأرباح.

٢-١٠ المخصصات -

يتم إثبات المخصصات عندما يكون على الصندوق التزام (قانوني أو متوقع) نتيجة لحدث سابق، وأن كلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

٢-١١ المعاملات بالعملات الأجنبية -

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لسعر الصرف السائد في نهاية العام، أما المعاملات بالعملات الأجنبية التي تمت خلال العام فيتم تسجيلها باستخدام الأسعار السائدة بتاريخ تلك العمليات، ويتم تسجيل ربح أو خسارة التحويل في بيان الدخل.

(٣) نقد في الصندوق ولدى البنوك

يشمل هذا البند ما يلي:

نقد في الصندوق	٦٨٧,٨٨٩
أرصدة لدى البنوك	٧,٢٨٤,٨٢٧
ودائع *	٣٥,٨١٤,٢٩٠
	٤٣,٧٨٧,٠٠٦

* يمثل هذا البند وديعة مسجلة لدى البنك العربي – غزة باسم وزارة المالية الفلسطينية علماً بأن هذا المبلغ مقيد ولا يمكن استخدامه.

(٤) ذمم مدينة

يشمل هذا البند ما يلي:

شركة أوراسكوم القابضة للاتصالات	٧,٢٤٠,٨٠١
شركة الاتصالات الفلسطينية	١٥,٠٨٧,٣٥٢
صندوق التقاعد الفلسطيني	٤,٩٥١,٠٩٢
شركة اوراسكوم للاتصالات – تونس	٢,٧٣٨,٢٦٤
شركة البيرتا المحدودة	١,٠٨٧,٥٧١
شيكات برسم التحصيل	٢,٣٧٨,٣٨٩
ذمم تجارية/مبيعات اسمنت	٤,٧٠٨,٦٩٩
ذمم طلاب/المدرسة الأمريكية	٢٠٩,٢٨٩
أخرى	٧١٧,١٢٤
	٣٩,١١٨,٥٨١
يترل: مخصص ذمم مشكوك في تحصيلها	(٦٩٤,٦٨٨)
	٣٨,٤٢٣,٨٩٣

(٥) استثمارات متاحة للبيع

يشمل هذا البند ما يلي:

استثمارات في أسهم شركات متداولة	١٥٢,٢٨٦,٩٦٩
استثمارات في أسهم شركات غير متداولة	٨٥,١٢٥,٠٢٠
استثمارات في محافظ استثمارية	٣٥,٢٢٧,٤٩١
	٢٧٢,٧٣٩,٤٨٠

(٦) قروض ممنوحة

يشمل هذا البند قروض ممنوحة للجهات التالية

شركة أوراسكوم القابضة للاتصالات	٣٥ر٠٠٠,٠٠٠
الشركة العربية لإنتاج الورق الصحي	٣٢٥,٠٠٠
	٣٥,٣٢٥,٠٠٠

- **شركة أوراسكوم القابضة للاتصالات-**

منحت الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية قرضاً لشركة أوراسكوم القابضة للاتصالات بقيمة ٣٥ر٠٠٠ر٠٠٠ دولار بتاريخ ١١ كانون الأول ٢٠٠٢ بفائدة سنوية مقدارها معدل سعر الإقراض في أسواق لندن (ليبور) مضافاً إليه ٣٪ والتي تم تعديلها لاحقاً لتصبح الفائدة بمعدل ثابت مقداره ٨٪ ويستحق القرض بتاريخ ٣١ تموز ٢٠٠٤.

- **الشركة العربية لإنتاج الورق الصحي (كارمن)-**

منح صندوق الاستثمار الفلسطيني قرضاً للشركة العربية لإنتاج الورق الصحي بقيمة ٣٢٥ر٠٠٠ دولار أمريكي بتاريخ ٢ أيلول ٢٠٠٣ بفائدة سنوية مقدارها ١٠٪ ويستحق القرض في أول آذار ٢٠٠٤.

(٧) استثمارات في عقارات

يشمل هذا البند ما يلي:

استثمارات في أراضي	١١,٦٧٠,٦٠٢
استثمارات في مباني	٧,٨١٣,٧٥٠
	١٩,٤٨٤,٣٥٢
ينزل : الاستهلاك المتراكم	(٨٠,٧٨٢)
	١٩,٤٠٣,٥٧٠

(٨) أرصدة مدينة أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

فائدة مستحقة غير مقبوضة	٣,٠٧٦,٢١٤
تأمينات نقدية مقابل اعتمادات مستندية	٢,٨٠٠,٠٠٠
دفعات مقدمة للموردين	١,٨٥٩,٨٢٣
ضريبة القيمة المضافة	٩٣٥,٢٤٢
ذمم الموظفين	٩٣٥,٢٠٣
مصاريف مدفوعة مقدماً	٤٣٨,٨٨٧
بضاعة	١٥٠,١٦٩
تأمينات مستردة	٥٨,٥٣٥
أخرى	٥١١,٣٦٢
	١٠,٧٦٥,٥٣٥
ينزل: مخصص دفعات مشكوك في تحصيلها	(١,٧٩٢,٠٠٠)
	٨,٩٧٣,٥٣٥

(٩) موجودات ثابتة

يشمل هذا البند ما يلي:

	أراضي **	مباني	طائرات*	قطع طائرات رئيسية	سيارات	أجهزة، معدات وأجهزة حاسوب	أثاث وديكورات	مشاريع تحت التنفيذ (تراي فتنس للياقة البدنية)	المجموع
الكلفة									
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٠٣	١,٦١١,٠١٩	٧,٣٠٣,٤٤١	–	–	٨٩٥,٢٢٧	١,٣٩٠,٨٧٨	٩١٨,٢١٦	١,٦٧٧,٧٤٠	١٣,٧٩٦,٥٢١
إضافات	–	–	٤٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٢,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	٧٣,٧٦١	١٦٨,٣٥٧	١,٠٦٣,٠١٤	٥٠,٦٨٤,١٣٢
استبعادات	٤٨١,٩٨٣	٢٤٩,٦٤١	–	–	٨٢,٨٥٥	–	٢٧٩,٥٢٨	–	١,٠٩٤,٠٠٧
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣	١,١٢٩,٠٣٦	٧,٠٥٣,٨٠٠	٤٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٢٢,٠٠٠	٨٦٩,٣٧٢	١,٤٦٤,٦٣٩	٨٠٧,٠٤٥	٢,٧٤٠,٧٥٤	٦٣,٣٨٦,٦٤٦
الاستهلاك المتراكم									
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٠٣	–	٨٠٧,٤٨٤	–	–	٦٠٨,٢٩٣	٤٩٣,٩٩٤	١٥٢,٢٧٠	–	٢,٠٦٢,٠٤١
إضافات	–	٢٤١,٤٤٣	٤,٩٠٠,٠٠٠	٣٢,٣٠٠	٩٧,٩٧١	٢٦٦,٥١١	٢٣٩,١٨٦	–	٥,٧٧٧,٤١١
استبعادات	–	–	–	–	٤٤,١٤١	–	٧٨,٣١٨	–	١٢٢,٤٥٩
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣	–	١,٠٤٨,٩٢٧	٤,٩٠٠,٠٠٠	٣٢,٣٠٠	٦٦٢,١٢٣	٧٦٠,٥٠٥	٣١٣,١٣٨	–	٧,٧١٦,٩٩٣
صافي القيمة الدفترية	**١,١٢٩,٠٣٦**	**٦,٠٠٤,٨٧٣**	**٤٤,١٠٠,٠٠٠**	**٢٨٩,٧٠٠**	**٢٠٧,٢٤٩**	**٧٠٤,١٣٤**	**٤٩٣,٩٠٧**	**٢,٧٤٠,٧٥٤**	**٥٥,٦٦٩,٦٥٣**

* تم تسجيل طائرتي داش-٨ بكلفة ١٩,٥٠٠,٠٠٠ دولار باسم الخطوط الجوية الفلسطينية، هذا وقد حصل الصندوق على سند أمانة بملكية هذه الطائرتين.

** لم تقم شركة تراي فتنس للياقة البدنية باستكمال الإجراءات القانونية لنقل ملكية الأراضي البالغة كلفتها ٩٩٣,٢٧٨ دولار باسم الشركة.

(١٠) الشهرة، بالصافي

يمثل هذا البند الفرق بين القيمة العادلة للاستثمارات المحولة من السلطة الوطنية الفلسطينية كمساهمة برأس مال الصندوق وحصة الصندوق من صافي حقوق المساهمين لهذه الشركات. وقد تم تسجيل هذا الفرق كشهرة ويتم إطفاء هذه الشهرة على مدى خمسة أعوام باستخدام طريقة القسط الثابت.

شهرة	٦٤,٦٣٩,٣٧٧
إطفاء الشهرة	(١٢,٩٢٧,٨٧٥)
	٥١,٧١١,٥٠٢

(١١) بنوك دائنة

يمثل هذا البند الجزء المستغل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة الفلسطينية للخدمات التجارية من قبل بنك الاستثمار الفلسطيني بسقف مقداره ٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي وبفائدة سنوية تعادل ٥٪.

تم منح هذه التسهيلات مقابل رهن ٢,١١٢,٠٠٠ سهم من أسهم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (بادیکو) و ٥٥٠,٠٠٠ سهم من اسهم شركةالاتصالات الفلسطينية.

(١٢) مخصصات وأرصدة دائنة أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

مخصص تعويض نهاية الخدمة	١,٤١٥,٨١٩
فائدة مقبوضة مقدماً	٢,٠٧٤,٥٢٥
مصاريف مستحقة	٩٢٧,٢٥٦
فائدة مستحقة غير مدفوعة	٢٨٩,٣٥٥
محتجزات مقاولين	٦٩,١٨٣
مخصصات أخرى	٢,٠٠٠,٠٠٠
مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية عن أرباح سنوات سابقة	١٧,٠٠٠,٠٠٠
أخرى	٢١,٥٩٤
	٢٣,٧٩٧,٧٣٢

(١٣) قروض قصيرة الأجل

يشمل هذا البند ما يلي:

البنك العربي *	٣,٦٤٢,٧١٤
بنك القاهرة عمان **	١٤,٠٠٠,٠٠٠
	١٧,٦٤٢,٧١٤

* حصلت الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية بتاريخ ١٨ حزيران ٢٠٠٠ على قرض بقيمة ١٣,٦٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي وبسعر فائدة معدل سعر الإقراض في أسواق لندن مضافاً إليها ما نسبته ١,٥٪. وقد استحق القرض وفوائده بتاريخ ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٠.

تم إعادة جدولة القرض خلال شهر كانون الأول ٢٠٠٠، بحيث يتم تسديد القرض بموجب ١٢ قسط شهري (قيمة القسط ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار) يستحق القسط الأول في أول كانون الثاني ٢٠٠١ والأخير في ٣١ كانون الأول ٢٠٠١. استحق القرض ولم يسدد لغاية تاريخ إصدار هذه البيانات المالية.

تم منح هذا القرض مقابل رهن ١,٥٠٠,٠٠٠ سهم من اسهم شركة الاتصالات الفلسطينية و ٦,١٧٧,٠٠٠ سهم من اسهم شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة (بادیکو).

** حصل الصندوق بتاريخ ٤ كانون الأول ٢٠٠٣ على قرض بقيمة ١٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي بسعر فائدة معدل سعر الإقراض في أسواق لندن مضافاً إليها ٢٪ وبحيث لا تقل نسبة الفائدة عن ٣٪، تدفع الفائدة كل ثلاثة اشهر ويستحق القرض خلال عام من تاريخ توقيع اتفاقية القرض.

تم منح القرض مقابل رهن ٣,٠٠٠,٠٠٠ شهادة إيداع دولية من إصدار شركة اوراسكوم القابضة للاتصالات ١,٨٩٠,٠٠٠ سهم من اسهم شركة الاتصالات الفلسطينية إضافة إلى المبلغ المستحق من شركة الاتصالات الفلسطينية الناتج عن بيع حصة الصندوق في شركة جوال والبالغ ١٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

(١٤) التزامات عقود استئجار رأسمالي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	تشالينجر ٦٠٤	ليبرجت ٦٠	المجموع
التزامات قصيرة الأجل	٦١١,٢٨٧	٦١٤,٤٢٣	١,٢٢٥,٧١٠
التزامات طويلة الأجل	١٤,٨٣٥,٧١٤	٤,٥٦٠,٣٥٧	١٩,٣٩٦,٠٧١
	١٥,٤٤٧,٠٠١	**٥,١٧٤,٧٨٠**	**٢٠,٦٢١,٧٨١**

- **اتفاقية استئجار تشالينجر ٦٠٤ -**

تم توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ ٨ تشرين الأول ٢٠٠٢، لمدة سبع سنوات. يتم احتساب الفائدة على عقد الاستئجار بسعر فائدة معدل سعر الإقراض في أسواق لندن (ليبور) مضافاً إليها ما نسبته ٣,٣٥٪ وبحيث لا تقل نسبة الفائدة عن ٥,٣٥٪.

إن جميع الالتزامات مقابل عقد الاستئجار هذا هي بضمانة الاحتفاظ بملكية الطائرة إلى أن يقوم الصندوق بتسوية جميع الالتزامات المترتبة على الاتفاقية، بالإضافة إلى اعتماد مستندي بقيمة ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار امريكي.

- **اتفاقية استئجار ليبرجت ٦٠ -**

تم توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٠٢ لمدة سبع سنوات. يتم احتساب الفائدة على عقد الاستئجار بسعر فائدة معدل سعر الإقراض في أسواق لندن (ليبور) مضافاً إليها ما نسبته ٣,٥١٪ وبحيث لا تقل نسبة الفائدة عن ٥,٥١٪.

إن جميع الالتزامات مقابل عقد الاستئجار هذا هي بضمانة كمبيالة بقيمة ٦,١٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة للفوائد المتحققة على عقد الاستئجار.

(١٥) حقوق المساهمين

رأس المال المكتتب به -

إن رأس المال المكتتب به يمثل القيمة العادلة لجميع الأصول والالتزامات التي تم تحويلها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية كما في أول كانون الثاني ٢٠٠٣ حسب تقارير التقييم المعدة من قبل ستاندرد آند بورز.

إن تفاصيل مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية في رأسمال الصندوق هي كما يلي:

القيمة العادلة للاستثمارات المحولة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية	٥٧٤,١٤٨,٧٣٤
الأرصدة النقدية المحولة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية	٧٣,٩٥٤,٣٨٩
	٦٤٨,١٠٣,١٢٣
الالتزامات والمبالغ المستحقة على الاستثمارات المحولة	(٤٤,٣٦٢,٨٩٦)
صافي الأصول المحولة من السلطة الوطنية الفلسطينية	٦٠٣,٧٤٠,٢٢٧
مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية من أرباح السنوات السابقة	(٣٢,٠٠٠,٠٠٠)
	٥٧١,٧٤٠,٢٢٧

إن صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحولة للصندوق تم قيدها على رأس المال المكتتب به ودفعات على حساب زيادة رأس المال.

دفعات على حساب زيادة رأس المال -

يمثل هذا البند الفرق بين رأس المال المصرح والمكتتب به وصافي القيمة العادلة لمساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية في رأس مال الصندوق بعد تنزيل الالتزامات المتعلقة بتلك المساهمات.

الاحتياطي الإجباري -

يمثل هذا البند اقتطاع ما نسبته ١٠٪ من صافي الأرباح لحساب الاحتياطي الإجباري علماً بأن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

الأرباح المقترح توزيعها -

قرر مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني توزيع أرباح بمبلغ ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي وفقاً لقرار المجلس التشريعي الفلسطيني.

(١٦) التغير المتراكم في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع

يتضمن هذا البند الأرباح غير المتحققة نتيجة إعادة تقييم استثمارات الصندوق في اسهم شركة اوراسكوم القابضة للاتصالات بمبلغ ٩٥,٦١٧,٦٠٠ دولار امريكي.

(١٧) إيرادات تشغيلية، بالصافي

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	الإيـــرادات	الكـــلفة	صافي الإيرادات (الخسائر)
مشروع الطيران	٢,٣٩٢,١٥٤	٢,٨٩٠,٧٩٦	(٤٩٨,٦٤٢)
عمليات المتاجرة بالإسمنت	٦٢,٦٠٤,١٢٨	٥٣,١٦٩,٣٧٥	٩,٤٣٤,٧٥٣
أنشطة المدرسة	٥٦٤,٢٨٦	١,٦٠٦,٥٤٩	(١,٠٤٢,٢٦٣)
أنشطة مركز اللياقة	٢٢١,٤٣١	٢٦٥,٩٤٦	(٤٤,٥١٥)
	٦٥,٧٨١,٩٩٩	**٥٧,٩٣٢,٦٦٦**	**٧,٨٤٩,٣٣٣**

(١٨) مصاريف إدارية وعمومية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رواتب وأجور	٣,٢٢٨,٢٠٨
مكافآت ومنافع للموظفين	٢٥٧,٩٢٧
مصاريف سفر وتنقلات	١,٠١٧,٣٧٩
أتعاب مهنية	٢,٩٤٣,٧٧٣
مصاريف تأمين	١١٢,٢٠٩
مصاريف صيانة	٥٧,٩٩٦
إيجار	٢٩٨,٢٥٥
مصاريف مكتب رام الله	٥٣٨,٠٤٦
مصاريف ضيافة	٢١٣,١٣٩
قرطاسية ومطبوعات	٣٧,٠٩٤
رسوم، اشتراكات وعمولات	٤٥١,٢١١
تبرعات	٩٩١,٣٣٣
مصاريف متنوعة على المشاريع	٥٧,٣٤٩
برق، بريد وهاتف	٢٤٤,٦٢٠
مصاريف مجلس الإدارة	٥١,٨٠٠
أخرى	٥٧٠,٣٢٠
	١١,٠٧٠,٦٥٩

(١٩) النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في بيان التدفقات النقدية من المبالغ المبينة في الميزانية العامة وكما يلي:

نقد في الصندوق ولدى البنوك	٤٣,٧٨٧,٠٠٦
ينزل: وديعة وزارة المالية الفلسطينية	٣٥,٨١٤,٢٩٠
	٧,٩٧٢,٧١٦

(٢٠) إدارة المخاطر

- **مخاطر التغير في أسعار العملة -**

يخضع الصندوق من خلال الموجودات والالتزامات المرتبطة بالفائدة إلى خطر التغير في أسعار الفائدة (الودائع لدى البنوك، القروض الممنوحة من قبل الصندوق، البنوك الدائنة، التزامات عقود الاستئجار الرأسمالي والقروض).

- **مخاطر الائتمان -**

يحتفظ الصندوق بالأرصدة والودائع لدى مؤسسات مصرفية رائدة.

يسعى الصندوق للحد من مخاطر الائتمان الخاصة بالعملاء عن طريق تحديد سقوف ائتمانية للأفراد ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

- **مخاطر السيولة -**

يقوم الصندوق بتقليل مخاطر السيولة وذلك بالتأكد من توفر التسهيلات البنكية.

إن شروط المبيعات تتطلب أن يتم الدفع خلال ٣٠ يوم من تاريخ البيع. الذمم التجارية الدائنة تسدد خلال فترة زمنية ملائمة من تاريخ الشراء.

- **مخاطر تقلبات العملات -**

معظم تعاملات الصندوق بالدولار الأمريكي باستثناء بعض الاستثمارات في كل من تونس، الجزائر وفلسطين.

(٢١) القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل الأدوات المالية الموجودات والمطلوبات المالية.

تتكون الموجودات المالية من النقد، الأرصدة لدى البنوك، الذمم المدينة، الاستثمارات الأرصدة المدينة الأخرى، بينما تتمثل المطلوبات المالية بالبنوك الدائنة، القروض، عقود الاستئجار الرأسمالي، الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة.

لا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

(٢٢) الاستثمارات في شركات تابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية لصندوق الاستثمار الفلسطيني والشركات التابعة التالية:

	بلد التأسيس	نسبة الملكية	القيمة العادلة
الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية المجمع العلمي والتقني الفلسطيني	فلسطين	٪١٠٠	٥٤,٠٠٠,٠٠٠
(المدرسة الأمريكية)	فلسطين	٪١٠٠	٢,٩٠٠,٠٠٠
برج هنادي	فلسطين	٪١٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
شركة تراي فتنس للياقة البدنية	فلسطين	٪١٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
القيمة العادلة لصافي الأصول			٦٤,٩٠٠,٠٠٠
الشهرة الناتجة عن مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية برأس المال			(٤٣,٢٩٧,٤٩٦)
			٢١,٦٠٢,٥٠٤

(٢٣) الاستثمارات في شركات حليفة

تشمل استثمارات الصندوق في الشركات الحليفة ما يلي:

الاسم	بلد التأسيس	نسبة الملكية	القيمة العادلة كما في ١ كانون الثاني ٢٠٠٣
فندق وكازينو الواحة (كاب هولدينج) الشركة الفلسطينية للاستثمار السياحي	فلسطين	٪٢٣,٠٨	٢٨,٥١٠,٠٠٠
(قصر جاسر)	فلسطين	٪٢٢,٠٥	٢,٠٠٠,٠٠٠
شركة التقنيون للهندسة	فلسطين	٪٤٥	٢٣٠,٠٠٠
فندق ومنتجع جراند بارك	فلسطين	٪٢٥,٧٨	١٠٠,٠٠٠
الشركة الأهلية للتجارة والخدمات الصناعية	الأردن	٪٤٥	٣٠٠,٠٠٠
شركة اوراسكوم للاتصالات – تونس *	تونس	٪٢٢,٠٣	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
شركة اوراسكوم للاتصالات – الجزائر **	الجزائر	٪٢٥,٢٩	٩٠,٠٠٠,٠٠٠
القيمة العادلة لصافي الأصول			١٧١,١٤٠,٠٠٠
الشهر الناتجة عن مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية برأس المال			(٢١,٣٤١,٨٨١)
			١٤٩,٧٩٨,١١٩

* يمتلك صندوق الاستثمار الفلسطيني بصورة غير مباشرة حصة في هاتين الشركتين من خلال الملكية المباشرة في شركة اوراسكوم القابضة – تونس وشركة تجمع قرطاج المتحدة (تونس) والملكية المباشرة في اوراتيل العالمية المحدودة (الجزائر).

** تبلغ تكلفة الاستثمار في شركة اوراسكوم للاتصالات ڤ تونس وشركة اوراسكوم للاتصالات الجزائر ٥٥,٠٦٥,٧٥٠ دولار و١٢٢,٢٠٠,٠٠٠ دولار على التوالي. ان القيمة العادلة لهذه للاستثمارات كما تم تقديرها من قبل ستاندرد اند بورز كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣ بلغت ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار و ١٨٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار على التوالي.

(٢٤) قطاعات الأعمال

تبين الجداول التالية الإيرادات والأرباح وبعض الأصول والالتزامات المتعلقة بقطاعات العمل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣

	صندوق الاستثمار الفلسطيني	الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية	المدرسة الأمريكية	شركة تراي فتنس للياقة البدنية	استبعادات	المجموع
إيرادات تشغيلية	٥٩,٤٨١,٥٦٢	٦٢,٦٠٤,١٢٨	٥٦٤,٢٨٦	٢٢١,٤٣١	–	١٢٢,٨٧١,٤٠٧
صافي الربح (الخسارة)	٤٣,٨٨٦,٢٧٠	(٢,٠٢٢,٤٩٤)	(١,٧٣٠,٤٢٠)	(٤,٧١٨)	–	٤٠,١٢٨,٦٣٨
الموجودات الثابتة	٤٤,٤٤٩,٥٢٨	١,٤٧٨,٨٩٨	٥,٦٩١,١٢٣	٤,٠٥٠,١٠٤	–	٥٥,٦٦٩,٦٥٣
مجموع الموجودات	٧٨٥,٦٢٥,٢١٢	٢٩,٩٥٣,٤٨٨	٦,٦٠٨,٨٣٧	٤,٨١٠,٤٥٤	(٢٧,٥٦٦,٦٩٧)	٧٩٩,٤٣١,٢٩٤
مجموع الالتزامات	٧١,٤٣٣,٩٤٤	١٧,٥١٦,٤٩٢	٢,٣٥٢,٤٢٤	٢,٢٥٠,٤٦٤	(٦,٨٨٥,٥٦٣)	٨٦,٦٦٧,٧٦١

(٢٥) معاملات مع أطراف ذات علاقة

يستحق ما مقداره ٧٩٢ر٥٧٣ر٤ دولار أمريكي من السلطة الوطنية الفلسطينية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣.

(٢٦) ضريبة الدخل

ان شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني والشركة الفلسطينية للخدمات التجارية معفاة من الضريبة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

(٢٧) التزامات محتملة

قد يتحقق على شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني التزامات متعلقة بتصفية بعض الشركات غير العاملة التي تم تحويل ملكيتها من قبل السلطةالوطنية الفلسطينية لشركة صندوق الاستثمار الفلسطيني. هذا ولم يتم التمكن من تحديد قيمة الالتزامات، إن وجدت، المتعلقة بتصفية هذه الشركات.

الأداء المالي لصندوق الاستثمار الفلسطيني

الأداء
المالي

يشمل هذا التقرير على تحليل للأداء المالي لصندوق الاستثمار الفلسطيني عن طريق تحليل نتائج الأعمال الموحدة للصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣.

نتائج الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣

الإيرادات

بلغت إيرادات صندوق الاستثمار الفلسطيني خلال عام ٢٠٠٣ حوالي ٨٥ مليون دولار أمريكي وكما يلي:

تحليل الايرادات

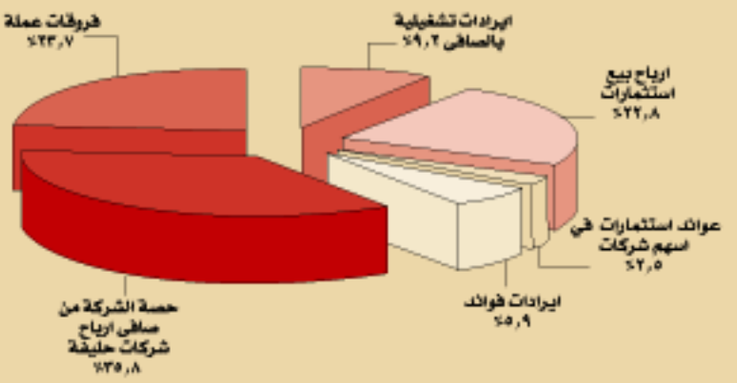

تحليل الإيرادات التشغيلية

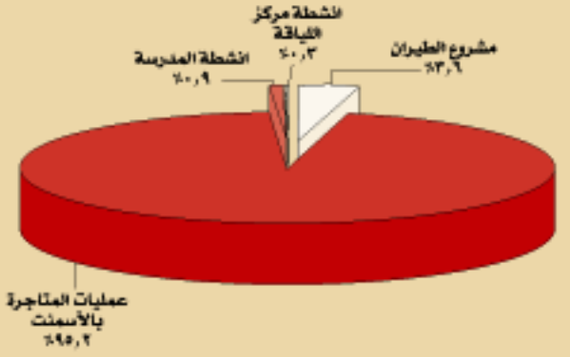

المصاريف

تمثل المصاريف حوالي بما يقارب ٤٣٪ من الإيرادات وكما يلي:

تحليل المصاريف

العائد على الاستثمارات

بلغت الأرباح المتحققة وغير المتحققة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣ مبلغ ١٣٩,٦١٤,٧٧٧ دولار أمريكي والتي تمثل ٢٤,٥٪ كعائد على رأس المال المستثمر.

تحليل الارباح المتحققة والغير متحققة

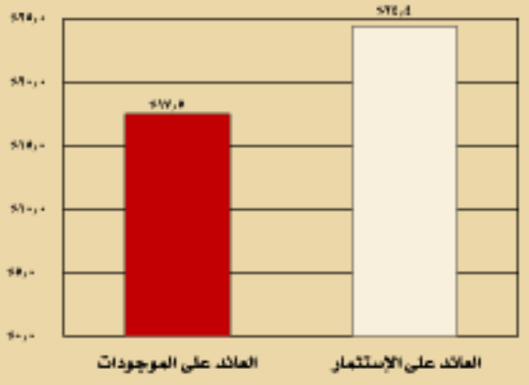

بلغ صافي ربح الصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣ ما يقارب ٤٠ مليون دولار أمريكي بعائد على السهم الواحد ٠,٠٧ دولار أمريكي.

الأرباح المتحققة على الإستثمارات

الاستثمارات

بلغ مجموع استثمارات الصندوق ما يقارب ٥٧٠ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣. إن معظم هذه الاستثمارات هي في اسهم شركات غير متداولة في الأسواق المالية في حين أن ما يقارب ٣٣٪ من إجمالي محفظة الاستثمارات تمثل استثمارات في شركات متداولة.

استثمارات حسب الوقت

بلغت استثمارات الصندوق في جمهورية الجزائر ما يقارب ٢٤٪ من مجموع استثمارات الصندوق يليها فلسطين بنسبة ٢٠٪ ومصر بنسبة ٢١٪. ويظهر الرسم البياني التوزيع الجغرافي لاستثمارات الصندوق:

تحليل الاستثمارات حسب المناطق الجغرافية

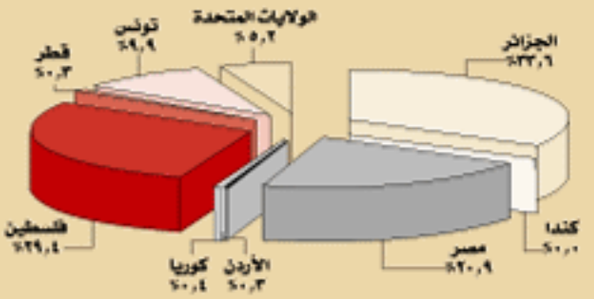

إن معظم استثمارات الصندوق تمثل استثمارات في الأسهم بنسبة ٩٤٪ في حين يمثل الباقي استثمارات في قروض ممنوحة من قبل الصندوق.

تحليل الاستثمارات حسب نوع الاستثمار

إن أهم أهداف استثمارات الصندوق هي تحقيق النمو والأرباح.

تحليل الاستثمارات حسب الأهداف

بالرغم من تنوع القطاعات التي يستثمر بها الصندوق إلا أن غالبية الاستثمارات تتركز في قطاعات الاتصالات، الطاقة والقطاع المالي.

تحليل الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية

حقوق المساهمين

إن تفاصيل حقوق المساهمين كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣ هي كما يلي:-

تحليل مكونات حقوق المساهمين

بعض المؤشرات المالية

- القيمة الدفترية للسهم هي نسبة صافي الأصول إلى المعدل المرجح لعدد الأسهم.
- المديونية إلى حقوق المساهمين هي نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية.
- نسبة توزيع الأرباح من رأس المال هو نسبة الأرباح المقترح توزيعها إلى رأس المال المستثمر.
- هامش الربح التشغيلي هو نسبة الأرباح قبل المخصصات إلى إجمالي الإيرادات.
- هامش الربح الصافي هو نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الإيرادات.

بعض المؤشرات المالية

القيمة الدفترية للسهم	١,٢٤
المديونية إلى حقوق المساهمين	٠,١٢
نسبة توزيع الأرباح إلى رأس المال	٦,١٪
هامش الربح التشغيلي	٥٦,٥٪
هامش الربح الصافي	٤٧,٢

قائمة
الموجودات

الاستثمار

	إسم الأصل	استثمار تابع للسلطة الوطنية (PA) او الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية (PCSC)	تقييم Standard & Poor's	القيمة التقديرية Standard & Poor's
	النقد[1]			٤١،٩٨٢،٣٧٠
	الاستثمارات			
١	الشركة الأهلية للخدمات التجارية و الصناعية	PCSC	تم الإنتهاء منه	٣٠٠,٠٠٠
٢	شركة التقنيون الهندسية للمقاولات و الصيانة	PCSC	تم الإنتهاء منه	١٥٠,٠٠٠
٣	الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار المحدودة (ابيك)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٦،٧٠٠,٠٠٠
٤	الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	PCSC	تم الإنتهاء منه	٣٠٠,٠٠٠
٥	مشروع الطيران	PCSC	تم الإنتهاء منه	٢٢,٤٠٠,٠٠٠
٦	أفماكس	PCSC	تم الإنتهاء منه	١,٨٠٠,٠٠٠
٧	بايونيش	PCSC	تم الإنتهاء منه	٧,١٠٠,٠٠٠
٨	كانعان II	PCSC	تم الإنتهاء منه	١,١٠٠,٠٠٠
٩	كانعان III	PCSC	تم الإنتهاء منه	٣,٦٠٠,٠٠٠
١٠	مشروع أريحا السياحي (كازينو الواحة)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٢٨,٥١٠,٠٠٠
١١	شركة الأسمنت	PCSC	تم الإنتهاء منه	٥٤,٠٠٠,٠٠٠
١٢	شالسيدوني	PCSC	تم الإنتهاء منه	٤,٤٠٠,٠٠٠
١٣	فينشور كابيتال إنفستمنتس (سيتي بانك)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٦,٨٠٠,٠٠٠
١٤	شركة قصر المؤتمرات في البرك السليمانية	PCSC	تم الإنتهاء منه	٢,٠٠٠,٠٠٠
١٥	ديلما (دارنيل)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٦,٦٠٠,٠٠٠
١٦	ايفرجرين	PCSC	تم الإنتهاء منه	٢,٣٠٠,٠٠٠
١٧	مشروع الغاز (BG)	PCSC/PA	تم الإنتهاء منه	٧١,٠٠٠,٠٠٠
١٨	شركة غزة الأهلية للتأمين	PCSC	تم الإنتهاء منه	١,٥٧٠,٠٠٠
١٩	فندق جراند بارك	PCSC	تم الإنتهاء منه	١٠٠,٠٠٠
٢٠	مشروع برج هنادي	PCSC	تم الإنتهاء منه	٥,٠٠٠,٠٠٠
٢١	شركة الرباط الفلسطينية للاستثمار	PCSC	تم الإنتهاء منه	٢,٣٠٠,٠٠٠
٢٢	شركة خدمة الاتصالات الخلوية الأردنية (فاست لينك)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٩٦,١١٠,٠٠٠
٢٣	شركة الزيوت النباتية (الأردن)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٤٠٠,٠٠٠
٢٤	كوريا فاند	PCSC	تم الإنتهاء منه	١,٥٠٠,٠٠٠
٢٥	انترنت ايجيبت	PCSC	تم الإنتهاء منه	٨,٥٠٠,٠٠٠
٢٦	الشركة الوطنية لصناعة الألومينيوم و البروفيلات	PCSC	تم الإنتهاء منه	٨٠٠,٠٠٠
٢٧	شركة المشروبات الوطنية (كوكا كولا)	PCSC	تم الإنتهاء منه	١,٦٠٠,٠٠٠
٢٨	أوراسكوم تيليكوم	PCSC	تم الإنتهاء منه	٢٥,٢٤٠,٠٠٠
٢٩	أوراسكوم تيليكوم الجزائر (من خلال حصتنا السهمية ٥٤,٧١١٪ في أوراتيل)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٩٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٠	أوراسكوم تيليكوم تونس (من خلال حصتنا السهمية ٤٤,٠٥٪ في شركة أوراسكوم تيليكوم تونس القابضة وإتلاف قرطاج)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٣١	شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية (جوال)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٣٦,٩٢٠,٠٠٠
٣٢	الشركة الفلسطينية العربية للاستثمار والتطوير (باديكو)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٨,٧٠٠,٠٠٠
٣٣	بنك الاستثمار الفلسطيني	PCSC	تم الإنتهاء منه	١,٦٠٠,٠٠٠
٣٤	شركة مجمع فلسطين التقني والتعليمي	PCSC	تم الإنتهاء منه	٢,٩٠٠,٠٠٠
٣٥	شركة الاتصالات الفلسطينية	PCSC	تم الإنتهاء منه	١٣,٦٠٠,٠٠٠
٣٦	شركة فلسطين للاستثمار السياحي	PCSC	تم الإنتهاء منه	٢,٠٠٠,٠٠٠
٣٧	شركة كهرباء فلسطين	PCSC	تم الإنتهاء منه	٣,٠٠٠,٠٠٠
٣٨	شركة المطاحن الفلسطينية	PCSC	تم الإنتهاء منه	١
٣٩	بيس تكنولوجي فاند	PCSC	تم الإنتهاء منه	٢,٦٠٠,٠٠٠
٤٠	شركة السلام العالمية للاستثمار	PCSC/PA	تم الإنتهاء منه	٢,٤٠٠,٠٠٠
٤١	سيلفرهيز بارتنرز	PCSC	تم الإنتهاء منه	٢٦٠,٠٠٠
٤٢	الشركة المتخصصة للاستثمار والتطوير العقاري	PCSC	تم الإنتهاء منه	٧٥٠,٠٠٠
٤٣	الشركة الأردنية للاستثمارات المتخصصة	PCSC	تم الإنتهاء منه	١٦٠,٠٠٠
٤٤	مصنع الشرق الأوسط للأنابيب	استثمار تابع للسلطة الوطنية الفلسطينية	تم الإنتهاء منه	٢,٤٠٠,٠٠٠
٤٥	أونيكس فاند	ضئيلاً	تم الإنتهاء منه	٩٢٠,٠٠٠
٤٦	شركة الزيوت النباتية (نابلس)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٤٠٠,٠٠٠
٤٧	ثراى فينتيس	PCSC	تم الإنتهاء منه	٣,٠٠٠,٠٠٠
٤٨	الشركة المتحدة للتخزين والتبريد	PCSC	تم الإنتهاء منه	١,٨٠٠,٠٠٠
٤٩	عقارات متنوعة	PCSC	تم الإنتهاء منه	١٣,٣٠٠,٠٠٠
٥٠	مجموعة البازجي للمشروبات الخفيفة (بيبسي)	PCSC	تم الإنتهاء منه	٢,٨٠٠,٠٠٠
٥١	شركة الشرق للاستثمار والتنمية (الواحة)	PCSC	القيمة الدفترية	٣٠٠,٠٠٠
٥٢	مشروع البزار بالقدس	PCSC	القيمة الدفترية	١٠٠,٠٠٠
٥٣	مشروع البوابة الذهبية	PCSC	القيمة الدفترية	١٥٠,٠٠٠
٥٤	شركة الائتلاف الفلسطيني لصناعة الحديد	PCSC	القيمة الدفترية	٩٠٠,٠٠٠
٥٥	الشركة الفلسطينية لتوزيع الكهرباء	استثمار تابع للسلطة الوطنية الفلسطينية		

(١) تم تحويل ٣٢ مليون دولار إلى وزارة المالية لميزانية الدولة

ستاندارد آند بورز
تقدير صندوق الإستثمار الفلسطيني

ستاندارد آنـد بورز

٢٥ فبراير ٢٠٠٤
مجلس إدارة
صندوق الاستثمار الفلسطيني
عناية السيد/ محمد رشيد
المدير العام
١١ ٩١ كورنيش النيل
مركز التجارة العالمي، الدور السابع
القاهرة، مصر

بالرغم من الصعوبات الحالية، لا نستطيع أن نتجاهل الامكانات المحتملة الجيدة فيما يتعلق بمستقبل أصول صندوق الاستثمار الفلسطيني واستثماراته في فلسطين.فجميعها استثمارات جيدة. وإذا ما أضفنا إلى هذه الاستثمارات، النتائج الممتازة للاستثمارات في المناطق الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، وتقديرنا لأداء الصندوق في إدارة الأصول خلال السنة الأولى من العمل، و اجتماع الطاقات المهنية الجيدة و الالتزام الكبير من قبل إدارة الصندوق..هنالك بالفعل قصة مميزة تستحق أن تحكى ".

مايكل سي ويروبل
المدير التنفيذي العام
ستاندرد آند بورز

السادة أعضاء مجلس الإدارة

بناء على طلبكم قمنا بإعداد تقرير نهائي عن وضعية عملنا المتعلق بتقييم أصول صندوق الاستثمار الفلسطيني ("الصندوق") بدءا من الأول من يناير ٢٠٠٣ . ويغطي هذا التقرير عملنا منذ بدايته، ويلخص أسلوبنا في العمل وملاحظاتنا حول هذا الأسلوب ثم النتائج حتى اليوم. وقد كان من دواعي سرورنا العمل على خدمتكم وخدمة الصندوق".

ملخص تنفيذي

وافق مجلس الإدارة في اليوم الخامس من سبتمبر ٢٠٠٢ على البدء في تقييم جميع أصول "الصندوق" وذلك بدءا من الأول من يناير ٢٠٠٣ . وقد بدأنا عملنا بطلب المستندات من إدارة كل استثمار من الاستثمارات. وباستخدام المعلومات التي قدمت لنا بدأنا في ٢ أكتوبر ٢٠٠٢ بفحص ٦٩ أصلاً مدرجة "للشركة الفلسطينية للخدمات التجارية" ("شركة الخدمات")، و ٤ أصول هي استثمارات مباشرة "للسلطة الفلسطينية" (شركة البحر، مصنع غزة للعصير، الشركة الفلسطينية للتنمية، الشركة الفلسطينية للرهن العقاري) وأصلين (مشروع الغاز و شركة السلام العالمية للاستثمار) تشترك كل من "شركة الخدمات" و"السلطة الفلسطينية" في ملكيتهما.

وقد تم التقييم على مرحلتين . انتهت المرحلة الأولى بإصدار تقرير أصول، فبراير ٢٠٠٣.

واشتملت هذه المرحلة على تقييم عشرة أصول ، تتكون من استثمارات في تسع شركات واستثمار واحد في سندات قابلة للتحويل. أما المرحلة الثانية والتي اشتملت على باقي أصول "الصندوق" فقد تم إنجازها ولكن مع بعض الاستثناءات والتي سيتم ذكرها أدناه.

لقد تم تقديم تقارير تقييم منفصلة على نحو تدريجي كلما انتهى العمل فيها. وكان بأكورة العمل خلال المرحلة الثانية وحتى تاريخ هذا التقرير هو إصدار ٤٩ تقريراً نهائيا يشمل تقييم ٥٠ استثمار (تم ضم Canaan II و Canaan III في تقرير واحد لأغراض العرض). أما تقييم الاستثمارات الأربعة التابعة للسلطة الفلسطينية، والتي أشرنا إليها سابقا، فما زال العمل جار بها.

في النهاية فإن ٢٠ أصلا من القائمة الأصلية البالغة ٧٨ أصلاً (غير شاملة للسيولة النقدية) لم يجر تقييمها، أو تم تقييمها حسب القيمة الدفترية في يوم التقييم، ويعود ذلك إما لأنها لم تبدأ العمل بعد (مثل الشركة الوطنية لصناعة الأسمنت والشركة الفلسطينية التونسية) أو أنها أوقفت أعمالها أو أنها اعتبرت غير ذات قيمة ل "الصندوق." وهناك ثلاثة استثمارات هي (الشركة الفلسطينية لتوزيع الكهرباء، هيئة البترول و هيئة التبغ) لم يتم تقييمها إما لأنها ستكون تحت إشراف وزارة المالية أو أنها بحاجة إلى إعادة هيكلة قبل أن تصبح مؤهلة للانضمام إلى "الصندوق". كما يوجد استثمار واحد (شركة الصخرة) لم يتم تقييمه حيث أن مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني قد قرر أن هذا الاستثمار غير مملوك من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية. وبالتالي فإنه من غير الممكن تحويل ملكيته إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني. ومرفق مع هذا التقرير ملخص لكل أصل من أصول "الصندوق" وقيمته المرتبطة اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٣.

لقد كانت عملية التقييم شاقة، حيث واجهتنا عقبات عدة منها عدم توفر البيانات المالية الآنية، وعدم انتظام في الموازنات وفي النتائج الشكلية للأعمال، إضافة إلى صعوبة الاتصال مع الإدارات. وكانت عملية إجراء المقابلات صعبة وفي بعض الأحيان مرهقة، إلا أنها كانت تتم في النهاية بمساعدة لا تقدر بثمن من قبل إدارة وموظفي "الصندوق."

وكانت أشد النواحي صعوبة في عملية التقييم هي تأثيرات الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية (والتي يشار إليها بصفة عامة "بالإنتفاضة"). وقد تقررت قيمة كل استثمار على ضوء إحتمال انتعاشه مجدداً في ظل الوضع الراهن. وبناء على مدى شدة هذه التأثيرات اعتبرت بعض الاستثمارات أنها قابلة لإستعادة انتعاشها بشكل سريع، في حين اعتبرت استثمارات أخرى أنها بحاجة إلى وقت طويل كي تستعيد نشاطها. وفي الاستثمارات الأخيرة هذه لم يتم تقييم الأصول على أنها قابلة

للاستمرار، بل بإعتبارها في وضع التصفية.

كان للأصول التي تملكها "شركة الخدمات" ملفات كاملة إلى حد ما، ومعلومات تم توفيرها لإستخداماتنا. أما تقييم الأصول التجارية غير التابعة "لشركة الخدمات" أي التابعة "للسلطة الفلسطينية" والتي سوف يتم تحويلها إلى "الصندوق" فإنها ستكون موضوع عملنا المستمر في العام القادم.

وسوف تبدأ عملية التقييم السنوي النهائي في وقت قريب بهدف تزويد مجلس الإدارة ("لجنة المستثمرين") وإدارة "الصندوق" بالتقييم الجديد بمعلومات آنية للبيانات المالية (الميزانية) الخاصة بالسنة المالية "للصندوق" المنتهية في ٢٠٠٣/١٢/٣١. و سيوضح هذا التقييم أين حدثت التغييرات الهامة، كما سيشتمل على توصيات معينة حيثما يلزم حول الحاجة لمزيد من الاستثمارات الجديدة أو تسييل استثمارات محددة، إن هذه التوصيات تهدف إلى مساعدة مجلس الإدارة والإدارة في إتخاذ القرارات بشأن القيام باستثمارات جديدة أو تخصيص أو تسييل استثمارات أخرى.

نظرة سياسية واقتصادية عامة

كان للظروف السياسية في الاراضي الفلسطينية، وعلى مدار العامين الأخيرين، تأثير سلبي ملحوظ على الاقتصاد المحلي وعلى قيمة أصول "الصندوق"، فقد أدت الإغلاقات وحواجز التفتيش إلى انخفاض الإيرادات و إرتفاع التكاليف لدى الشركات المحلية وبالتالي عملت على زيادة مستويات البطالة في أنحاء المنطقة.

ولقد أظهر إجمالي الدخل القومي في عام ٢٠٠٢ نقصاً قدره ٤٠ بالمائة عما كان عليه عام ٢٠٠٠، ومع زيادة في السكان قدرها تسعة بالمائة في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدار العامين المنصرمين وصل دخل الفرد الفعلي الآن إلى نصف مستوى ما كان عليه في سبتمبر ٢٠٠٠. هذا وقد بلغ إجمالي خسائر الدخل القومي الكلي ٥،٤ بليون دولار أمريكي بعد ٢٧ شهراً من بداية الإنتفاضة. وإذا قدرنا أن إجمالي الدخل القومي قد بلغ ٥،٤ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٩، فإن الكلفة الضائعة نتيجة للأزمة تعادل إنتاج سنة كاملة من الثروة الفلسطينية.

لقد امتص القطاع المحلي الخاص الكثير من صدمة الاقتصاد. وتحملت الأصول الزراعية والتجارية الخاصة ما يزيد عن نصف مجموع الأضرار المادية، هذا وقد جفت ائتمانات البنوك للقطاع الخاص، علماً بأن السلطة الفلسطينية مدينة حالياً إلى القطاع الخاص بنحو ٣٧٠ مليون دولار. إضافة إلى ذلك فقد أصبحت المساعدة المباشرة من المانحين للمؤسسات الخاصة أمراً غير محسوس، رغم الإجماع على أن القطاع الخاص هو الذي ينبغي أن يقود أي انتعاش اقتصادي. وقد انخفض إجمالي الناتج القومي الفعلي للقطاع الخاص بنسبة ٣٠ بالمائة تقريباً بين عام ١٩٩٩ ومنتصف عام ٢٠٠٢.

ازدادت تكاليف نقل البضائع زيادة جوهرية نتيجة لصعوبة التجول في الأراضي الفلسطينية. وعادة ما تجبر الشاحنات والسيارات على استخدم طرق ترابية للالتفاف حول حواجز التفتيش والخنادق في الطرق، ولقد ازداد متوسط الزمن المطلوب لتوزيع البضائع ثلاث مرات مقارنة بما كان عليه قبل سبتمبر ٢٠٠٠. أما النقل إلى قطاع غزة فقد تعرض لعنصر تكلفة إضافي بسبب نقاط التحميل والتفريغ المتعددة. إضافة إلى ذلك فان صعوبة تخليص البضائع في الجمارك الإسرائيلية قد أدت إلى التأخير في تسليم المنتجات والمواد الخام.

ولقد كان لعمليات الإغلاق تأثير إضافي على عمال غزة الذين فقدوا وظائفهم اليومية في إسرائيل إذ تم تسريح ما يزيد عن ٥٠ بالمائة من عمالة ما قبل الانتفاضة. وبناء على دراسات حديثة أجراها "مكتب الإحصاء الفلسطيني المركزي" فهناك ما يقرب من ٦٣ بالمائة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي ما مجموعه ٢،٥ مليون شخص، يعيشون الآن تحت خط الفقر.

ووصلت مستويات الفقر أعلى نسبة لها في قطاع غزة حيث بلغت ٨٤ بالمائة، بينما إقتربت هذه المستويات في الضفة الغربية من ٥٤ بالمائة. وانخفض متوسط الدخل الشهري في " الضفة والقطاع " من ٢٥٠٠ شيكل إسرائيلي جديد في سبتمبر ٢٠٠٠ قبل عمليات الإغلاق التي فرضتها إسرائيل ليصل إلى ٤٠٠١ شيكل في مارس ٢٠٠٣. إضافة إلى ذلك فقد فقدت ٤٧ بالمائة من الأسر ٥٠ بالمائة من دخلها المعتاد. ووفقا لتقرير البنك الدولي في مارس ٢٠٠٢ فقد هبط متوسط دخل الفرد الفعلي بنسبة ٣٠٪ مما كان عليه عند توقيع إتفاقية غزة – أريحا في ١٩٩٤.

أدى الانخفاض في مستويات التوظيف والدخل إلى انخفاض لا مفر منه في الاستهلاك الخاص. كما أدى انخفاض القدرة الشرائية للأسر إلى ضرورة الاقتطاع من إستهلاك الحاجات غير الأساسية، وغير الناس من عاداتهم الاستهلاكية لكي يتعاملوا بفعالية مع الوضع الجديد. وأصبحت ميزانية إستهلاك المواطن العادي تتركز على الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والدواء.

أما الشركات القليلة المتواجدة في الأراضي الفلسطينية التي استمرت في تحسين إيراداتها وظلت تحقق أرباحاً فهي تلك الشركات التي ركزت بصفة عامة على التصدير إلى الدول العربية المجاورة. هذا وقد أدى الإنخفاض في قيمة العملة المحلية ("الشيكل الإسرائيلي الجديد") إلى انتعاش الصادرات، إذ انخفضت أسعار السلع المحلية في الأسواق الخارجية. بينما وعلى العكس تماما أدى انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع التكلفة بالنسبة للشعب الفلسطيني والشركات الفلسطينية فيما يتعلق بشراء البضائع والمعدات الأجنبية الضرورية.

وبينما يعتمد أي إنتعاش اقتصادي قصير المدى على رفع الإغلاقات، إلا أن ذلك الأمر لن يكون كافياً لوضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق النمو المستدام. حيث أن بروتوكول باريس الذي صاغ الاتحاد الجمركي القائم مع إسرائيل منذ ١٩٦٧ قد أثبت أنه مكلف للغاية، وإن عمليات الإغلاق لم تعد العقبة الوحيدة التي تتعارض مع تنفيذه.

وبمفهوم هيكلي للاقتصاد (بغض النظر عن الإنخفاض الكبير في عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل) فقد تأثر إحتمال النمو طويل المدى للاقتصاد الفلسطيني سلبياً تحت ضغط رفع الأجور الفلسطينية المحلية والذي أوجده ارتفاع الأجور المدفوعة إلى العمال الفلسطينيين في إسرائيل. بحيث تجاوزت زيادات الأجور المحلية أي نمو أساسي في الإنتاجية، مما قوض المقدرة الفلسطينية على تصدير البضائع بأسعار تنافسيه إلى بقية أنحاء العالم.

عملية التقييم والنتائج

كانت أكثر النواحي التي استنفذت وقتا في التقييم هي عملية جمع البيانات التي اشتملت على إجراء المقابلات ومراجعة المستندات والقيام بالتحليلات والمتابعة. وكانت هذه العملية بطيئة بسبب التأخير في إستلام المعلومات من إدارة كل استثمار. ونتيجة لذلك جندنا مساعي موظفي " الصندوق " للمساعدة في الحصول على هذه البيانات والتعجيل في الاستجابة لأي طلبات مستقبلية. ولولا تلك المساعدة لتأخرت عملية الحصول على هذه البيانات. وفي كثير من الحالات كان لصعوبة الاتصالات مع إدارات الاستثمارات وعملية ترجمة المستندات سبباً في تأخير عملية جمع البيانات.

وعند القيام بتحليلاتنا كان من الضروري تحليل نتائج التشغيل والنتائج المالية لكل استثمار وكذلك تحليل بيانات السوق العامة بما في ذلك القوى الاقتصادية والبيئية والحكومية لكل صناعة. وفي كثير من الأحوال، فإن ندرة المعلومات عن الصناعة المحلية اضطرتنا إلى الاعتماد على ما تمخضت عليه المناقشات مع إدارات الاستثمارات فيما يتعلق بأوضاع النشاط الاستثماري والنظرة الاقتصادية العامة لذلك النشاط.

أما تحديد المنهجية المناسبة لتقييم استثمار ما، فكانت تعتمد على مدى قدرته على الانتعاش من أثر " الانتفاضة " السلبي عليه. وبالرجوع إلى تاريخ الوضع المالي للاستثمار، والنتائج المطروحة وكذلك التوقعات المرتقبة لصناعته، استطعنا تحديد الأسلوب المناسب لتقييم كل أصل من الأصول، إما باعتباره منشأة ناجحة أو أنه سيناريو تحت التصفية.

ولأغراض هذا التقرير يمكن تصنيف غالبية الاستثمارات إلى مجموعتين: شركات / مشاريع أو صناديق استثمار. أما مواصفات منهجيات التقييم التي استعملت لكل استثمار فهي واردة في تقارير التقييم الخاصة بالاستثمار نفسه.

الشركات / المشاريع

تم تقسيم فئة الشركات والمشاريع لأغراض العرض إلى استثمارات فلسطينية واستثمارات غير فلسطينية. كما تم تقسيم الشركات الفلسطينية إلى شركات قابضة واستثمارات في وحدات ذاتية مستقلة.

الشركات / المشاريع الفلسطينية

تغطي الاستثمارات في الشركات والمشاريع الفلسطينية النشاط الاقتصادي بالكامل بما في ذلك الفنادق والسياحة والعقارات والبنوك والتأمين والاتصالات والتصنيع بالإضافة إلى أنشطة متنوعة أخرى. ولقد أنفقنا قدراً كبيراً من وقتنا في تقييم الشركات الفلسطينية القابضة الكبيرة حيث أن هذه الشركات القابضة والشركات التابعة لها تعمل بصفة عامة داخل الأراضي الفلسطينية.

قمنا بتقديم طلباتنا إلى إدارات الشركات القابضة للحصول على المعلومات و الاستفسارات اللازمة حول الشركات التابعة لها. وكانت إدارات هذه الشركات جميعا متجاوبة ومتعاونة تماماً طيلة العملية. حيث أتضحت الخبرة المهنية وفطنة المدراء من دقة مواعيدهم وشمولية ردودهم. أما عملية الحصول على المعلومات أو التوضيحات حول موضوعات معينة من إدارات الشركات المستقلة فقد كانت أكثر صعوبة. إذ كان لزاما علينا في كثير من الحالات الاتصال بتلك الإدارات عدة مرات نكرر فيها طلباتنا، وذلك بهدف الإسراع في عملية جمع البيانات. ونذكر، في هذا الصدد، أن جهود "الصندوق" كانت مجدية للغاية. وعموماً كانت الدقة في مواعيد استلام المعلومات تتناسب تناسباً مباشراً مع مدى قدرة تأثير و سيطرة "شركة الخدمات" على تلك الشركات. وكذلك نظراً للنقص في القدرات المحاسبية الحديثة لدى الشركات الأصغر، فإننا كنا نعاني عادة من التأخير في استلام المعلومات الرئيسية الحيوية مثل موازنات عام ٢٠٠٢.

ومن وجهة النظر الفنية طرح التقييم الفعلي للشركات التي تعمل داخل الأراضي الفلسطينية الكثير من التحديات. إذ واكب إنخفاض في الإيرادات ارتفاع ثابت في التكاليف، ناهيك عن الصعوبات في نقل المواد والبضائع. كل ذلك أدى إلى انخفاض أرباح الكثير من الشركات. وكذلك عانت الشركات القابضة من النتائج الضعيفة للتشغيل، حيث تأثرت غالبية الشركات الفردية التابعة تأثراً سلبيا بعمليات الإغلاق والقيود على الحركة في المنطقة كما ذكرنا سابقاً. ولقد جعلت الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة عملية التنبؤ بنتائج التشغيل في المستقبل مستحيلة من الناحية العملية. و أي تقديرات مستقبلية قدمتها الإدارات كانت مبنية على افتراضات إنفراج الأزمة السياسة الحالية. وقد تضررت الكثير من الشركات بشكل كبير، الأمر الذي جعل إيراداتها وهوامشها حساسة بوجود الاستقرار أو عدمه.

وقد قامت كثير من الشركات بتخفيض إنتاجها من السلع أو الخدمات بشكل كبير، و تم تأجيل عدداً من المشروعات إلى أجل غير مسمى، و من المتوقع في مثل هذه الحالات أن تتحمل تلك الشركات خسائر تشغيلية في المستقبل المنظور. وقد أظهرت نتائجنا أن الإنتفاضة قد أثرت بشكل خاص على صناعة الفندقة والسياحة وعلى النشاط الصناعي.

ولقد تعرضت صناعة الفندقة والسياحة بصفة عامة إلى ضربة مدمرة عقب اندلاع المواجهات منذ سبتمبر ٢٠٠٠. ونظراً للهبوط الشديد في عدد السائحين القادمين إلى البلاد فقد هبطت معدلات الإشغال إلى أقل من سبعة بالمائة في الربع الأول من سنة ٢٠٠١ واستمرت في الهبوط منذ ذلك الوقت. وبعد فترة قامت فيها الفنادق بتوسيع إلتزاماتها المالية تسبب الانهيار المفاجئ في هذه الصناعة في حدوث أزمة مالية حادة حيث قصرت معظم الفنادق في تنفيذ إلتزاماتها إزاء الدائنين. وقد دفعت الأزمة الحالية التي تواجه الفنادق الفلسطينية بالسائحين ورجال الأعمال لأن يتوجهوا إلى أماكن بديلة أكثر أمناً وهدوءاً.

لقد واجه النشاط الصناعي بشكل عام تحديات كبيرة نتيجة للصراع القائم. إذ أدت القيود على الحركة في الأراضي الفلسطينية إلى التأخر في الإنتاج وفي التسليم مما نتج عنه انخفاض كبير في مستوى المبيعات، وأكبه ارتفاع ملحوظ في تكاليف التخليص والتخزين. وتقع معظم الشركات الصناعية في مدينة نابلس التي عانت في ٢٠٠٢ من إغلاق تام دام ١٩١ يوماً مما زاد في انخفاض الأرباح. وقررت عدد من الشركات وقف الإنتاج بشكل نهائي، أو إلى حين تصبح فيه عوائق نقل البضائع والتكاليف الإضافية المترتبة على ذلك أقل صعوبة. و إن صعوبة التيقن بكيفية تطور الظروف السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية يصعب القدرة على التنبؤ بالوقت الذي سوف تستأنف فيه هذه الشركات أعمالها.

كان من الصعوبة بمكان وضع تقدير مستقبلي للبيانات المالية الخاصة بهذه الصناعات المضطربة. وفي

معظم الحالات كانت إدارات تلك الصناعات تزودنا بمجموعتين أو بثلاث مجموعات من التقديرات تعتمد كل واحدة منها على تطورات سياسية واقتصادية معينة. وفي هذه الحالات كنا نطبق مجموعات التقديرات حرفيا (المتشائم منها والمتفائل) على تحليلاتنا ثم نزن النتائج من أجل الوصول إلى تقييمنا الموضع.

نتيجة لأسواق العقارات التي تتصف طبيعتها بالمحلية العالية، اعتمدنا على طرف ثالث لتقييم الكثير من الممتلكات في "الصندوق"، علماً بأن المقيمون في الأراضي الفلسطينية هم أصلاً سماسرة عقارات إضافة إلى عملهم كمقيمين. ويتمتع هؤلاء المقيمون بالمصداقية لدى البنوك ولدى مؤسسات الإقراض وذلك لوجود علاقات وطيدة وطويلة المدى مع هذه الجهات. ولقد أوضحت الإدارات أنها كانت تلتمس المشورة من مؤسسات مالية من أجل تعزيز المصداقية والثقة بالمقيمين.

الشركات / المشاريع غير الفلسطينية

تعمل جميع الشركات / المشاريع غير الفلسطينية في الشرق الأوسط أو في شمال أفريقيا باستثناء استثمارين في كندا. وتعمل هذه الشركات في عدد من الأنشطة تشمل العقارات والمنتجات الغذائية والاتصالات في حين أن الأغلبية الساحقة لقيمة هذه الاستثمارات تقع في القطاع الأخير (نحو ٩٥٪). كان البعض من هذه الشركات شركات عامة كبيرة تتعامل في البورصات الرئيسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين أن البعض الآخر شركات أصغر إما عامة (مثل شركة الزيوت النباتية الأردنية وشركة السلام العالمية) أو خاصة. وقد أظهرت جميع هذه الشركات في تقييمها تحديات مشابهة لتلك التي تعاني منها الشركات الفلسطينية. وحينما جرى الاستثمار بشكل مفتوح، فإن كفاءة هذه البورصات وحجم التعامل في أسهم الشركات الفردية كان لها تأثير في الوزن الملقى على رسملة السوق في مقابل أي مناهج تقييم أخرى.

وبشكل عام، فقد واجهنا صعوبات أقل في عملية تقييم الشركات التي تقع خارج الأراضي الفلسطينية، حيث كانت البنية المالية الموجودة في هذه البلاد أكثر تقدماً. كما كانت أنظمة المحاسبة التي تمتلكها هذه الشركات أكثر تفوقاً وأقرب ما تكون إلى المستويات الدولية.

بالإضافة إلى ذلك لاقت الشركات غير الفلسطينية نتائج تشغيل تفوق نظائرها من الشركات الفلسطينية. ويرجع هذا الإنجاز في الأساس إلى أن هذه الشركات تعمل في ظروف سياسية واقتصادية أكثر استقلالية، ولا تواجه ظروفاً تعوقها كالظروف الحالية في الأسواق الفلسطينية. إن صافي أثر الأداء الإيجابي للشركات غير الفلسطينية في مقابل الاستثمارات الفلسطينية يمثل نقلة في رصيد القيمة الإجمالية لأصول "الصندوق" للاستثمارات غير الفلسطينية.

صناديق الاستثمار

تتكون صناديق الاستثمار بالأساس من صناديق الأسهم الخاصة. إلا أنها تشتمل كذلك على شركات عقارية مشتركة وصندوق توظيف برأس مال محدود. وقد أنشأت صناديق الاستثمار بصفة نموذجية إما على شكل شركة تضامنية أو شركة ذات مسؤولية محدودة يضع فيها "الصندوق" استثماره. وقد ركزت جميع هذه الصناديق – عدا اثنين منها – استثماراتها في سوق الولايات المتحدة الأمريكية. أما الصندوقان الآخران فقد ركزا استثماراتهما في الأسواق الكورية والفلسطينية.

ولقد اعتمدنا بصفة عامة على تقديرات المدير أو الشريك العام لقيمة السوق العادلة لكل استثمار من استثماراتهم، حيث يتم تقديم هذه التقديرات حرفياً إلى مستثمري الصناديق على أساس ربع سنوي في بياناتهم المالية. بالإضافة إلى ذلك اشتملت تحليلاتنا على مراجعة للاستثمارات الهامة، وعلى تحليل أي اتفاقيات تشغيل أو إتفاقيات شراكة ذات صلة، وتحليل اقتصادي و/أو صناعي يناسب كل صندوق استثمار. وكانت إدارة صناديق الاستثمار متجاوبة ومتعاونة ومفيدة للغاية طوال العملية. وبذلك تمت عملية جمع البيانات في يسر تام، ولم تكن هناك مشكلات في الاتصال مع الجهات المعنية أو في قضايا تتعلق بالترجمة.

وعموما فقد وجدنا أن عدداً من الصناديق التي تركز استثماراتها في الولايات المتحدة كان إنجازها ضعيفا وهذه الصناديق تشمل Canaan II Chalcedony, Canaan III, Fund Onyx, Partners Silverhaze, Fund Evergree,. و لكن القيمة الإجمالية لهذه الصناديق لا تمثل سوى أقل من ٣٪ من القيمة الإجمالية لـ "الصندوق" (غير شاملة للسيولة النقدية). وتختص هذه الصناديق بشكل رئيسي في استثمارات التكنولوجيا مثل البنية الأساسية للإنترنت والاتصالات والبرمجيات إضافة إلى استثمارات أخرى. وقد لاقت هذه الأنواع من الاستثمارات أساسيات سوق ضعيفة بعد تصحيح السوق لشركات التكنولوجيا المضاربة في نهاية سنة ٢٠٠٠. وكذلك فإن الصندوق الوحيد الذي يركز على الاستثمارات الفلسطينية كان إنجازه أيضا ضعيفاً لنفس الأسباب التي وردت في قطاع الشركات / المشاريع الفلسطينية.

تقرير المجلس الديموقراطي

جيمس برنس
رئيس، المجلس الديموقراطي
١١٠٤٠ جادة سانتا مونيكا، جناح ٣٢٠
لوس أنجلوس، كاليفورنيا، ٩٠٠٢٥
٤٤٢٥ شارع ١٤، شمال شرق
واشنطن دي سي، ٢٠٠١٧
الولايات المتحدة الأمريكية

قد أنشئ صندوق الاستثمار الفلسطيني كهيئة مستقلة لمصلحة الشعب الفلسطيني للتأكد من أن جميع الأصول التجارية و الاستثمارات المملوكة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية سوف يتم الإفصاح عنها، وإدارتها ومراقبتها بطريقة تتماشى مع الأسس والمعايير الدولية للشفافية والمساءلة وأسلوب الحكم أو الإدارة الجيدة.

ولقد لمسنا خلال عملية تدقيق و فحص الأصول المالية، و الإدارية، وخلال عملية جمع المعلومات و البحث ، ترحيبا كبيرا من مجتمع الأعمال الفلسطيني وإدراكا لأهمية الشفافية و المحاسبة لصالح الاقتصاد الفلسطيني و الفلسطينيين بشكل عام. فيما قدمت كل من إدارة صندوق الاستثمار وجميع طواقم العمل مساعدة كبيرة أثناء إنجاز مهمتنا وإننا ننظر بايجابية إلى تطوير قدرات الطاقم الإداري في الصندوق، و نعتقد أن عملية التوسع المهني و تنمية الاستثمارات في الصندوق لن تساهم فقط في جلب المزيد من الخبرات المتميزة إلى فلسطين، بل أيضا في تلبية الصندوق لمهامه المنوطة به بمهنية كبيرة.

جيمس برنس
رئيس المجلس الديمقراطي

المقدمة

إن مبدأ تجميع الأصول التجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتأسيس صندوق الاستثمار الفلسطيني خطوة هامة في جهود الإصلاح التي تهدف لتعزيز الشفافية والمساءلة والمسئولية المالية. ومن المتوقع أن يشكل بدء العمل في الصندوق مع الفحص المبدئي للأصول والعمليات التجارية الخاصة بالسلطة الفلسطينية أساسا يمكن للسلطة من خلاله تعزيز نظام إدارة استثماراتها بشكل يتسم بشفافية أكبر. ويمكنها بهذه الطريقة تحسين نوعية معيشة الشعب الفلسطيني. إن أهداف صندوق التنمية الفلسطينية المعلنة حسبما وردت في نظامه الداخلي هي تشجيع النمو الاقتصادي وتنمية البنية التحتية في فلسطين من خلال استثمار رأس المال والخبرة في القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية والتي لا تتلقى ما يكفي من خدمات.

وبناء عليه، دعت إدارة الصندوق المستشارين للمساعدة في تطبيق معايير مقبولة دوليا للشفافية والإدارة وتسيير الاستثمار في صندوق الاستثمار الفلسطيني.

ولاحقا لطلب من مجلس الإدارة، قمنا بإعداد هذا الملخص عن وضع عملنا مع صندوق الاستثمار الفلسطيني.

تشكيل صندوق الاستثمار الفلسطيني وأهم مراحل تطوره

لقد تم الاتصال الأول بنا بخصوص تصور صندوق الاستثمار الفلسطيني عام ١٩٩٩. وبدأ العمل على الهيكلية القانونية والتشغيلية للصندوق بعد بضعة شهور. ووقع رئيس السلطة الفلسطينية في كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٠ على المرسوم المبدئي الذي تأسس بموجبه شركة قابضة لإدارة الأصول التجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية. ومع اندلاع الانتفاضة تعطل العمل في الصندوق حتى تموز/ يوليو ٢٠٠٢ عندما بوشر بالعمل مرة أخرى بوتيرة أسرع.

في أيار/ مايو ٢٠٠٠ قدمنا مسودة النظام الداخلي، وفي ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ صدر المرسوم الرئاسي الثاني المحدد لإطار العمل القانوني وتمت المصادقة على النظام الداخلي النهائي. وهكذا، انطلق العمل بصندوق الاستثمار الفلسطيني بشكل فعال.

منذ تبني إطار العمل القانوني للصندوق، وهيكليته التشغيلية ومعايير عمله، شاركنا في ثلاث نواحي من عمله وهي:

- الفحص المستمر للأصول المتكون من تثمين القيمة وتشخيص الشفافية.
- تقديم المشورة والمساعدة للإدارة ومجلس الإدارة حول تطور سير العمليات وأسلوب الحكم.
- تقديم المشورة والمساعدة حول التصرف بأصول معينة وإدارتها.

أهم الإنجازات

لقد حقق صندوق الاستثمار الفلسطيني درجة عالية من النجاح وأدرك الكثير من أهدافه برغم صعوبة الوضع والمعيقات اللوجيستية الناجمة عن التراجع الاقتصادي وأعمال العنف والإغلاقات وغياب الاستقرار السياسي.

- بالإضافة للنظام الداخلي، صادق مجلس الإدارة على دليل شامل للسياسات والإجراءات. وشكل هذا الدليل أساسا لندوة تدريبية للموظفين الإداريين وذوي الرتب العليا في الصندوق. وقد تم عرض هذا الدليل على موقع الصندوق الإلكتروني.
- حتى تاريخ هذا التقرير، نفذنا، بالتوافق مع المعايير المقبولة، عمليات تثمين وتشخيص شفافية على الأصول الأساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية. وهذا من شأنه أن يساعد في إصدار تقارير حول محفظة الصندوق بشكل يتسم بالشفافية وأن يتم إدراجها في موازنة السلطة الفلسطينية.
- قام صندوق الاستثمار الفلسطيني بتسجيل عقد تأسيسه لدى وزارة الاقتصاد الوطني.
- وتم نقل كافة الأصول التي كانت بحوزة الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية بشكل قانوني لصندوق الاستثمار الفلسطيني، فيما عدا ثمانية (٨) استثمارات ما زالت عملية نقلها قيد التنفيذ. كما أن ملكية الأصول التي كانت تمتلكها السلطة الوطنية الفلسطينية ولم تكون بحوزة الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية ما زالت قيد التحويل.
- وقرر مجلس الإدارة تصفية أو خصخصة عشرين من هذه الأصول.
- كانت وزارة المالية تمارس دورا رقابيا على الهيئة العامة للبترول وبدأت بمأسسة عملية إعادة الهيكلة العامة والإصلاح القطاعي، وقد اشتمل مثلا على: إلغاء الاحتكار على الزيوت المعدنية / زيوت تشحيم المحركات؛ كما قامت بالقضاء على الفساد والنشاطات ذات العلاقة في الهيئة؛ خفض سعر منتجات التفط للبائعين بالمفرق؛ إلغاء الاحتكار على نقل المنتجات؛ بيع المصالح في الاستثمارات غير ذات العلاقة مثل شركة يونيفيرسال للكمبيوتر؛ توحيد العمليات؛ إدماج رقابة مالية محاسبية أساسية والعمل في الوقت ذاته على إصدار تقرير تدقيق حسابات شامل وتجميعي؛ وقامت كذلك بالحد بشكل كبير من عملية تهريب المنتجات والغش، الخ. وكانت النتيجة زيادة حجم العمل وبالتالي زيادة الدخل الراجع لوزارة المالية وتحسين نوعية منتجات البترول في السوق.
- كما مارست وزارة المالية دورا رقابيا على هيئة التبغ. ومن خلال عملية إعادة الهيكلة، تم إخراج السلطة الفلسطينية من النشاطات التجارية وتحديد صلاحياتها في دورها التشريعي التنظيمي. ولاحظ أنه بناء على ذلك، لم تعد هيئة التبغ مؤهلة لدخول محفظة صندوق الاستثمار الفلسطيني.
- حتى يمكن تنفيذ العمليات بموجب الإرشادات الجديدة، عين صندوق الاستثمار الفلسطيني فريق جديد على مستوى الإدارة العليا لإدارة الاستثمارات يضم بشكل أساسي ستة من طاقم الموظفين الجديد ذوي الخبرة ذات الصلة بالعمل. وقد باشروا تأدية مسئولياتها في متابعة وتحليل الاستثمارات وكذلك قام المدير العام بتأدية جزء من الوظائف التي نشأت عن هذا التغير.
- وتم الإبقاء على شركة إرنست آند يونغ للقيام بدور مدقق الحسابات الخارجي. وسيصدر تقريرها الأول في نهاية سنة ٢٠٠٣.
- لاحقا للتسجيل لدى وزارة الاقتصاد الوطني، افتتح صندوق الاستثمار الفلسطيني حسابين جديدين لدى البنك العربي. وتم تفويض صلاحية التوقيع شرط موافقة: (١) رئيس مجلس الإدارة أو نائبه، (٢) المدير العام أو من يخوله بذلك؛ و(٣) عضو آخر من مجلس الإدارة.
- وقد حقق الصندوق تقدما ملموسا في إزالة المعيقات المتبقية بخصوص ملكية الأصول. على سبيل المثال، تم إلغاء صناديق الاستثمار الخاص الخارجية وتحويلها إلى استثمارات مباشرة تتسم بشفافية أكبر.
- ويتم تحميل تقارير تشخيص الشفافية والتثمين على موقع الصندوق الإلكتروني حال صدورها وهي متاحة لإطلاع الجمهور.

تشخيص الشفافية:

المنهجية والإجراءات المتبعة لفحص الأصول

إن زيادة الشفافية من أحد أهم التحديات التي تواجه البلاد النامية. حيث إن عملية صنع القرار وتطبيق النظم بشكل غامض يعيق أسلوب الحكم السليم والمساءلة العامة.

وتوفر عملية تشخيص الشفافية لكل من السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني معلومات وجهية حول الاستثمارات الحالية. كما أنها تحدد مدى الالتزام بالمعايير الدولية الأساسية لعملية كتابة التقارير العامة بصورة تتسم بالشفافية وكذلك إدارة المخاطر المترتبة على الاستثمار بموجب نصوص نظام الصندوق الداخلي. ولا تتطرق تقارير تشخيص الشفافية لأي من عمليات الأداء الاستثمارية الفردية، وإمكانية الحياة في المستقبل أو الدوافع الاستراتيجية لإبقاء أو تعديل شروط علاقة استثمارية معينة. بل إن الهدف من هذه التقارير هو توفير المعلومات الضرورية التي تمكن الصندوق من نشر معلومات على الملأ وبالتالي إصدار تقارير مفصلة تتسم بالشفافية حول استثمارات المحفظة الحالية.

المنهجية

حتى يمكن الحصول على أية معلومات ذات علاقة وتحليلها، نفذ المجلس الديموقراطي بحثا أوليا وآخر ثانويا. كما تم التحقق من الوجود المادي لكل من العمليات وكل من الشركات العامة أو الأصول. وتمت التحقق كذلك من الحسابات المصرفية وغيرها من الأصول السائلة من خلال البحث الأولي وذلك عبر الاتصال مع المؤسسات المالية أو تدقيق آخر المعلومات حول الحسابات.

تم تجميع غالبية المعلومات مباشرة من ممثلي الاستثمارات الواردة في القائمة ومن مدراء صندوق الاستثمار. كذلك عقدت مقابلات مع مسئولين في السلطة الفلسطينية ومع منافسين وعملاء وممستثمرين وبعض الأطراف المعنية الخارجية. وقد كانت عملية جمع البيانات لاستكمال عملية التثمين وتشخيص الشفافية مضنية ومكلفة أكثر من المتوقع بسبب أعمال العنف والإغلاقات والتدخلات السياسية والإجراءات المرتبطة بها في المنطقة.

وقد تجلى جل العمل والجهد والوقت من عملية التثمين في جمع البيانات التي اشتملت على عقد مقابلات وتنفيذ بحث أولي وآني (أولا بأول) – وهذه عملية غير شائعة في الضفة الغربية وغزة. بشكل عام، فإن الانطباع العام الأول كان وجود ترحيب وإقرار بأن زيادة الشفافية من شأنها أن تفيد الاقتصاد الفلسطيني والشعب بشكل عام. وقد رحبت الشركات عموما بنا في مكاتبها وأماكن عملها، بعض منها كان مترددا زيادة عن الآخرين، نظرا للتشكك بغرضنا وبتصورنا. ولكن معظم ممثلي الأصول ترددوا وتقاعسوا لعدة شهور، وبخاصة تلك التي كانت تمتلكها السلطة الفلسطينية بشكل مباشرة من خلال وزاراتها، وكذلك الشركات الأصغر التي كانت بحاجة لموافقة رسمية قبل الكشف عن بيانات داخلية. وسبب غياب البيانات المالية، والحسابات المحدثة، وعدم انتظام إعداد الموازنات وغيرها من النتائج المترتبة على العمليات غير المتناسقة تعطيلا لعملية التثمين.

وكانت الاستثمارات في البلاد الأجنبية تتسم بشفافية أكبر بكثير من غيرها. حيث كانت إمكانية الحصول على الوثائق والسجلات العامة أسهل، وكانت الأصول التي أدارتها الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية عموما ذات عمليات محددة بشكل أكبر وكانت ملفاتها مكتملة مع إمكانية الحصول على المعلومات بشكل أكبر. كما أن إدارتها المهنية كانت أفضل من شركات القطاع الخاص في فلسطين. وقد قدم لنا إداريو وموظفو صندوق الاستثمار مساعدة كبيرة طوال سير العملية.

وفي المقابل، فإن الأصول التي كانت تدار من خلال الوزارات افتقرت لتحديد واضح لمعالم عملياتها ونقصتها المعلومات المالية المحضرة بشكل مهني، كما أن أهدافها لم تكن محددة بشكل واضح ولم يكون هناك توافق عام على الصلاحيات القانونية المرتبطة بها. نتيجة لذلك، فإن تحديد وجمع وتحليل المعلومات استغرق وقتا أطول من اللازم، وما زالت بعض هذه الشركات تخضع لعمل مستمر من قبلنا مثل شركة البحر.

إن الاستثمارات في الشركات والمشاريع الفلسطينية تغطي معظم درجات الأصول بما فيها السندات العامة والاستثمارات المباشرة في الشركات العاملة والاستثمارات في الأسهم الخاصة وأموال العقارات. مقارنة بالشركات العاملة، فإن الشركات الفلسطينية القابضة مثل "أبيك" و"باديكو" وصندوق السلام للتكنولوجيا كانت تدار إجمالا بشكل مهني. بالنسبة لفروع كل منها، فقد تم البحث بشكل رئيسي من خلال إدارة الشركات القابضة.

كانت عملية الحصول على معلومات وتوضيحات حول مسائل محددة من الإدارة أكثر صعوبة بالنسبة للشركات الفردية. في الكثير من الحالات، لزمنا الاتصال مع الإدارة لعدة مرات حتى نؤكد على طلبنا ونسرع من عملية جمع البيانات.

في النهاية، قمنا بتنفيذ تشخيص الشفافية على نحو ستة وسبعين (٧٦) من الأصول. وبحكم تصميمها فإن استنتاجات هذه العملية نوعية أكثر منها كمية. فالغرض الأساسي من التشخيص كان تزويد السلطة الوطنية الفلسطينية ومجمل المواطنين الفلسطينيين بمعلومات نقدية حول وضع واستخدام استثماراتهم.

ولكن لأغراض هذا التقرير، قمنا بتصنيف استنتاجاتها على أساس حسابات ملخصة حول ما إذا كان الأصل "مقبولا" أو "غير مقبول" أو "مقبولا بمؤهلات"، مثلا شرط الخصخصة أو التصفية" بالنسبة لصندوق الاستثمار الفلسطيني.

أسلوب الحكم والرقابة

أنشئ الصندوق كهيئة مستقلة تمتلكها السلطة الفلسطينية لمصلحة الشعب الفلسطيني حتى تضمن أن كافة الأصول التجارية والاستثمارات التي بحوزة السلطة سيتم الإفصاح عنها وإدارتها ومتابعتها بطريقة تتماشى مع المعايير الدولية للشفافية والمساءلة وأسلوب الحكم السليم.

إن النظام الداخلي للصندوق يرتكز على نظم لصناديق عامة شبيهة في أوروبا وأماكن أخرى. وتشمل نصوص المواد على التزامات بتسيير الشركات تقيد من تضارب المصالح وتؤسس رقابة مناسبة ونظام للتدقيق والتوازن، وشروط تعيين وكذلك إرشادات لإدارة موازنة السلطة الفلسطينية وعمل الاستثمارات وتنفيذ تقارير حسب الأصول وتعزيز مقاييس النشر ونتائج التدقيق الحسابي والمالي.

كما يوضح النظام الداخلي دور الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة. ويجب أن يخضع الصندوق لرقابة ما لا يقل عن سبعة مدراء ولا يزيد على تسعة، يأتي معظمهم من القطاع الخاص لضمان تمثيل رغبة مصالح الشعب الفلسطيني بطريقة مناسبة وبدون نفوذ غير مجدي. (لقد أدرجت البنود النهائية من النظام الداخلي في المرسوم الرئاسي الصادر في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٢. واجتمع أول مجلس إدارة في تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٢. وكان أول مجلس يتكون من سامر خوري (القطاع الخاص)، صبيح المصري (القطاع الخاص)، عزام الشوا (القطاع الخاص)، طلال ناصر الدين (القطاع الخاص)، محمد رشيد (ممثل الإدارة)، ماهر المصري (بحكم المنصب من القطاع العام)، سلام فياض (القطاع العام، بحكم المنصب). وتطابقا مع النظام الداخلي، تم انتخاب المسئولين التالين: رئيس مجلس الإدارة، الدكتورسلام فياض، أمين صندوق المؤسسة عزام الشوا، أمين عام المؤسسة: طلال ناصر الدين. ومع تشكيل الحكومة الجديدة في أيار/ مايو ٢٠٠٣ تم نقل عزام الشوا إلى القطاع الخاص وبالتالي اضطر للتخلي عن مقعده في مجلس الإدارة. لاحقا لاستقالته، تم انتخاب جودت خضري كممثل للقطاع الخاص.

وفيما يلي اللجان الحالية ورؤسائها:

١- لجنة التدقيق:

رئيس اللجنة:	د سلام فياض
الأعضاء:	جودت خضري*
	سامر خوري
	محمد رشيد

٢- لجنة النزاعات:

رئيس اللجنة:	طلال ناصر الدين
الأعضاء:	محمد رشيد
	جودت خضري*

٣- لجنة الاستثمار:

رئيس اللجنة:	ماهر المصري
الأعضاء:	طلال ناصر الدين
	صبيح المصري
	محمد رشيد
	جودت خضري*

٤- لجنة الترشيحات:

رئيس اللجنة:	صبيح المصري
الأعضاء:	سامر خوري
	طلال ناصر الدين
	جودت خضري*
	محمد رشيد

* حل محل السيد عزام الشوا

التقييم/ الاستنتاجات

مع بعض الاستثناءات، فقد تطابقت الأصول المدققة الراهنة مع المعايير "المقبولة" للشفافية وأسلوب الحكم الذي يشترطه الصندوق، لاحقا:
١. قبول تشخيص الشفافية من قبل مجلس الإدارة، ٢. تقييم من قبل شركة مستقلة، ٣. تعميم تقارير التشخيص والتثمين من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني.

إن الهدف من تنفيذ عملية تشخيص الشفافية هو تحديد وطرح معلومات لمجلس الإدارة تتعلق باستثمارات المحافظ. وبناء على ذلك، حدد التشخيص عددا من القضايا، التي رغم أنها تمنع إدراج الأصول في الصندوق، تستدعي أن يقوم مجلس الإدارة أو الإدارة بمتابعتها. وقد عملنا مع الإدارة على توحيد محفظة الاستثمار وتجميع الكثير من الاستثمارات غير المباشرة في مصالح استثمارية مباشرة وأكثر شفافية. وقد داومنا العمل بنشاط على هذه المسألة.

تواءمت عشرة(١٠) استثمارات مع المعايير الأساسية للشفافية وأسلوب الحكم اللازمة لتدخل في صندوق الاستثمار الفلسطيني، ولكن لابد من اتخاذ بعض التدابير التصحيحية للوصل إلى المعايير المقبولة عموما لصناديق الاستثمار العامة. مثلا وافق مشروع مطحنة الدقيق على الشرط المتعلق بحل القضايا القانونية بما فيها التعامل مع ادعاءات فساد الإدارة السابقة وتغيير خط عمل مجلس الإدارة. كما تم تحويل و/ أو تجميع استثمارات غير مباشرة أخرى إلى استثمارات مباشرة تكتب عنها تقارير عامة من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني.

الاستثمارات التي لا ينطبق عليها الحد الأدنى من معايير الشفافية أو أسلوب الحكم، اعتبرت "غير مقبولة". ويشمل هذا النوع من الشركات على: هيئة البترول العامة، شركة غزة لتوزيع الكهرباء، شركة البحر، ومصنع العصير في غزة.

كمثال على الاستثمارات "غير المقبولة"، أوجد تشخيص الشفافية للهيئة العامة للبترول خروق استثنائية للمعايير المقبولة عموما بحيث لم يمكن الحصول على وصف واقعي لأموال الشركة وعملياتها وممتلكاتها وإدارتها بشكل واضح. كما أن تفشي الفساد يعتبر غير مقبول بالنسبة للإدارة العامة. حتى يمكن تسهيل عملية إعادة الهيكلة والإصلاح الداخلي اللازمين، تم إلحاق المؤسسة بوزارة المالية.

في آذار/ مارس ٢٠٠٣، سهل لنا وزير الطاقة والموارد الطبيعية الجديد إمكانية الحصول على المعلومات التي مكنتنا من استكمال التشخيص الأساسي. ويحدد تشخيص الشفافية لشركة كهرباء غزة غياب الرقابة والسياسات والإجراءات، كما بين وجود ضعف في الإدارة وتضارب مصالح بين الإدارة بالإضافة لغموض الملكية وهيكلية الحكم. وتطابقت استنتاجاتنا مع تقارير أخرى بينت عدم التزام الشركة بالقانون الفلسطيني و/ أو التشريعات الحالية. وعليه، نوصي بإعادة هيكلة هذه الشركة بالكامل.

وعندما تتم إعادة هيكلة شركة كهرباء غزة بنجاح يجب إعادة تحديد علاقتها بالسلطة الفلسطينية ومن ثم تفحص إمكانية قبولها في محفظة صندوق الاستثمار الفلسطيني أم لا.

وظل مصنع العصير في غزة هو الأصل التجاري الوحيد الذي يرفض الامتثال بنص المراسيم الرئاسية المؤسسة لصندوق الاستثمار الفلسطيني. وحتى يمكن جعله يلتزم بالمعايير المقبولة، يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال صندوق الاستثمار أن تقوم بتصفية المشروع أو أن تسحب استثماراتها فيه بطريقة أخرى.

لقد طلب من الفريق الاستشاري المساعدة في عملية تأسيس برنامج إدارة لوجستية جديد أكثر شفافية وفعالية للمواقع الحدودية. وقد اختير معبر كارني كنموذج للمرحلة الكشفية. وتجاوبا مع هذا الطلب، قمنا بتطوير مسودة للعطاءات العامة للشركات الخاصة حتى تتقدم بالعطاء لإدارة الموقع واتصلنا بجهات مانحة عديدة لتقدم دعمها لمصاريف رأس المال والتأمين. وقرر مجلس الوزراء أن تتولى وزارة المواصلات الرقابة على العطاء ونتائجه. وما زال وضع هذا المشروع معلقا.

من الناحية التقنية، فإن البحث المالي الفعلي وجمع المعلومات عن الشركات العاملة ضمن الأراضي الفلسطينية واجه العديد من التحديات. فعدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي بالإضافة لغياب معايير المحاسبة والمعايير المالية في الشركات وكذلك عدم الالتزام المتكرر بتقديم التقارير العامة الخضوع لشروط التدقيق المحاسبي، كلها عوامل أجبرتنا على تنفيذ بحث ميداني في الموقع وعلى العمل مع الإدارة لتحديد الوثائق المناسبة. نظرا للظروف الصعبة وللحاجة للتحقق من عمليات الأصول الثابتة، قمنا بعمل فحص مادي في الموقع لكل استثمار في فلسطين والمنطقة.

الإدارة

بصفتنا مستشارين مستقلين، فإننا نستمر بتقديم المشورة والمساعدة في تطوير القدرات التشغيلية والمالية والإدارية للصندوق. كما أننا نعمل مع المدققين الخارجيين وقد نفذنا برنامج تدريب مبدئي لموظفي الصندوق على الالتزام بالنظام الداخلي ودليل السياسات والإجراءات.

وخلال فترة عملنا الاستشاري قمنا بتعريف الحد الأدنى من القدرات الداخلية والمهارات اللازمة لتشغيل صندوق التنمية حسب المعايير المقبولة للشفافية والمساءلة والأداء. وإننا ننظر بحماس إلى التوسع الأخير لفريق إدارة الاستثمارات المهني في صندوق التنمية الفلسطيني ونؤمن بأن هذه الخطوة لن تساعد في تأدية مهام الصندوق فحسب، بل إنها في حد ذاتها تساعد في اجتذاب عدد أكبر من الأخصائيين المحترفين ليعودوا لفلسطين.

هذا وقد اتفق الطرفان أن يستمر المجلس الديموقراطي بالعمل كمستشار حول قضايا الشفافية وأسلوب الحكم. على سبيل المثال، سيشارك المجلس الديموقراطي في عملية إعادة النظر في الاستثمارات الجديدة للمساعدة في ضمان الالتزام الدائم بالمعايير المقبولة عموما. ونوصي بكل الاحترام أن يبدأ مجلس الإدارة مناقشاته الهادفة حول كيفية وموعد تنفيذ هذه العملية بالنسبة للأصول غير تلك التي يحوزة الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية والتي لا تنطبق عليها معايير القبول في محفظة الصندوق، مثل شركة البحر، وشركة العصير في غزة، وشركة كهرباء غزة.

وإنه لمن دواعي فخرنا أن نستمر في العمل في هذا المشروع الهام.
النهاية.

صندوق الاستثمار الفلسطيني
فلسطين
برج هنادي
شارع الرشيد
بجانب فندق غزة الدولي
الرمال الجنوبي
غزة
تليفون: ٠٠٩٧٠٨٢٨٦٦٦٠٩

جمهورية مصر العربية
١١٩١ كورنيش النيل
الهلتون الطابق التاسع
المركز التجاري العالمي
القاهرة
تليفون :٠٠٢٠٢٥٧٤٤٧٧٨
فاكس : ٠٠٢٠٢٥٧٤٤٨٨٥

اعلام تام
البيرة – رام الله
فلسطين
تليفون: ٠٠٩٧٠٢٢٠٩١٠٥/٠٠٩٧٠٢٢٠٩١٠٧
فاكس: ٠٠٩٧٠٢٢٠٩١٠٦

www.palestineinvestmentfund.com

Palestine Investment Fund
صندوق الإستثمار الفلسطيني

Impressions